المجلس المصرى للشئون الخارجية
Egyptian Council For Foreign Affairs
ECFA

المؤتمر السنوى للمجلس المصرى للشئون الخارجية

القضية الفلسطينية بين مساعي التسوية ومحاولات التصفية

2023

تحرير وتقديم
د./ عزت سعد

النخبة للنشر والتوزيع

المؤتمر السنوى للمجلس المصرى للشئون الخارجية

د./ عزت سعد

النخبة للطباعة والنشر والتوزيع

6225000252869

النخبة للنشر والتوزيع

المجلس المصرى للشئون الخارجية
Egyptian Council For Foreign Affairs
ECFA

المؤتمر السنوى
للمجلس المصرى للشئون الخارجية
2023

القضية الفلسطينية بين مساعي التسوية ومحاولات التصفية

تحرير وتقديم
د./ عزت سعد

يضـــم الكتاب المداخـــلات والأوراق البحثية، التـــى قُدِّمَت من المشـــاركين فى المؤتمر. وجميـــع الآراء الواردة تخص كاتبيها، ولا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر المجلس المصرى للشئون الخارجية

المجلس المصري للشئون الخارجية

برج 2 فاخر - أبراج عثمان، كورنيش النيل بالمعادي

تليفون: 6 – 25281091 (202)

فاكس: 25281093 (202)

البريد الإلكتروني:

info@ecfa-ecfa.egypt@yahoo.com

ecfa.egypt@outlook.com

ecfaegypt@gmail.com

ecfa.egypt.2020@gmail.com

الموقع الإلكتروني:

https://ecfa-egypt.org

الناشر

رقم الإيداع: 25975/ 2024

الترقيم الدولي: 2 –56 –8756 –977 –978

المحتويات

كلمة المُحرِّر 5

الجلسة الافتتاحية 11

كلمة السفير/ محمد العرابي – رئيس المجلس 13

كلمة السيد / سامح شكري – وزير الخارجية 14

الجلسة الأولى: تطورات القضية الفلسطينية 19

كلمة منسق الجلسة: أ.د/ على الدين هلال 20

المحور الأول:عملية طوفان الأقصى: الأسباب والتداعيات 23

المحور الثانى:المقاربة الإسرائيلية في إدارة الصراع 32

المحور الثالث:جرائم إسرائيل ومنظومة العدالة الدولية 36

المحور الرابع:سيناريوهات ما بعد غزة 43

مناقـشـات 47

الجلسة الثانية: سياسات القوى الكبرى ومواقفها 51

كلمة منسق الجلسة:أ.د. / محمد كمال 52

المحور الأول:الولايات المتحدة والحلفاء الغربيين 54

المحور الثانى:روسيا الاتحادية 61

المحور الثالث:القوى الآسيوية "الصين والهند" 68

المحور الرابع:المقاربة المتعددة الأطراف للصراع 73

مناقـشـات 88

الجلسة الثالثة: مواقف القوى الإقليمية 91
كلمة منسق الجلسة :السفير د./ محمد أنيس سالم 92
المحور الأول:إيران 93
المحور الثانى:تركيا 97
المحور الثالث:دول الخليج العربية 103
الخلاصة: 112
الجلسة الرابعة:الدور المصري الفرص والتحديات 113
المحور الأول:التهجير القسري للشعب الفلسطيني والموقف المصري 114
المحور الثاني:دعم مصر للقضية الفلسطينية ورؤيتها لسيناريوهات ما بعد غزة ... 128
مناقشـات 135
الجلسة الختامية: كلمة السفير د./ عزت سعد 136

كلمة المحرِّر

فرضت عملية "طوفان الأقصى" التي شـنتها فصائل المقاومة الوطنية الفلسطينية على مسـتوطنات غلاف غزة في 7 أكتوبـر 2023، وتداعياتها، لا سـيما عدوان إسرائيل على القطاع وغزوه وتعمد تدمير بنيته التحتية بالكامل، نفسـها لتكون موضوع المؤتمر السنوي للمجلس لهذا العام. ولقد كان من النتائج الواضحة لهذه العملية وردود الفعل الإسرائيلية غير المتناسـبة عليها، عودة القضية الفلسطينية وكفاح الشعب الفلسطيني من أجل الحصول على حقه المشروع في تقرير المصير، إلى صدارة السياسـة العالمية، على نحو ما نراه من ردود فعل إقليمية ودولية واسعة على ما حدث في 7 أكتوبر وتداعياته.

وخلال سـنواته الثلاث الأولى، قام الرئيس الأمريكي جو بايدن بتأسيس استراتيجيته في الشرق الأوسـط على مشروع واحد مباشر: تطبيع العلاقات بين إسرائيل والمملكة العربية السعودية. وقدّرت واشنطن أن مثل هذه الصفقة من شأنها أن تؤدي إلى استقرار المنطقة وعزل إيران. وعند ذلك، سـتكون الولايات المتحـدة حرة في تحويل مواردها بعيداً عن الشرق الأوسط ونحو آسـيا وأوروبا، وقد يصبح العالم العربي جزءاً من ممر تجاري أوراسي طموح يربط المحيط الهندي بالبحرالأبيض المتوسط، وهو مشروع قادر على منافسة مبادرة الحزام والطريق الصينية.

وقد جـاء هجوم حماس، وفصائل المقاومة الوطنية الفلسـطينية الأخرى في 7 أكتوبر، ليؤكد فكرة أن الجهات الفاعلة في الشرق الأوسـط لا يمكنها ببسـاطة تجاهل القضية الفلسـطينية. وعندما ردت إسرائيل بشـن غزو مدمر على غزة، أثارت غضب الرأي العام العربي، وقدمـت إيران وحلفائها الإقليميين باعتبارهـم مدافعين على الخطوط الأمامية عن القضية الفلسطينية.

ورغم مُضي أكثر من شـهرين على العملية، إلا أنـه من الصعب التكهن بمدي تأثيرها على تغيير الوضع البائس الذي وجد فيه الفلسـطينيون أنفسـهم، وما إذا كانت مجازر

إسرائيل وما أحدثته من دمار شـــامل في القطاع، ســـوف ينتج مـــا يكفي من الضغوط من أجل التوصل إلى تسوية سياســـية نهائية للصراع، أم أن إسرائيل، كعادتها، المحمية بغطاء عسكري وسياسي أمريكي مطلق، سوف تتجاوز الأزمة دون رادع، وهو ما يبدو أنه الأرجح حتى الآن. ذلك أن تصريحات كبار المســـئولين الأمريكيين، رغم إدراكهم لتغير الحقائق على الأرض، تعكس اســـتمرار تمسكهم ورؤيتهم التي كانت سائدة قبل 7 أكتوبر.

ومنذ البداية، وبجانب استضافتها لقمة السلام في 21 أكتوبر 2023 وقيادتها، بالتنسيق مع شركائها العرب، والجهود التي أســـفرت عن قمة عربية إسلامية في الرياض في 11 نوفمبر2023 ، طالبت القيادة السياسية المصرية العالم بتحمل مسئولياته لوقف شامل لإطلاق النار في غزة والتحذير من انفجار محتمل في الضفة الغربية.

كذلك حظيت الأوضاع الإنسانية المتدهورة في القطاع بأولوية قصوي في الدبلوماسية المصرية، التي طالبت منذ البداية بإنشـــاء آلية برعاية أممية للتسريع ومراقبة عملية إنفاذ المســـاعدات الإنســـانية للقطاع على نحو كاف يُلبي الاحتياجات الملحة لأبناء الشعب الفلســـطيني. وفي هذا الســـياق، شدد الســـيد وزير الخارجية ســـامح شكري على أن "الوضع الإنساني الكارثي اليوم في غزة يُحتم على الأطراف الدولية تسمية الانتهاكات الإسرائيلية لأحكام القانون الدولي والقانون الدولي الإنســـاني، بمسمياتها الصحيحة، بعيداً عن المفاهيـــم المغلوطة الداعية لحق الدفاع عن النفـــس"، مؤكداً ضرورة رفض ووقف الانتهـــاكات الإسرائيليـــة المتمثلة في سياســـات العقاب الجماعـــي للمدنيين الفلســـطينيين من اســـتهداف وحصار وتهجير قسري وتدمير كامل لمنظومة الخدمات الأساسية في القطاع".

وفي خضم المجـــازر التي تواصل إسرائيـــل ارتكابها في غزة، بـــدأ الإعلام الأمريكي يتحدث عن مباحثات بين مسئولين أمريكيين، وآخرين من السلطة الوطنية الفلسطينية لإعـــداد خطة لإدارة قطاع غزة بعد انتهاء الحرب، حيث يُقدر قادة أمريكيون أن هدف

إسرائيل المتمثل في هزيمة حماس بشـــكل كامل غير واقعي، وأنه يجب على الحركة، بدلاً من ذلك، أن تنضم إلى السلطة الفلسطينية في ظل هيكل حكم جديد.

وفي المقابل أكد قادة إسرائيل أنهم لن يوقفوا حربهم في غزة قبل القضاء الكامل على حركة حماس، كما لن يسمحوا للسلطة الفلسطينية بحكم غزة. وفيما يتعلق بردود الفعل الدولية على مجازر إسرائيل في غزة، وعلى النقيض من الولايات المتحدة وأوروبا الغربية، والقسم الأكبر من حلف شـــمال الأطلسي، اتخذت كلا من روسيا والصين والبرازيل، والأغلبية الســـاحقة من دول الجنوب، مواقف داعمة للحق الفلسطيني. وفيما يتعلق بالهند، فرغم اعترافها بالدولة الفلسطينية، إلا أن موقفها من العدوان الإسرائيلي الأخير بدا شاذاً. ولا يتعلق الأمر هنا فقط بالتعاون الواســـع بين الصناعـــات الدفاعية في البلدين، وإنما أيضاً بمجموعة أوسع من المصالح تشـــمل، على سبيل المثال، شراكة I2U2 (الهند وإسرائيل والإمـــارات العربية المتحدة والولايـــات المتحدة). وفي 7 أكتوبر، غـــرّدَ مودي بتعازيه وصدمته من الهجوم الإرهابي، وانتهي قائلاً: " نحن نقف متضامنين مع إسرائيل في هذه الســـاعة الصعبة". وبعد بضعة أيام، في 15 أكتوبر، بعد محادثة هاتفية مع رئيس الوزراء نتنياهو، غرّد مودي: " شعب الهند يقف بحزم مع إسرائيل في هذه الساعة الصعبة". وقد امتنعت الهند عـــن التصويت، في تصويت الجمعية العامة للأمـــم المتحدة في 27 أكتوبر 2023، على القرار الذي دعـــا إلى هدنة لتمهيد الطريق لوقف الأعمال العدائية. والأهم من ذلك أن الهند أصبحت الآن أكبر مشتري للأسلحة الإسرائيلية في العالم.

أما أوروبا، فقد ذهب التشرذم إلى حد فشـــل وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي في التوصل إلى اتفاق خلال اجتماعهم في 23 أكتوبر بشأن التوصية بـ"هدنة" إنسانية للسماح بوصول المساعدات للفلسطينيين في غزة، بينما تواصل إسرائيل غاراتها على القطاع المحاصر.

ولم يشأ المؤتمر أن يتصدى للتداعيات الاقتصادية الإقليمية والعالمية للحرب العدوانية لإسرائيـــل، خاصة وأنها مرتبطة بما إذا كان بالإمـــكان وقف عملية التصعيد التي تبدو إسرائيل عازمة عليها. ذلك أنه بسبب تجاهل إسرائيل كافة النداءات والدعوات لوقف

إطــلاق النار في غزة، بــدأ الحوثيون في إطلاق صواريخ من اليمن على بعض الســفن التجارية المارة في البحر الأحمر، فيما اعتبر تصعيــداً إقليمياً للأوضاع الأمنية المتدهورة أساســاً في المنطقة. وبدلاً من بذل الجهود لوقف الحرب وممارسة الضغط على إسرائيل في هذا الاتجاه، أعلن البيت الأبيض في 4 ديسمبر 2023 عن استعداد الولايات المتحدة لتشكيل قوة عمل بحرية لمرافقة السفن التجارية المارة في البحر الأحمر. وقد كشف ذلك عن تصميم واشــنطن على حماية إسرائيل، في إطار دعمها الثنائي لها بأحدث الأسلحة والمعدات العســكرية، فضلاً عن إرســال حاملتي طائرات إلى المنطقة (جيرالد فورد وايزنهاور). وبتدشــين قوة العمل البحرية، تستهدف الولايات المتحدة تأكيد التزامها بأمن إسرائيل في إطار جماعي، من خلال حشد دول المنطقة وراء هدف حماية أمن البحر الأحمر كســتار لحماية أمن إسرائيل، وعدم تحمل فاتورة العمليات العســكرية الثنائية مع ميليشيا الحوثي، لما قد تســببه من ضرر على صورة واشنطن، إذا ما تكبدت خسائر كبيرة. وتشــير التقديرات الأولية إلى عزوف الدول العربية المشاطئة للبحر الأحمر عن المشاركة في هذه القوة.

في الســياق عاليه، يتناول المؤتمر الســنوي للمجلس هذا العام، تحت شــعار "القضية الفلسطينية بين مســاعي التســوية ومحاولات التصفية"، والذي أعد ورقته المفاهيمية وأجندته السيد الســفير د./ صلاح حليمة، عضو مجلس الإدارة، القضايا التالية، من خلال جلسات أربع، على النحو التالي:

الجلسة الأولى: تطورات القضية الفلســطينية، حيث تتناول "عملية طوفان الأقصى": الأســباب والتداعيات، المقاربة الإسرائيليــة في إدارة الصراع، جرائم إسرائيل ومنظومة العدالة الدولية، وأخيراً ســيناريوهات ما بعد غزة. ويتحدث في هذه الجلسة، والتي يُنســق أعمالها، الأستاذ الدكتور/ على الدين هلال، أستاذ العلوم السياســية وعضو المجلس، على التوالي كل من: الســفير/ رخا حســن، عضو المجلس، أ.د/ حنان كامل، أســتاذ

الدراسات العبرية والإسرائيلية الحديثة والمعاصرة وعميد كلية الآداب جامعة عين شـــمس، السفير د/ حسين حسونة، عضو المجلس، و أ.د/ أحمد يوسف أحمد، أستاذ العلوم السياسية.

الجلسة الثانية: سياســـات القوى الكبرى ومواقفها، والتي تُعالج دور وموقف القوى الدوليـــة، المتمثلة في الولايـــات المتحدة الأمريكيـــة والحلفاء الغربيين، وروسيا الاتحادية، والقوى الآســـيوية "الصين والهند"، بجانب المقاربة المتعددة الأطراف للصراع، بشـــأن عمليـــة "طوفان الأقصى" والقضية الفلسطينية بصفة عامة. ويُنسق الجلسة، الأستاذ الدكتور/ محمد كمال، أســـتاذ العلوم السياســـية ونائب رئيس المجلس، مقدماً المتحدثين على التوالي: السفير د/ محمد توفيق، عضو المجلس، السفير د/ عزت سعد، مدير المجلس، السفير/ على حســـام الدين الحفني، أمين عام المجلس، السفير د/ صلاح حليمة، عضو مجلس الإدارة.

الجلســـة الثالثة: مواقف القوي الإقليمية، تتصدى إلى مواقف هذه القوى بشأن الحرب في غزة، وذلك مـــن خلال تنـــاول كل إيران، وتركيـــا، ودول الخليج العربية. ويتحدث في الجلسة، التي ينسقها السفير د./ محمد أنيس سالم، عضو المجلس، كل مـــن: د/ محمد عباس ناجي، رئيـــس تحرير الموقع الإلكتروني وخبير بمركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، د/ كرم سعيد، نائب مدير تحرير مجلة الديمقراطية بالأهرام، السفير د/ محمد بدر الدين زايد، عضو المجلس، على التوالي.

الجلسة الرابعة: الدور المصري: الفرص والتحديات، ويتحدث في هذه الجلسة كل من السفير/ عاطف ســـيد الأهل، عضو المجلس، واللواء/ محمد إبراهيم، نائب مدير المركز المصري للفكر والدراســـات الاستراتيجية، من خلال تنـــاول موضوعات التهجير القسري للشـــعب الفلســـطيني والموقف

المصري، ودعم مصر للقضية الفلسطينية ورؤيتها لسيناريوهات مابعد غزة، على التوالي.

وقد اختتم المجلس أعمال المؤتمر بالإعراب عن بالغ تقديره وشكره للسيد معالي وزير الخارجية/ سامح شكري، والسيد السفير/ أسامة خضر، مساعد وزير الخارجية لشئون فلسطين، والسيدات والسادة المشاركين والحضور، مشيراً إلى ما خلصت إليه جلسات المؤتمر من نتائج، ومثمناً على مواقف الدول الداعمة للقضية الفلسطينية وقرارت الأمم المتحدة الداعية لإحلال السلام في الشرق الأوسط، ووقف إطلاق النار في قطاع غزة. وعلى الجانب الآخر، أدان موقف القوى الدولية الداعمة بشدة لإسرائيل وإزدواجية معاييرها في هذا الصدد، ويأسف لفشل مجلس الأمن في إصدار قرار يُنهي مأساة الفلسطينيين. وفي نهاية أعماله، شدّد المجلس على موقف الدولة المصرية الثابت والراسخ تاريخياً والمتمثل في إقامة دولة فلسطينية مستقلة على حدود الرابع من يونيو 1967 وعاصمتها القدس الشرقية، والامتثال لقرارات الشرعية الدولية في هذا الشأن، ورفض تصفية القضية الفلسطينية من خلال التهجير القسري.

د. عزت سعد

مدير المجلس

الجلسة الافتتاحية

- **كلمة السفير/ محمد العرابي - رئيس المجلس**
- **كلمة السيد / سامح شكري - وزير الخارجية**

كلمة السفير/ محمد العرابي
رئيس المجلس

افتتح السفير/ محمد العرابي، رئيس المجلس، أعمال المؤتمر السنوى للمجلس (2023)، معرباً عن سعادته بانعقاد المؤتمر في مستهل السنة الأولى لمجلس الإدارة الجديد، مُرَحِباً بالسيد السفير/ أسامة خضر، مساعد وزير الخارجية لشئون فلسطين، مُمَثِلاً عن السيد وزير الخارجية/ سامح شكري، وبالسيدات والسادة المشاركين والحضور.

وقد تطرق سيادته إلى موضوع المؤتمر المتمحور حول القضية الفلسطينية في ضوء عملية طوفان الأقصى والرد الإسرائيلي على هذه العملية من خلال عملية السيوف الحديدية، فضلاً عن الاجتياح البري الذي قامت به إسرائيل لقطاع غزة، وتطورات الأوضاع في أعقاب القصف الإسرائيلي والعملية البرية التي أسفرت عن العديد من القتلى والجرحى، فضلاً عن تدمير البُنَى التحتية والمنشآت الحيوية.

في هذا الإطار، أوضح سيادته أن إسرائيل لم تلتزم بالمحددات الخاصة بإقليم الشرق الأوسط، مشيراً إلى التأثيرات المحتملة على معاهدة السلام المبرمة بين كل من مصر وإسرائيل، حيث أن الاعتداءات الإسرائيلية على قطاع غزة وتطورات الوضع في هذا الصدد من شأنها أن تُشَكِّلْ خرقاً للاتفاقيات الدولية المُوَقَعَة من قِبَلْ إسرائيل. وأضاف أن الأوضاع الحالية تُمَثِلْ منعطفاً خطيراً بشأن الإقليم بشكل عام، والقضية الفلسطينية بصفة خاصة، حيث شهدت الأوضاع الحالية في غزة والقضية الفلسطينية تدخُّل الفواعل من غير الدول بشكل كبير في هذا الصراع، ناهيك عن الدول ذاتها، ومن ثم أكد سيادته أنه من المهم عدم المثول لأهداف أو طموحات الفواعل من غير الدول، وأن لا تكون لهم اليد العليا فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية.

على هذا النحو، ووفق التطورات الحالية المتعلقة بالقضية الفلسطينية، فقد رأى المجلس أن يكون مؤتمره السنوي تحت شعار "القضية الفلسطينية بين مساعي التسوية ومحاولات التصفية"، بما في ذلك مناقشة سيناريوهات ما بعد الحرب و ما ينجم عن هذه السيناريوهات من محاولات تهجير الفلسطينيين وما إلى ذلك.

كلمة السيد / سامح شكري - وزير الخارجية

ألقاها نيابة عنه السفير / أسامة خضر - مساعد وزير الخارجية لشئون فلسطين

اســمحوا لي بداية أن أنقل إلى ســيادتكم تحيات الســيد الوزير/ سامح شكري، وزير خارجية جمهورية مصر العربية، الذي حالت ارتباطات سيادته دون المشاركة مع أسرة المجلس الموقر لإلقاء الكلمة الافتتاحية في هذا المؤتمر الهام؛

السيدات والسادة:

أن الوضع في قطاع غزة يعد كارثي بكل معاني الكلمة، فقد وصل حجم الدمــار الذي يعانيه القطاع إلى حد غير مســبوق، وبلــغ عدد الضحايا المدنيين الفلســطينيين إلى ما يتجاوز 16000 مدنيــاً - حتى وقت انعقاد المؤتمر – أكثر من ثلثيهم من الســيدات والأطفــال، وتم تدمير أكثر من نصف المســاكن في القطاع، كما تم تدمير البنية التحتية والمنظومة الصحية بشكل شبه كامل، ونزوح ما يُقارب من ثلثي سكان القطاع، ذلك في ظل إطباق حصار كامل على القطاع من جانب سلطة الاحتلال التي أغلقت المعابر الإسرائيلية وعطلت دخول المساعدات الإنسانية المُلِحَة.

لقد أدانت مصر بأشــد العبــارات إنهيار الهُدنة يوم الأول من ديســمبر الجاري، وتجدُد القصف العنيف والعمليات العســكرية ضد قطاع غزة، مما أسفر عن تجدد ســقوط الضحايا بين المدنيين الفلسطينيين، فيما شكل إنتكاسة خطيرة وإستهانة من الجانب الإسرائيلي بكافة الجهود التي بذلتها مصر وشركاء أخرون على مدار أيــام لتمديد الهدنة وتأمين دخول المزيد من المساعدات الإنسانية لسكان القطاع.

وقد أكدت مصر منــذ بداية التصعيد في قطاع غزة عــلى موقفها الثابت الرافض للتهجير القسري للأشــقاء الفلســطينيين باعتباره خط أحمر لن

تسمح الدولة المصرية بتجاوزه بأي صورة، كما شددت مصر على رفضها التام لاستهداف المدنيين بلا استثناء، ومطالبة الأطراف المؤثرة في المجتمع الدولي بتحمل مسـئولياتها تجاه ضمان حماية المدنيين الفلسطينيين في غزة، ووقف محاولات دفعهم للنزوح القسري مؤكدة أهمية إنفاذ قراري مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة في هذا الصدد، وعلى ضرورة إلزام إسرائيل، بصفتها سـلطة الاحتلال ، باحترام القانـون الدولي والقانون الدولي الإنساني.

وهنا يجدر التأكيد على أن ادعاء تبرير ما تقترفه إسرائيل من انتهاكات جسيمة في قطاع غزة تحت ذريعة حق الدفاع عـن النفس، إنما هو إدعاء واهن، ومن غير المقبول أن يديـر المجتمع الدولي نظره عن هذا الادعاء أو أن يشـجعه، فمهما سـاقت إسرائيل من مـبررات في هذا الصدد فإن ذلـك لا يمكن أن يعفيها من مسؤولياتها كسلطة احتلال في الأراضي الفلسطينية، أو أن يشرعن اسـتخدامها المفرط وبدون تمييز للقوة الغاشـمة ضد الشعب الفلسطيني في قطاع غزة فيما يشكل عقاباً جماعياً أدانته الأصوات الدولية العاقلة.

وفي هذا السياق أسمحوا لي أن أعرض على حضراتكم المحددات الرئيسية التي يقوم عليها الموقف المصري والتي تتمثل في الآتي:

- الرفض الكامل لمحاولات التهجير القسري للفلسطينيين.
- المطالبة بالوقف الفوري لإطلاق النار.
- بذل المساعي الحثيثة مع الشركاء لحث الجانبين على الاستمرار في المحادثات غير المباشرة لحل القضايا العالقة الملحة مثل الرهائن والأسرى.
- مطالبـة المجتمع الدولي بتحمل مسـئولياته تجـاه التصعيد الحالي، والضغط على إسرائيل لوقف إطلاق النار، وكذا تيسـير عملية نفاذ المساعدات الإنسانية إلى داخل القطاع.

- عدم ملائمة الحديث عن مستقبل قطاع غزة قبل توقف الأعمال العسكرية، مع التشديد على حق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم في إطار دولة موحدة ومستقلة على حدود الرابع من يونيو 1967 وعاصمتها القدس الشرقية، ورفض محاولات الفصل بين الضفة الغربية وقطاع غزة.
- تأكيد مسؤولية إسرائيل، كدولة احتلال، على توفير كافة الاحتياجات الأساسية لأهالي غزة، ومطالبتها بإعادة فتح المعابر مع القطاع لإنفاذ المساعدات الإنسانية وتوفير إحتياجات المدنيين وتيسير حركة الأفراد.
- عدم مشروعية المبررات الإسرائيلية المتعلقة بمبدأ الدفاع عن النفس في حالة قطاع غزة، والتشديد على رفض الممارسات الإسرائيلية وسياسات العقاب الجماعي، التي لا يمكن تصنيفها إلا في خانة العدوان على المدنيين.
- تتمثل الأسباب الحقيقية التي أدت إلى التصعيد الحالي في جمود عملية السلام ومماطلة إسرائيل في تطبيق إلتزاماتها فيما يتعلق بحل الدولتين، وغياب أي أفق سياسي يُعطي الشعب الفلسطيني أي أمل في تسوية مُرضية تُؤَمِن له حقه في تقرير المصير.

ولقد حذرت مصر من قبل، مراراً وتكراراً، من أن انسداد الأفق السياسي، واستمرار سياسات الاحتلال من قتل و اعتقال و مصادرة أراض واستيطان، والانتهاكات من قبل متطرفين، ومسئولين كبار بالحكومة الإسرائيلية لمقدسات المسلمين و المسيحيين و في مقدمتها المسجد الأقصى المبارك بمساحته البالغ قوامها 144 ألف متر مربع... حذرنا أن كل ذلك من شأنه تفجير الأوضاع وبصورة لا يمكن لأحد التحكم في مسارها أو التيقن من مآلاتها.

لقد بذلــت مصر منذ عملية طوفان الأقصى في 7 أكتوبــر، ورد الفعل الإسرائيلي غير المتناسب عليها، أقصى الجهد لاحتواء الأزمة ومنع اتساعها لجبهات أخرى.. فواصلت القيادة السياســية عبر عشرات اللقاءات والاتصالات، مساعيها الحثيثة لذات الغرض لوأد الخطر في مكمنه.

إن موقــف مصر القوى الواضــح، أكد بجلاء أن مصر رفضت، وســترفض رفضاً قاطعــاً، أي محاولة آثمة لتصفية القضية الفلســطينية عبر التهجير القسري للشــعب الفلســطيني بأي صورة كانت، فما دون ذلك الكثــير و الكثير من التبعات لمن يعقل الأمور ويستبصر نتائجها.

إن مصر، و إن أكدت رفضها قتل المدنيين - أي مدنيين - اتساقاً مع قواعد القانون الدولي و القانون الدولي الإنساني، فإنها ترفض و بكل قوة سياسات التجويع و الترويع التي يتعرض لها أهالي القطاع، ولقد نجحت جهود مصر المضنية في ضمان نفاذ المساعدات الإنسانية التي لا تزال إسرائيل تعوقها بصورة أو بأخرى، فلم يغلق معبر رفح منذ اندلاع الأزمة.

أثبتت الأزمة الراهنة عدم وجود أمن واســتقرار في منطقة الشرق الأوســط دون حل القضية الفلســطينية حلاً عادلاً يُلبي طموحات الشــعب الفلســطيني في إقامة دولته المستقلة على حدود الــرابع من يونيو 1967 وعاصمتها القدس الشرقية.

وختاماً وفي ســبيل تحقيق رؤية مصر لحلحة الأزمة الحالية، حرصت مصر على تكثيف جهودها على المســتويين الإقليمي والدولي لتأكيد مسئولية المجتمع الدولي تجاه الأزمة الحاليــة، ومطالبته باتخاذ مواقف من شــأنها التوصل إلى وقف فــوري لإطلاق النار، وطرح حلول تعيد عملية السلام إلى مسارها الصحيح.

هذا وقد أجاب الســفير/ أســامة خضر على الأســئلة التي وُجهت إليه من الحضور، والتي اشتملت على الإيضاحات التالية:

- لا يوجد تدخل من جانب إسرائيل بشــأن عودة المصريــين من قطاع غزة، فعودة المصريين تتم في إطــار عملية مصرية خالصة، و التدخل الإسرائيلي يكون بشــأن الرعايا الأجانب فقط.

- وحول نزوح الفلسطينين أكد أنه لا توجد رغبة لديهم بترك أرضهم، ومعبر رفح هو لمرور الأشخاص، ومصر تقوم بفتحه طواعية من أجل مغادرة الأفراد ذوي الجنسيات الأجنبية بجانب إدخال الاحتياجات الفلسطينية، في إضافة بأن المندوبين والسفراء الأجانب يقفون على معبر رفح فهو لم يُغلق يوماً.
- الجانب الفلسطيني هو الذي حرك ملف القضية الفلسطينية في المحكمة الجنائية الدولية، حيث أن فلسطين عضو في النظام الأساسي للمحكمة، بينما لم تنضم مصر إليه.
- حول حل الدولتين، يوجد العامل الديمغرافي والجغرافي الذي يتطلب حلاً أولاً من أجل التمكن من إقامة دولة فلسطينية، ومن ثم كلما طال أمد صعوبة التوصل إلى هذا الحل يحدث تآكل لأجزاء من الأراضي الفلسطينية.
- رداً على سؤال حول سبب عدم سحب مصر سفيرها من تل أبيب رداً على جرائم إسرائيل في غزة، أشار السفير/ خضر إلى أن وجود السفير في تل أبيب مطلوب لإدارة العلاقات في هذه الفترة الصعبة، وإن سحبه يجب أن يكون الخطوة الأخيرة.

الجلسة الأولى

تطورات القضية الفلسطينية

- **منسق الجلسة: أ.د/ علي الدين هلال**
- **المحور الأول: عملية طوفان الأقصى: الأسباب والتداعيات**
  - السفير / رخا حسن
- **المحور الثانى: المقاربة الإسرائيلية في إدارة الصراع**
  - أ.د. / حنان كامل
- **المحور الثالث: جرائم إسرائيل ومنظومة العدالة الدولية**
  - السفير د./ حسين حسونة
- **المحور الرابع: سيناريوهات ما بعد غزة**
  - أ.د. / أحمد يوسف أحمد
- **مناقشات**

كلمة منسق الجلسة

أ.د/ على الدين هلال - أستاذ العلوم السياسية وعضوالمجلس

وجه الأســتاذ الدكتور/ على الدين هلال التحية والتهنئة للسفير محمد العرابي ، رئيس المجلس، وإلى مجلس إدارته، متمنياً النجاح و التوفيق للمجلس، وكذا استمرار أنشطة المجلس، ودوام انعقاد المؤتمر الســنوي، وفي هذا الســياق، افتتح الجلسة التي تتمحور حول " تطورات القضية الفلسطينية".

أوضح الدكتور/ هلال أن القضية الفلســطينية يتم تداولها بشكل كبير، ولكن الأفكار الجديدة التي يتم طرحها في هذا الصدد ليســت بالكثيرة، مشــيراً إلى وجود اتفاق عام على دلالة ما حدث في الســابع من أكتوبر، مضيفاً أن المشــترك بين 6 أكتوبر 1973 و الســابع من أكتوبر 2023، هي فكرة المفاجأة و توجيه طعنة لمفهوم الأمن الإسرائيلي وإلى الأجهزة العســكرية و الأمنية و الاســتخباراتية الإسرائيلية، فذلك بمثابة ضربة كبيرة للنخبة السياسية والعسكرية والأمنية الإسرائيلية.

كما أضاف أن هناك اتفاقاً أيضاً حول قدرة المقاومة الفلسطينية التي لم يتوقعها الكثيرين، حيث مر على الحرب أكثر من خمســين يوماً، وبالتالي هي من أطول الحروب التي دخلتها إسرائيل بعد عام 1948، مشيراً إلى أنه لا يبدو من الوضع الحالي أن المقاومة على وشك الاستسلام في ضوء القدرات العسكرية للمقاومة الفلسطينية، ومن ثم صمودها لفترة أطول.

أما الوضع الحالي للحرب ســيؤول إلى اســتنتاج بأن إسرائيل لا تســتطيع تحقيق أمنها بالقوة العسكرية، وبافتراض أنه تم تصفية حماس – وهو هدف غير ممكن – فمن المهم إدراك أن حماس "فكرة وتنظيم"، والقضاء على التنظيم لا يُعني ســقوط الفكرة، ومن ثم إسرائيل تعلم أنها مُهَدَّدَة، على الرغم من التصريحات الرسمية بالرغبة في نزع سلاح غزة، وأن إسرائيل هي القوة الوحيدة القادرة على ذلك.

و أشار رئيس الجلسة أيضاً إلى أن هناك اتفاقاً على وجود ارتباك في الموقف الإسرائيلي على غير ما يبدو من قوة وعنف لفظي، حيث يظهر ذلك في التحليلات و المقالات الإسرائيلية التي توضح أن إسرائيل لا تستطيع إحراز انتصار حاسم.

و بشأن علم أو عدم علم إسرائيل بعملية " طوفان الأقصى"، تم الإشارة إلى أن إسرائيل، على الأرجح، كان لديها علم بموعد ما حدث، ولم تمانع في حدوثه حيث تصورت أن العملية لن تكون بالكبيرة، إلا أنها ستُمثل فرصة للحكومة الإسرائيلية اليمينية للوصول إلى هدفها وهو تهجير الفلسطينيين.

في إضافة بأن العلاقات بين إسرائيل وعدد من فصائل المقاومة تاريخية بداية من النشأة والدعم، و أن إسرائيل تسعى إلى فصل الضفة الغربية عن قطاع غزة و التعامل مع كليهما على حدة، فهي تتبع سياسة مزدوجة تتمثل في التقليل من الرئيس محمود عباس و إضعاف السلطة الفلسطينية من أجل تكريس الوضع الراهن.

وتتعامل الدولة المصرية مع الضفة الغربية وقطاع غزة كوحدة واحدة في سياق الدولة الفلسطينية، منعاً لتكريس الانقسام و التهجير الذي تسعى له إسرائيل.

و بشأن معبر رفح، أوضح الدكتور/ هلال أن المعبر مفتوح بالمعنى القانوني ، ولكن ما يُثار حول دعوات فتح المعبر من جانب إيران والدول الأخرى، المقصود به أن تكون هناك حرية حركة في خلال المعبر، وذلك غير مسموح به من جانب مصر، حيث أن المعبر مفتوح لمن لديه رخصة أو تراخيص تعتد بها الحكومة المصرية من أجل الانتقال خلال المعبر.

و حول سيناريوهات ما بعد الحرب، أشار إلى أن الشكل الذي ستنتهي به المعركة العسكرية هو الذي سيُحدد شكل المعادلة السياسية التي ستظهر فيما بعد، في تأكيد بأنه من المهم التفكير في اليوم التالي للحرب، و أن يكون للأجهزة المصرية و الخبراء والأكاديميين والمفكرين ومراكز الأبحاث و المجلس المصري للشئون الخارجية دور في

ذلك، فضلاً عن الدعوة إلى إقامة دولة فلسطينية موحدة، و في هذا الصدد يبرز تساؤل بأنه كيف سـيتم ذلك، حيث سـيأتي يوم ويتم وقف إطلاق النار وستنتهي الحرب، في اسـتعارة لتعبير الراحل محمد سيد أحمد في كتابه "بعد أن تسكت المدافع" عام 1975، فمثل سكوت المدافع على الجبهة المصرية الإسرائيلية سيحدث ذلك في الحرب الحالية.

و بالتـالي من المهم التفكير في اليوم التالي من جانب الدولة المصرية والدول العربية، في ضوء ما يُطرح من سيناريوهات بشأن ما بعد غزة من جانب الدول الغربية و إسرائيل، حتى لا يكون ذلك على حساب أي طرف، وبما يُحقق في ذات الوقت الأمن والاستقرار للمنطقة و العدل و الكرامة للفلسطينيين.

وقد قدم السيد منسق الجلسة المتحدثين، واحداً بعد الآخر، على التفصيل التالي:

المحور الأول:

عملية طوفان الأقصى: الأسباب والتداعيات

السفير / رخا حسن - عضو المجلس

نفذت المقاومة الفلسطينية في غزة بقيادة كتائب القسام التابعة لحركة حماس عملية "طوفان الأقصى" في 7 أكتوبر 2023، بالهجوم على المستوطنات الإسرائيلية القريبة من قطاع غزة وبعض المدن الإسرائيلية القريبة منها . وكانت هذه العملية مفاجأة تامة لإسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية والقوى الإقليمية والدولية، وأحدثت صدمة قوية في إسرائيل ومخاوف كبيرة على أمنها واستقرارها لدى الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأعضاء في حلف الناتو بصفة عامة، وبريطانيا وألمانيا وفرنسا وإيطاليا بصفة خاصة .

وكشفت عملية "طوفان الأقصى" عن عدة أمور بالغة الأهمية، منها:

1- عدم تنبه إسرائيل إلى استعداد المقاومة الفلسطينية لعملية هجوم عليها من غزة، رغم ما لدى إسرائيل من أجهزة مخابرات عامة وعسكرية متقدمة، وأحدث أجهزة الاستطلاع العادية والإلكترونية في غلاف غزة وفي الضفة الغربية، والتعاون الاستخباراتي الإسرائيلي الأمريكي، وما توفره الأقمار الصناعية من معلومات يومية .

2- عدم جدوى السور الإلكتروني الذي أقامته إسرائيل على الحدود مع غزة والمجهز بأحدث أجهزة الاستشعار والكاميرات لرصد كل ما يحيط به فوق الأرض وتحتها، والذي تكلف نحو مليار دولار أمريكي، والمجهز بأبراج عليها مدافع رشاشة تعمل أوتوماتيكياً، واتصال أجهزة السور بمقر القيادة العسكرية، ومكتبي الشاباك والموساد في المستوطنات الإسرائيلية في غلاف غزة. وقد استطاعت المقاومة

الفلســطينية إزالة عدة قطاعات من هذا الســور بالجرافات البسيطة، وأن تبطل كل أجهزته الإلكترونية بأجهزة عادية، وتشــن هجومها المفاجئ على القيادة العسكرية ومكتبى الشابك والموساد فى المســتوطنات الإسرائيلية فى غلاف غزة وتستولى على أجهزة كمبيوتر وبيانات بالغة الأهمية واختراق اتصالاتهم بمراكز قياداتهم الرئيسية .

3- أن المستوطنات الإسرائيلية و"الكيبوتسات" لديها قوات حراسة ذاتية من احتياطي الجيش الإسرائيلي العاملين فيها إلى جانب حراســة عســكرية لمواجهة أي هجوم مفاجئ لحين وصول الدعم المطلوب من القوات المســلحة، ولكنهم فوجئوا تماماً بهجوم المقاومة الفلسطينية التي اســتطاعت أن تقتل نحو 1200 إسرائيلي وتأسر نحــو 240 من ضباط وجنود ومدنيين، ومن شــدة الارتبــاك، قصفت طائرات هليكوبتر إسرائيلية رواد حفل في المســتوطنات بالخطأ وقتلت من الإسرائيليين ما بين 250 إلى 300 شــخص مع أعداد من المقاومة الفلسطينية. كما تأخرت نجدة الجيش الإسرائيلي لهم نحو ثمان ساعات .

4- أثبتت الصواريخ التي أطلقتها المقاومة الفلســطينية على المدن الإسرائيلية، والتي أثارت الذعــر في العديد من هذه المدن، عدم دقة القبة الحديدية في التصدي لمعظم هذه الصواريخ، وســارعت واشــنطن بتقديم الدعم العســكرى والمالي والفني لتحديث كفاءة القبة الحديدية الإسرائيلية .

5- كشفت العملية الفلسطينية عن أن الحكومة الإسرائيلية اليمينية المتطرفة مع جيش إسرائيل الذي يعتبر من أقوى الجيوش في منطقة الشرق الأوسط وصل بهم غرور القوة، والانغماس في صراعات مع الســلطة القضائية الإسرائيلية، إلى الاســتهانة البالغة بالمقاومة الفلسطينية وأنهم قادرون على ردعها كما حدث في المرات السابقة . ولكن المفاجأة لهم كانت صادمة ومربكــة إلى أقصى درجة، وألحقت إهانة بالغة بالحكومة والجيش والمخابرات الإسرائيلية، وأشــاعت شــعوراً عاماً في إسرائيل بعدم الأمان وعدم الثقة في كل هذه الأجهزة .

أسباب عملية "طوفان الأقصى":

مـــن الواضح أن هذه العملية تـــم الإعداد الجيد لها على مدى ســـنوات، بين التدريب والتسليح والتجهيز بالأجهزة والمعدات الإلكترونية البسيطة والفعالة في نفس الوقت، وتجهيـــز الأنفاق الممتدة لعدة كيلومترات، وتجهيز مقار بديلة ومتغيرة ســـواء لقيادات المقاومة أو لمعظم أفرادها، ولمن يحتمل أسرهم من الإسرائيليين، مع وسائل تمويه تجعل وصول العدو لمكانهم مهمة بالغة الصعوبة، إن لم تكن شـــبه مســـتحيلة الا إذا أعادت إسرائيل احتلال غزة وأطالت مدى الحرب عليها .

وقد كانت هناك عدة أسباب لعمل هذه الاستعدادات والقيام بعملية "طوفان الأقصى"، ومن أهم هذه الأسباب :

1- تعدد الهجمات المدمرة التي تقوم بها القوات المســـلحة الإسرائيلية على قطاع غزة، والتي بلغت أربع مرات قبل العملية الفلسطينية الأخيرة، وكانت إسرائيل ومازالت تضع كافة العراقيل لمنع الفلســـطينيين من إعادة إعـــمار ما دمره الهجوم الإسرائيلي المتعدد . هذا إلى جانب الحصار الإسرائيلي على قطاع غزة من كل جانب، مما حول القطاع إلى أكبر سجن مفتوح في العالم .

2- تصاعد الاقتحامـــات والاغتيالات وهـــدم المنازل من جانب قـــوات الاحتلال الإسرائيلية، واســـتمرار إقامة البوابات والحواجز على كل المدن في الضفة الغربية المحتلة وتضييـــق الخناق الاقتصـــادي، وتعمد المســـتوطنين الإسرائيليين إتلاف المحاصيل الزراعية الفلســـطينية، وعدم السماح للفلسطينيين ببناء مساكن لأبنائهم في معظـــم الأماكن في الضفـــة الغربية والقدس الشرقية . وارتفـــاع عدد المعتقلين الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية لأكثر من ســـبعة آلاف معتقل، ونسبة كبيرة منها اعتقالات إدارية بدون محاكمات .

3- التوســـع في المســـتوطنات وإقامة مســـتوطنات جديدة في الضفة الغربية والقدس الشرقية في أكثر الأراضي خصوبة ووفرة للمياه الجوفية وحرمان الفلســـطينيين من

مســاحات كبيرة تزيد على نحو 20 ٪ من مساحة الضفة الغربية، والمضي في تهويد القدس الشرقية، وعدم الســماح بعودة من يتغيب من المقدســيين الفلسطينيين في الخارج لمدة ستة أشــهر. وقيام وزراء متطرفين في الحكومة الإسرائيلية وأعضاء في الكنيســت باقتحامات ممنهجة واستفزازية لحرم المسجد الأقصى تحت حماية قوات الاحتلال الإسرائيلية .

4- انســداد الأفق أمام الحل الســياسي للقضية الفلســطينية، وإنــكار إسرائيل حق الفلســطينيين في إقامة دولتهم المســتقلة على حدود 4 يونيــو 1967 وعاصمتها القدس الشرقية، وفقاً للمرجعيات الدولية ذات الصلة، واتفاق أوسلو، وخارطة الطريق، وحل الدولتين، وإضاعة الوقــت بالمراوغات الإسرائيلية على مدى 30 عاماً من المفاوضات الفلســطينية الإسرائيلية التي أتاحت لإسرائيل التوســع في المستوطنات وإضعاف السلطة الفلسطينية إلى أقصى درجة .

5- مُضي إسرائيل، بدفع ودعم أمريكي، في عملية التطبيع مع الدول العربية في إطار ما يعرف بالاتفاقات الإبراهيمية، وتجاوب عدد من الدول العربية معها . وهو ما أدى إلى تراجع كبير في الاهتمام بالقضية الفلسطينية وإعلان رئيس وزراء إسرائيل نتنياهو أن الأولوية للتطبيع مع الدول العربية، وإنه بعد تحقيق ذلك يمكن النظر في منح الفلســطينيين حكماً ذاتياً تكون فيه الســيادة الأمنيــة لإسرائيل على كل فلسطين التاريخية .

6- تباعد القوى الدولية، ومعظم القوى الإقليمية، عن الدعم العملي الفعال للقضية الفلســطينية، والاكتفاء بقرارات وبيانات الشجب والاســتنكار لما ترتكبه قوات الاحتــلال الإسرائيلية مــن انتهاك لحقوق الإنســان والقانون الــدولي بما تتخذه من إجــراءات وأعمال تعســفية، دون توقيع أية عقوبات عــلى إسرائيل المكفولة بحماية أمريكية .

وأدت كل هــذه العوامل إلى حالة من الإحباط الشــديد جعلت المقاومة الفلســطينية ترى أن لا ســبيل أمام الشعب الفلسطيني سوى القيام بعمليات مسلحة ضد الاحتلال الإسرائيلي ليس فقط في قطاع غزة، وإنما نشأت في الضفة الغربية مجموعة عرين الأسود المسلحة والمستقلة عن المنظمات والفصائل الفلسطينية للعمل ضد الاحتلال الإسرائيلي.

تداعيات عملية "طوفان الأقصى":

كان لعملية "طوفان الأقصى" الفلسطينية عدة تداعيات يمكن إيجازها على النحو التالي:

1- دولياً - شــعرت الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية بأن هذه العملية هزت بقوة أمن إسرائيل في أكبر مؤسســتين مســئولتين عن حمايــة إسرائيل وهما الجيش والمخابرات، وأحدثت حالة من عدم الثقــة لدى الرأي العام الإسرائيلي، ومن ثم ســارعت واشنطن بإرســال حاملتي الطائرات فورد وأيزنهاور، والقطع البحرية المصاحبة لكل منهما إلى البحر المتوســط، والخليج العربي، ودعم إسرائيل بالخبراء العســكريين الأمريكيين ذوي الخبرة في حرب المــدن، والدعم المعلوماتي بالأقمار الصناعية والقاعدة الأمريكية الموجودة في صحراء النقب، إلى جانب دعم عسكري من بريطانيا وفرنسا وألمانيا وغيرهم من الدول الأعضاء في حلف الناتو، وذلك من أجل بث الثقة والاطمئنان لدى إسرائيل، وتوجيه رسائل قوية بمحاذير تدخل أطــراف إقليمية في الحــرب الإسرائيلية على غزة، خاصة إيران وســوريا وحزب الله في جنوب لبنان، وميليشيات الحشد الشعبي في العراق .

2- توفــير الغطاء الســياسي الأمريكي والغــربي لإسرائيل بحضــور الرئيس بايدن ووزيري الدفاع والخارجية الأمريكيين في مجلس الحرب الإسرائيلي، والتأكيد على حق إسرائيل في الدفاع عن نفسها بكل الوسائل، والحيلولة دون اتخاذ مجلس الأمن للأمم المتحدة أي قرار يدين العدوان الإسرائيلي على غزة أو يطالب بالوقف الكامل لإطلاق النار، والإصرار على إدانة حركة حماس ووصفها بأنها منظمة إرهابية مثل

داعش وليســت حركة مقاومة فلســطينية . هذا إلى جانب التحيز والمغالطات في الإعلام الأمريكي والغربي طوال الأســابيع الأولى للحرب الإسرائيلية على غزة، وتجاهــل المجازر التي ارتكبتهــا إسرائيل بقتل آلاف الأطفال والنســاء والرجال وتدمير منازلهم، والمستشــفيات، والمدارس، لإرغامهم عــلى الهجرة القسرية من شمال إلى جنوب قطاع غزة تمهيداً لإخراجهم منها .

3- فــرض إسرائيل الحصــار الكامل على قطاع غــزة ومنع دخول الطعــام والدواء والمعدات الطبية والماء والوقود، وتدمير المرافق الرئيسية ومحطات تحلية مياه البحر، ومحاصرة المستشفيات والإصرار على إخلائها من المرضى واللاجئين إليها لإخلاء منطقة شمال غزة من الســكان، بحرمانهم من كل مقومات الحياة والعلاج وتدمير منازلهم تدميراً كاملاً ودفعهم نحو جنوب غزة.

4- قتــل القوات الإسرائيلية المعتدية على غزة أكثر مــن 70 صحفياً، وأكثر من 120 موظفاً في الأونروا التابعة للأمم المتحدة، وتدمير عدد كبير من مدارس الأونروا في غزة والتي تأوي أعداداً كبيرة من النازحين.

5- وعلى المســتوى العربي، عُقد اجتماع لوزراء الخارجية العرب في جامعة الدول العربية في 11 أكتوبر 2023، ثُم قمة عربية إســلامية في 11 نوفمبر 2023، وطالب كلاهما بضرورة الوقف الفوري لإطلاق النار، ورفع الحصار عن قطاع غزة وتأمين استمرار وصول المساعدات الإنسانية والوقود إليها، ومنع التهجير القسري لسكانه، والعمل على التوصل لتسوية سياســية للقضية الفلســطينية بتطبيق حل الدولتين، وتشكيل لجنــة عمل من وزراء خارجية مصر والســعودية والأردن وقطر وفلســطين وتركيا وإندونيســيا ونيجيريا لإجراء الاتصالات مع كافة الأطراف الدولية والأمم المتحدة من أجل الإستجابة لتنفيذ بنود القرار الصادر عن القمة العربية الإسلامية .

6- كثَّــفَ قادة الدول الأوروبيــة والرئيس الأمريكي وأطراف دوليــة وإقليمية أخرى اتصالاتهم ومشاوراتهم مع الدول المنخرطة في الأزمة، خاصة مصر وقطر والأردن،

إزاء تزايـــد أعداد القتلى من المدنيين الفلســـطينيين وبشـــاعة التدمـــير الممنهج الذي تمارسه القوات الإسرائيلية المعتدية على غزة والذي يعد جريمة حرب، وجريمة ضد الإنســـانية، ويتنافى تماماً مع مفهوم حق الدفاع عن النفس. وســـعى الجميع لمحاولة تحقيق هدنة إنسانية مؤقتة أو إن أمكن العمل على وقف كامل لإطلاق النار.

7- ثمة شبه إجماع من القوى الدولية والإقليمية على أن كل الحروب والأزمات السابقة والحالية تؤكد أهمية العمل على حل الدولتين بإقامة دولة فلسطينية تعيش جنباً إلى جنب مع إسرائيل، على حـــدود 4 يونيو 1967 وعاصمتها القدس الشرقية، وهو ما لا تزال ترفضه الحكومة الإسرائيلية . ويرى الرئيس الســـيسي أن حل الدولتين قد اســـتنفذ مســـاره وأن المطلب العاجل الآن هو الاعتراف بالدولة الفلسطينية . هذا ويُلاحظ أن 138 دولة اعترفت بالدولة الفلســـطينية وقبلتها مراقباً في الأمم المتحدة عام 2012، ومن ثَمَّ فإن التركيز على مطلب الاعتراف بالدولة الفلسطينية ينصب أساســـاً على الدول الأوروبية والدول الأخرى التى لم تعترف بها بعد، وإذا اعترف عدد يعتد به بالدولة الفلســـطينية فإنه سيُمثل تطوراً بالغ الأهمية لتشجيع دول أخرى، كما يُمثل ضغطاً على إسرائيل وواشنطن.

8- لم تنجح إسرائيل في تحقيق الأهداف التي أعلنتها في بداية حملتها العسكرية على قطاع غزة، فلم تستطع الإفراج عن الأسرى والمحتجزين لدى المقاومة الفلسطينية بالقوة ودون مقابل، ولم تقضِ على القوة العسكرية للمقاومة الفلسطينية، واضطرت بعد 48 يوماً من عملية "طوفان الأقـــصى"، ومن الدمار والقتل الذي أحدثته في غزة، إلى قبـــول تفاوض مصر وقطـــر والولايات المتحدة الأمريكيـــة مع حماس المصنفة منظمة إرهابية إسرائيلياً وأمريكياً، لتبادل الأسرى والمحتجزين مقابل أسرى لدى إسرائيل بمعدل ثلاثة فلســـطينيين مقابل كل إسرائيلي من المدنيين، وهدنة إنسانية لأربعة أيام مُدَّت لأيام أخرى، وتخللها دخول المســـاعدات الإنســـانية إلى غزة مع رفض منع إسرائيل وصول هذه المساعدات إلى شمال غزة .

9- تتمسك إسرائيل وواشنطن بعدم عودة حماس إلى حكم غزة بعد انتهاء القتال، ويصر رئيس وزراء إسرائيل على أن إسرائيل ستبقى أمنياً في غزة لفترة غير محددة . وعرضت واشنطن عودة السلطة الفلسطينية إلى غزة ولكن الرئيس محمود عباس رفض العودة على الدبابات الإسرائيلية إلى غزة المدمرة . أما حماس فأعلنت أنها والمقاومة الفلسطينية باقية في غزة ولن تستطيع أي قوة أن تخرجهم منها. ولا شك أن عملية "طوفان الأقصى" غيرت كثيراً موازين القوى على الساحة الفلسطينية لصالح حركة حماس على حساب منظمة التحرير الفلسطينية، وهو ما سيتضح في أي انتخابات تشريعية فلسطينية قادمة.

10- نتيجة فشل إسرائيل في تحقيق ما أعلنته من أهداف بالقوة، وتحرير الأسرى والرهائن دون مقابل، من قتل المدنيين الفلسطينيين في غزة (نحو 16 ألف شهيد، منهم 6 آلاف أطفال) وما أحدثته من تدمير في المناطق السكنية والمستشفيات والمدارس وقتل أكثر من 120 موظفاً في الأونروا التابعة للأمم المتحدة، وأكثر من 70 صحفياً ومراسلاً وتجويع الفلسطينيين في غزة، أدى إلى تغير ملحوظ في الموقف الأمريكي والأوروبي والعالمي بصفة عامة وإلى المطالبة بوقف القتال والاتجاه لتطبيق حل الدولتين .

سيناريوهات ما بعد القتال في غزة:

وأهم هذه السيناريوهات تتلخص فيما يلي:

1- مرحلة انتقالية في غزة لترتيب وضع حماس مع عودة السلطة الفلسطينية إلى حكم غزة واختيار حماس ممثلين لها من المستقلين، مع ترتيب انسحاب القوات الإسرائيلية وفقاً لتصريحات المسئولين الأمريكيين بأنه لا عودة لاحتلال غزة أو اقتطاع جزء منها ولا تهجير قسري لسكانها سواء للنزوح داخلها أو للهجرة خارجها، واتفاق ذلك مع موقف الدول العربية والإسلامية وأغلبية دول العالم .

2- مرحلة العمل على حل الدولتين بالتوازي مع المرحلة الانتقالية أو بعدها . وهذا يقتضي انتظار تشكيل حكومة إسرائيلية جديدة بانتخابات تجرى خلال عام 2024، حيث أن

الحكومة الحالية ترفض قيام دولة فلسطينية . وقد أعلن رئيسها نتنياهو أنه سيقف دائماً ضد إقامة دولة فلسطينية. وكذلك انتظار انتخابات فلسطينية رئاسية وتشريعية يتردد أنها قد تكون في أكتوبر 2024، تماهياً مع التغيرات الكبيرة على الساحة الفلسطينية وتأخر إجراء الانتخابات لسنوات طويلة (نحو 13 سنة) وتجاوباً مع المطلب الأمريكي الذي عبَّرَ عنه الرئيس بايدن بالحديث عن سلطة فلسطينية متجددة. وايضا انتظار الانتخابات الأمريكية التي ستجرى في أوائل نوفمبر 2024، وهل سيستمر بايدن أم سيأتي رئيس أمريكي جديد، وأيهما سيتولى السلطة في 20 يناير 2025.

3- سيناريو عدم استجابة إسرائيل لوقف القتال قبل تحقيق هدفها غير الممكن عملياً وهو القضاء على حماس عسكرياً وسياسياً، وعدم الانسحاب من غزة، مع الاستمرار في عرقلة حل الدولتين بكل السبل سواء بإطالة أمد أية مفاوضات، أو برفض تحقيق المقومات الأساسية لدولة فلسطينية. وهذا السيناريو يتوقف على مدى قبوله من الجانب الأمريكي والأوروبي، وهو ما يبدو حتى الآن أنهما يرفضانه نظرياً دون اتخاذ أية خطوات عملية لتغيير موقف إسرائيل، وكذلك موقف الدول العربية والإسلامية ومدى قدرتها على التأثير على الموقف الأمريكي والأوروبي، واتخاذ خطوات عملية لمعاقبة إسرائيل بالقوة الناعمة، وعن طريق التجارة والاقتصاد والاستثمار والعلاقات السياسية والدبلوماسية ومراجعة عملية التطبيع مع الدول العربية والدول التي لها علاقات معها، مع ممارسة كل أنواع الضغوط على الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية .

إن الموقف العام إقليمياً ودولياً يتجه نحو ضرورة وقف القتال وبدء عملية السلام من أجل إقامة دولة فلسطينية جنباً إلى جنب مع إسرائيل، ولكن الدعم الأمريكى لإسرائيل، يجعل كل السيناريوهات الأخرى مفتوحة مع احتمالات ما يطرأ من تغيرات على الموقف الأمريكي، وفوز حماس في الانتخابات الفلسطينية القادمة ومدى تقبل إسرائيل وواشنطن التعامل مع هذا الاحتمال في كافة النواحي العسكرية والسياسية وحل الدولتين.

المحور الثانى:

المقاربة الإسرائيلية في إدارة الصراع

أ.د./ حنان كامل - أستاذ الدراسات العبرية والإسرائيلية الحديثة و المعاصرة

عميد كلية الآداب - جامعة عين شمس

يُعتبر الصراع الفلسطيني الإسرائيلي من أطول الصراعات التي مرت – ولا زالت – تمر بها منطقة الشرق الأوسط خاصة بعد حرب 1973 - التي كانت آخر حرب نظامية بين الجيش المصري و الجيش الإسرائيلي- ثم تحولت مواجهات الصراع بين كل من إسرائيل وفصائل ومنظمات وحركات المقاومة الفلسطينية.

وقد طُرح حل الدولتين – وهو الذي أُثير كثيراً – في عام 1993 في إطار اتفاقية أوسلو، التي لم تخرج ولن تخرج إلى النور، في ضوء المعطيات القائمة، و اعتبار (الكيان الفلسطيني) ليس دولة بل كيان منزوع السلاح ذو حكم ذاتي تابع للسلطة الإسرائيلية. كما أن هذا الاتفاق لم يتطرق لقضية اللاجئين أو وضع موارد الكيان الفلسطيني أو لقضية المستوطنات أو ملف الحدود، أي ما يُعرف بقضايا الحل النهائي.

وفي السياق عاليه، فإن حل الدولتين لم يعد مقبولاً، وخاصة في إسرائيل بعد إصدار القانون الأساسي واعتماده و التصديق عليه في الكنيست في 2018، وهو المعني بدولة إسرائيل ك "دولة قومية للشعب اليهودي"، ومن ثم إقصاء أي قوميات أخرى غيرها. بجانب عامل آخر، ألا وهو تنامي التيار الديني المتطرف في إسرائيل، وكذا التوسع في المستوطنات حيث بلغ العدد ما يقرب من 850 ألف مستوطناً

يسيطرون علي أكثر من 60 ٪ من الأراضي الفلسطينية المحتلة. وبالتالي فكرة حل الدولتين - في ظل الوقت الراهن ووجود الحكومة اليمينية المتطرفة وفي ظل التوسع و التوغل الاستيطاني – تكاد تكون شبه منعدمة. ومن جانب طرفي المواجهة حالياً، أي إسرائيل وحماس، فهو مرفوض، حيث أن هناك تمسكاً بأن تكون فلسطين إما عربية أو يهودية بشكل كامل، أي تفريغ فكرة حل الدولتين.

و تطرقت الدكتورة إلى محور المقاربة الإسرائيلية في الصراع قبل عملية "طوفان الأقصى"، وصولاً إلى معالجتها في منطقة غزة بصفة خاصة ومنطقة الضفة بصفة عامة.

ففي الحقيقة، توجد اتفاقيات كثيرة مثل أوسلو ، و مبادرة شمعون بيريز في عام 2002 بشأن "الأرض مقابل السلام". ولكن ما انطوت عليه هذه الاتفاقيات كان في إطار تشكيل كيان صوري لا يتمتع بالإستقلالية أو السيادة، بل تابع اقتصادياً وأمنياً للسلطة الإسرائيلية.

إذن تكمن هذه الاتفاقيات أو الجهود في إعاقة الحل السياسي، فضلاً عن أنه غير وارد، وفي المقابل التركيز على "إدارة الصراع" بشكل مؤقت. وهذا هو النهج الذي تتبعه إسرائيل منذ فترة، وقامت بتسميته فيما بعد "تقليص حدة الصراع" أو "الحد من الاحتكاك"، وفق ما نادى به أستاذ التاريخ الإسرائيلي ميخا غودمان في 2017. وهو الذي يتضمن إعطاء الفلسطينيين ثمانية حقوق في مقابل ثماني إجراءات أمنية. تمثلت هذه الحقوق في بنود اقتصادية بالأساس، من بينها توفير سبل المعيشة، وحرية الانتقال والمرور داخل قطاع غزة، ولكن لا يُخفى أن ذلك ليس بحل لأن أصل القضية سياسي وليس اقتصادي. وبالتالي فالمطلوب سلام سياسي وليس اقتصادي وعدم الاكتفاء بإدارة الصراع.

ولكن الحل السياسي مرفوض من قِبل إسرائيل، فهي متمسكة بنهج إدارة الصراع من خلال التعامل مع كل حالة على حدة. وهو الأمر الذي بدا واضحاً بعد عملية "طوفان الأقصى" التي كشفت عن التخبط في إسرائيل بين مسؤوليها لعدم جدوى السياسة الواحدة المتبعة المعنية بإدارة الصراع والردع العسكري.

و من ضمن المقاربات التي ظهرت منذ قدوم الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب للرئاسة هو "السلام من أجل الازدهار" ، فيما عُرف ب "بصفقة القرن". كان الهدف من هذه الصفقة تحييد الأطراف العربية والدخول في تكامل إقليمي مع إسرائيل، و إلى حد ما تهميش القضية الفلسطينية من وجهة نظر ترامب مع إعطاء بعض الحقوق الاقتصادية للفلسطينيين كحل للقضية الفلسطينية. وبالتالي العمل على استقطاب الأطراف العربية وتشكيل كيان إقليمي عربي – إسرائيلي موازي للكيان الإقليمي الذي تقوده إيران من خلال وكلائها في المنطقة، أي تحجيم إيران. ولكن آلت الأوضاع إلى خلاف ذلك حيث تم استبعاد القضية الفلسطينية واقتصرت على المساعدات الاقتصادية التي أقرها الكونجرس الأمريكي في عهد ترامب. وأدى ذلك إلى إحساس الفلسطينين بأن قضيتهم مهمشة سواء من الأطراف العربية أو من إسرائيل أو من الولايات المتحدة الأمريكية. ومن ثَمَّ أخفقت هذه الجهود في التطرق لوسائل جذرية فاعلة تحل القضية، حيث كان من الأجدى أن يكون حل القضية شرطاً من شروط إتمام صفقة القرن، ومن ثم إنهاء هذا الصراع الممتد.

وهكذا تتبنى إسرائيل مقاربة تقوم على إدارة الصراع و الردع العسكري، كحل وحيد دون الحاجة إلى اللجوء لأي حل سياسي. و من ثم في هذا الإطار، هناك عدد من الأمور التي من المهم أخذها في الاعتبار في الفترة القادمة، وهي كالتالي:

- دعم السلطة الفلسطينية ومساندتها و إعادة الشرعية لها، وإن كان من الضروري إجراء انتخابات تعمل على تدفق دماء جديدة في السلطة، وبالتالي تجديد سياسة السلطة الفلسطينية لتكون قادرة على تقرير خطوات موفقة، ولتكون قوية بالقدر الذي يُمَكِّنها من الصمود أمام ما تنتهجه إسرائيل من أفعال وحشية.
- أهمية تحجيم وكلاء إيران في المنطقة من خلال أن تعيد الدول العربية النظر في علاقاتها مع إيران وفق المحددات و الأطر الدولية، فضلاً عن إحداث تقارب سُني شيعي. وعدم إخراج إيران من المعادلة العربية الإقليمية للحفاظ على أمن واستقرار المنطقة.

- أهميـــة الأخذ في الاعتبار أن الاتحاد الأوروبي لم يعد له دور فاعل ومؤثر - على نحو ما ظهر مؤخراً – ومن ثـــم ليس من الصواب التعويل عليه كثيراً، بل التعويل على الوطن العربي و الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل كأطراف أساسية في الصراع بجانب إيران.

المحور الثالث:

جرائم إسرائيل ومنظومة العدالة الدولية

السفير د./ حسين حسونة - عضو المجلس

قامت عملية طوفان الأقصى في السابع من أكتوبر 2023 وما أعقبها من اعتداء إسرائيلي غاشم على قطاع غزة بإعادة طرح القضية الفلسطينية على الساحة الدولية، بعد أن تلاشي اهتمام المجتمع الدولي بها، كما ثَبُتَ، من خلال ما ارتكبته إسرائيل من جرائم وحشية إزاء المدنيين الفلسطينيين العُزَّلْ في قطاع غزة والضفة الغربية، بُطلان ادعاءاتها بكونها دولة ديمقراطية محبة للسلام مع جيرانها، بل اتضح أنها دولة إرهابية تنتهك كافة المواثيق والقوانين الدولية وقرارات الشرعية الدولية.

وقد استندت إسرائيل في اعتدائها على غزة إلى مبدأ الدفاع الشرعي عن النفس ضد ما أسمته عدوان وإرهاب الفصائل الفلسطينية وذلك من أجل تبرير انتهاكاتها التي شَكَّلَتْ جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية وإبادة جماعية، هذا بينما ما قامت به الفصائل الفلسطينية يعد ممارسة لحقها المشروع في مقاومة الاحتلال بكافة الوسائل بما في ذلك استخدام القوة وذلك وفقاً لمبادئ القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة. فمن المعروف أن إسرائيل قوة احتلال ولذا لا ينطبق عليها حق الدفاع الشرعي عن النفس أمام المقاومة المشروعة لهذا الاحتلال والتي تطالب بحقها في تقرير المصير.

ومن جانب آخر، فإن مبدأ الدفاع الشرعي عن النفس الوارد في المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة لا ينطبق على حالة إسرائيل إذ أنها لم تتعرض لعدوان من دولة أخرى كما تشترط المادة، كما أنها لم تُبلِغْ مجلس الأمن بالتدابير التي اتخذتها وفقاً لشروط المادة، ثم أنها لم تُراعِ مبدأ التناسب بين الفعل ورد الفعل بشنها عدوان شامل على غزة وتوقيع

عقاب جماعي على شـــعبها. ومن مظاهر هـــذا العقاب المُجَرَّمْ دوليـــاً، وفق اتفاقيات جنيف لعام 1949 والنظام الأســـاسي للمحكمة الجنائية الدولية، جريمة الهجوم على المدنيين وجريمة تدمير الممتلكات والاستيلاء عليها وجريمة الهجمات على المستشفيات والمدارس ودور العبادة وجريمة شـــن هجمات على الموظفين الدوليين أو منشـــآت أو مركبات مســـتخدمة في مهام الإغاثة أو المساعدة الإنسانية أو حفظ السلام وفق ميثاق الأمم المتحدة.

بالإضافة إلى ذلك، فقد تعرَّضَ الشـــعب الفلسطيني في غزة لجريمة بشعة أخرى وهي الإبادة الجماعية التي حددتها المادة السادســـة من النظام الأســـاسي للمحكمة الجنائية الدوليـــة وعرفتها المادة الثانية مـــن اتفاقية الأمم المتحدة لمنع جريمـــة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها حيث تضمنت أنها تشـــمل ارتكاب أفعال بقصد تدمير جماعة قومية أو عرقية أو دينية عن طريق التجويع أو إلحاق أذى بدني أو معنوي جســـيم كالتعذيب أو الاغتصاب أو المعاملة اللا إنسانية للمجني عليهم وهي صور متكررة تقع ضد الشعب الفلسطيني في قطاع غزة.

وكان مجلس الأمن قد أصدر القرار رقم 2417 في 14 مايو 2018 الذي أدان بشـــدة اســـتخدام تجويع المدنيين ومنع تزويدهم بالمساعدات الإنسانية كأسلوب من أساليب القتال في عدد من حالات النزاع، وهو ما لجأت اليه إسرائيل في غزة لقهر إرادة المقاومة الفلســـطينية للاحتلال. ويُمثل التهجير القسري جريمـــة أخرى ارتكبتها إسرائيل من خلال تهجير معظم الفلســـطينيين في المناطق التي ســـيطرت عليها منذ عام 1948 مما دعا المجتمع الدولي إلى المطالبة مراراً بعودتهم إلى ديارهم، وهو ما أكدته الجمعية العامة للأمم المتحدة من خلال قرارها بالعودة رقم 194 لعام 1948.

ويعد التهجير القسري انتهاكاً خطيراً لحقوق الإنسان وجريمة كبري ضد الإنسانية حيث تشـــمل خلع الإنســـان من جذوره وإقامته ومحيطه العائلي والقومي، ولذا جَرَّمته اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949 وأفردت حماية خاصة للمدنيين تحت الاحتلال، حيث أكدت

أنــه يحظر النقل الجبري الجماعي أو الفردي للأشــخاص المحميين أو نفيهم من الأراضي المحتلــة إلى أراضي دولة الاحتــلال أو إلى أراضي دولة أخــرى، واعتبرت ذلك جريمة حرب، كما اعتبرها النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية جريمة ضد الإنسانية. هذا وقــد أدانت مصر بقوة واعترضت بحزم على محاولة إسرائيل تهجير الفلســطينيين قسرياً سواء من غزة أو الضفة الغربية خشية أن يترتب عليه تصفية القضية الفلسطينية.

وإزاء مواصلــة إسرائيل انتهاك أحــكام القانون الدولي والقانون الدولي الإنســاني في الأرض الفلســطينية المحتلة لجأت دولة فلســطين إلى المحاكم الدولية سعياً إلى تحقيق العدالة والفصل في جرائم إسرائيل. وفي هذا الســياق نجحت بمساندة الدول العربية والإســلامية في اســتصدار قرار من الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ 30 ديسمبر 2022 يُطالب من محكمة العدل الدولية الإدلاء برأيها الاستشاري استناداً إلى المادة 65 من نظامها الأساسي حول الأثار القانونية لانتهاك إسرائيل حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير ومواصلة الاحتلال والاســتيطان وضم الأرض الفلسطينية المحتلة عام 1967 وتغيير وضع مدينة القدس، مع تحديــد الوضع القانوني للاحتلال وما يترتب على ذلك من آثار بالنسبة لجميع الدول والأمم المتحدة.

وقد تقدمت أكثر من خمســين دولة من بينها مصر ببيانات كتابية للمحكمة على أن تتم المرافعات الشــفوية خلال شــهر يناير 2024. ووفق مصادر فــإن غالبية الدول التي أعربت عن آرائها تؤيد الموقف الفلسطيني إلا أن عدداً من الدول الغربية يعارض قيام المحكمة بإصدار رأي استشــاري في تلك القضية بدعوى أنه قــد يعرقل التوصل إلى حل سياسي للنزاع. وقد واجهت المحكمة ذات الادعاءات خلال نظرها قضية الجدار العــازل فرفضتها آنذاك، وأكدت أن مهمتها تنحصر في إصدار رأيها إلى الجمعية العامة حول القواعد القانونية المطبقــة على القضية المطروحة مما يُتيح للجمعية العامة اتخاذ ما تراه من خطوات لاحقه في هذا الشأن.

ونحن نتطلع إلى أن تجيب المحكمة عن الأسئلة المطروحة أمامها بتأييد الموقف الفلسطيني المستند إلى الشرعية الدولية. كما أننا على ثقة بأن الحجة القانونية والأدبية لهذا الرأي الصادر من أعلى سلطة قضائية دولية سوف يساند الموقف الفلسطيني في جهود تسوية النزاع ويؤثر في مواقف الدول، خاصة الغربية التي لا تزال تساند إسرائيل سياسياً.

هذا وقد سبق أن نجحت المجموعة العربية في الأمم المتحدة في استصدار قرار من الجمعية العامة بتاريخ 8 ديسمبر 2003 يطالب محكمة العدل الدولية برأي استشاري حول موضوع بناء إسرائيل جداراً عازلاً في الأرض الفلسطينية المحتلة والآثار القانونية الناشئة عن إقامة هذا الجدار للفصل العنصري. وصدر حكم المحكمة في صالح الموقف الفلسطيني، ثم تبنت الجمعية العامة في يوليو 2004 رأي المحكمة بأغلبية 150 صوتاً.

وتعد المحكمة الجنائية الدولية جهة قضائية دولية أخرى ذات اختصاص في الفصل في جرائم إسرائيل في الأرض الفلسطينية المحتلة. وتمت الموافقة على النظام الأساسي للمحكمة في روما بتاريخ 17 يوليو 1998 ودخل حيز التنفيذ في أول يوليو 2002 حينما بلغ عدد الدول التي صادقت عليه ستين دولة. وقد حددت المادة الثامنة من النظام ما يزيد على ست وعشرين جريمة من جرائم الحرب والعقاب الجماعي وهي تتضمن جرائم الحرب المنصوص عليها في اتفاقيات جنيف الأربع لعام 1949، والتي ترتكبها إسرائيل حالياً في قطاع غزة وغيرها من الأراضي الفلسطينية المحتلة.

وقد عارضت إسرائيل إنشاء المحكمة الجنائية الدولية ورفضت بشدة نظام روما الأساسي، وأبدت مخاوفها من إمكانية ملاحقة قادتها، ورفضت، بدعم أمريكي، أي تعاون مع المحكمة وحاولت مرات عديدة التشكيك في اختصاص المحكمة بالنظر في أي أمر يخص الصراع العربي الإسرائيلي باعتباره نزاعاً سياسياً، إلا أن المحكمة حسمت هذا الأمر ورأت في حكم صادر عام 2021 أن المحكمة تملك اختصاصاً في هذه الحالة وأن المنطقة المعنية تشمل غزة والضفة الغربية بما في ذلك القدس الشرقية باعتبارها مناطق فلسطينية وفلسطين عضو بنظام روما المنشئ للمحكمة. ورغم ذلك لم تستطع

المحكمة التصدي للجرائم الإسرائيلية لأنها لا تملك آلية تفرض من خلالها ولايتها على الـــدول غير الأعضاء ما لم تتم إحالة حالة محـــددة إليها من قِبَل مجلس الأمن الدولي كما حدث مع ليبيا ودارفور.

وتجدر الإشـــارة إلى أن المحكمة تجرى منذ 13 يونيو الماضي تحقيقاً حول جرائم ارتكبها الاحتلال الإسرائيلي في فلسطين، كما أعلن المدعي العام للمحكمة مؤخراً أنه تلقى طلباً من جنوب إفريقيا وبنجلاديش وبوليفيا وجزر القمر وجيبوتي للتحقيق في الأوضاع في الأراضي الفلسطينية والجرائم التي ترتكبها إسرائيل.

ونتساءل عما إذا كان هذا التحقيق سوف يُفضي إلى إجراء محدد أم ستلحق هذه الشكاوى بســـابقتها التي لم تســـفر عن نتيجة حتى الأن مع اعتراض إسرائيل والولايات المتحدة ودعمهما بأنه ليس مـــن حق المحكمة التدخل في هذا الأمر. هذا ويراودنا الأمل بأن ما عبر عنـــه المدعي العام للمحكمة البريطاني كريم خان مؤخراً عند زيارته لمعبر رفح من استنكار واستياء لما يحدث في القطاع على أيدي إسرائيل، أن يعزز الجهود الدولية الرامية إلى إنهاء تلك المحنة الإنسانية وإعادة الشرعية إلى فلسطين.

ورغم صعوبة إدانة إسرائيل من قبل المحكمة الجنائية الدولية كما ســـبق بيانه فلا زالت هناك إجراءات يمكن اتخاذها من قبل العرب لمعاقبة إسرائيل على جرائمها إزاء الشعب الفلسطيني. من الواضح أنه يتعذر عليهم استصدار قرار من مجلس الأمن يدين إسرائيل لجرائمها ضد الفلسطينيين وذلك لاعتراض الولايات المتحدة على ذلك. بيد أنه يُمكن للجامعة العربية فـــرض مقاطعة ضد إسرائيل مثلما ســـبق أن قاطعت منظمة الوحدة الإفريقية جنـــوب إفريقيا والبرتغال، ومنظمة الـــدول الأمريكية كوبا. هذا فضلاً عن إمكانية قطع كافة العلاقات السياســـية والاقتصادية التي أقامتها دول عربية مع الكيان الصهيوني، وكذا فرض حظر بترولي على إسرائيل والدول التي تســـاندها مثل ما حدث عـــام 1973. إلا أنه ثبت جلياً أن الدول العربيـــة قد اختارت في الحالة الراهنة اللجوء إلى الدبلوماسية للتوصل إلى هدنة إنسانية في غزة وتحرير الرهائن تمهيداً لإيقاف القتال وإعادة الأمن والسلم إلى القطاع.

ومع ذلك هناك وسائل أخرى يمكن للعرب اللجوء إليها من أجل ملاحقة إسرائيل و إدانتها لجرائمها المعترف بها دولياً. فمن الملاحظ أن جرائم إسرائيل في غزة و الضفة الغربية و القدس الشريف لا تسقط بالتقادم مما يتطلب من قبل الفلسطنيين و العرب القيام بتوثيق هذه الجرائم سواء الحالية أو السابقة. كما أنه يمكن رفع دعاوى جنائية ضد إسرائيل أمام المحاكم الوطنية للدول الأوروبية التي يسمح نظامها القضائي بذلك مثل القضاء الأسباني و البلجيكي حيث يسمحان بمحاكمة المسئولين الإسرائيليين عن جرائمهم رغم حصانتهم، وهو ما سبق أن تسبب في إلغاء عدد من كبار المسئولين الإسرائيلين لزيارات كانوا يعتزمون القيام بها إلى الدول الأوروبية. بالإضافة إلى ذلك يمكننا في مصر و في الوطن العربي مقاطعة المنتجات الإسرائيلية و منتجات الشركات الدولية التي تدعم إسرائيل، رغم أن البعض يشكك في جدوى تلك المقاطعة.

وقد سبق أن انتشرت في مختلف الدول الغربية منذ عام 2005 حركة مقاطعة أهلية عُرفت باسم BDS سعت إلى وقف التعامل مع إسرائيل في المجالات الإقتصادية و الثقافية و الرياضية و الأكاديمية و سحب الاستثمارات عنها، وانتشرت تلك الحركة في مختلف الدول الأوروبية و كذا في الولايات المتحدة في الأوساط الجامعية.

وختاماً، يمكن القول أن المحنة الفلسطينية الناجمة عن مواصلة الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية و حرمان الشعب الفلسطيني من حقه في تقرير المصير وإنشاء دولته المستقلة، تعتبر أخطر وأطول أزمة سياسية وقانونية وإنسانية شهدها العالم منذ عام 1948. وليس الموقف المؤلم الراهن في كل من غزة والضفة الغربية سوى مرحلة من تلك الأزمة الممتدة عبر السنوات. ولذا حان الوقت إلى التوصل لتسوية شاملة ودائمة للقضية الفلسطينية برمتها دون الاكتفاء بحل مؤقت للوضع المأساوي في غزة والضفة الغربية.

وفي هذا السياق، يتعين العمل على تسوية النزاع سلمياً وليس عن طريق القوة وفق ما نص عليه ميثاق الأمم المتحدة بشأن تسوية المنازعات استناداً إلى مبادئ العدالة والقانون الدولي – فبالرغم من خرقه وعدم احترامه من قِبَل إسرائيل ودول عديدة أخرى فإن

القانون الدولي يتســـم بأهميـــة جوهرية في تنظيم العلاقات بين الدول – ولا شـــك أنه يدعم مواقـــف الدول الصغرى في مواجهة هيمنة وتعســـف الدول الكبرى، ومن هنا تتضح الحاجة إلى مواصلة تمســـك فلسطين والدول العربية والإسلامية بتسوية القضية الفلسطينية اســـتناداً إلى قواعد القانون الدولي الثابتة والمستقرة وليس وفق الاعتبارات السياسية والمصالح الذاتية المتغيرة.

المحور الرابع:

سيناريوهات ما بعد غزة

أ. د./ أحمد يوسف أحمد - أستاذ العلوم السياسية

تمحورت كلمة الدكتور / أحمد يوسف أحمد حول السيناريوهات المحتملة و المطروحة بشـــأن الوضع في غزة بعد انتهاء العدوان عليها. مُذكراً أنه في بداية الأوضاع بغزة كان الحديث عن من ســـيؤول إليه حكم القطاع بعد حماس. وأشار إلى أن هذا الطرح يمثل في أحد جوانبه عقلية اســـتعمارية، فحركة حماس هي تعبير عن المقاومة الفلسطينية ضد الاحتلال، كـــما أن كل الفصائل ممثلة بدرجات متفاوتة في العملية بقيادة حماس. فضلاً عن أنه من المبكر الحديث عن من يحكم غزة بعد حماس.

وبشـــأن المقاومة، فهي صامدة إلى الآن بالتزامن مع انعقاد المؤتمر مع نهاية الشهر الثاني للقتال في غزة، في إشـــارة إلى أن سيناريو استمرار صمود المقاومة مازال قائماً، وذلك لا يعني أنه الســـيناريو المرجح لكنه مازال قائماً. ووفقاً لهذا السيناريو، فالمقاومة يمكن أن تستمر في إلحاق المزيد من الخسائر المؤلمة بإسرائيل، مما يزيد من تفاقم الانقسام الداخلي فيها. كما أن صمود المقاومة يمكن أن يُزيد أيضاً من الضغوط الدولية على إسرائيل.

في هذا الصدد، تطرق الضيف إلى مقارنة الوضع بشأن العدوان على غزة في عام 2023 مع العدوان الإسرائيلي على لبنان في عام 2006، مضيفاً أن تفاقم الوضع في غزة يمكن أن يؤول إلى تكرار سيناريو عام 2006 حين اعتدت إسرائيل على لبنان بعد عملية حزب الله في ظل الإصرار الإسرائيلي الأمريكي آنذاك على رفض وقف إطلاق النار، في إشارة إلى تصريحـــات وزيرة الخارجية الأمريكية في ذلك الوقـــت، كونداليزا رايز، بقولها "لا وقف لإطلاق النار". فهذه هي إرهاصات أو مخاطر الشرق الأوسط الجديد الذي كان يتم تخيله بدون حزب الله وبدون مقاومة، فبعد قرابة العشرين عاماً من تلك الأحداث مازال هناك تواجد لحزب الله، وهو ما يُمكن أن ينطبق على المقاومة الفلسطينية حتى لو خسرت هذه المعركة العسكرية.

في هذا السياق، يُمكن الإشارة إلى ما يلي من سيناريوهات:

السيناريو الأول: هو السيناريو الذي مازال مطروحاً وهو أن تصمد المقاومة إلى الدرجة التي تُوجع إسرائيل وتُفاقم من الانقسامات الداخلية فيها وتُزيد من الضغوط الداخلية والخارجية عليها بحيث يتم التوصل إلى وقف إطلاق النار دون القضاء على المقاومة. في إشارة إلى أن هذا السيناريو لو حدث سوف يمثل نقلة نوعية في مسار الصراع العربي الإسرائيلي عامة، والفلسطيني الإسرائيلي خاصة.

وجدير بالذكر أن تاريخ حركات التحرر الوطني كلها تُفيد بأنها يمكن أن تخسر معركة أو أكثر، لكن ليست هناك حالة واحدة بعد الحرب العالمية الثانية لحركة تحرر وطني هُزمت في النهاية.

أما السيناريو الثاني: فيشتمل على احتمالات خسارة المقاومة الفلسطينية لهذه المعركة عسكرياً، وهي كالتالي:

» **الاحتمال الأول:** عودة السيطرة الإسرائيلية على قطاع غزة. وعلى الرغم من أن الرؤية الإسرائيلية في هذا الصدد كانت متباينة، إلا أنه بات واضحاً في الآونة الأخيرة أن رئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو، متمسك بوجهة نظر لا تحيد عن السيطرة العسكرية الإسرائيلية على القطاع، و أن نزع سلاح المقاومة لا يُمكن أن يتم إلا من خلال إسرائيل، وهو الأمر الذي يُعني السيطرة الإسرائيلية على قطاع غزة.

ووفقاً لذلك، سترث دولة الاحتلال الوضع الكارثي الذي أحدثته في غزة من تدمير البنية التحتية وتدمير المساكن وما إلى ذلك. وبالتالي ستكون مسئولة قانونياً كقوة احتلال على أن تُدير

هذه الأوضاع، مع الإشـــارة إلى أن هناك احتمال أن لا أحداً سيمد لها يد المســـاعدة في ذلك الوقت، لأنه ملاحـــظ أن التأييد الدولي لإسرائيـــل يتقلص. و من ثم إن حدث هـــذا الاحتمال فلن يكون سهلاً على إسرائيل تحمل تبعات عدوانها على غزة.

» **الاحتمال الثاني**: اســـتدعاء السلطة الوطنية الفلسطينية لكي تحكم غزة، و لكن هذا الاحتمال عليه ملاحظات كثيرة، و هي كالتالي:

- **أولاً**: أن ذلك ســـيكون بمثابة أن إسرائيل قد مهدت الطريق إلى للسلطة الفلسطينية، حيث أنه في عام 2007 تم استبعادها من قطاع غزة بعد صدام عسكري مع حركة حماس، ومن ثم يبدو الأمر وكأن إسرائيل مهدت للسلطة الفلسطينية العودة إلى قطاع غزة على جثامين ما يقترب من 20 ألف شـــهيد من غزة. مشـــيراً إلى أن هذا وضع محرج للســـلطة الفلســـطينية. ولكن هناك علامات شـــبه إيجابية في موقف السلطة من هذا العدوان وفق الحديث المعلن.

- **ثانياً**: أن تقبل الســـلطة الوطنية بحكـــم غزة ولكن بشروط ينبغي على إسرائيل أن تســـتجيب لها، ولكن هذه الشروط لا يمكن أن تقبلها إسرائيل .

- **ثالثاً**: أن الســـلطة الوطنية بوضعها الحـــالي لا تصلح لحكم قطاع غزة حيث أن تجربتها في الضفة الغربية لا تعطي أي أمل في هذا الصدد.

» **الاحتمال الثالث**: أن تكون المســـئولية مسئولية مصرية أو مسئولية عربيـــة، تتمثل في مـــصر و الأردن والســـعودية أو جامعة الدول العربية. و لكن هذا السيناريو مرفوض عربياً ومصرياً ولن يحدث.

» **الاحتمال الرابع و الأخير**: أن تكون هناك إدارة دولية لقطاع غزة، وهـــذه الإدارة الدولية لا يمكن أن تجئ بقرار من مجلس الأمن في ضوء الانقسامات التي يشهدها مجلس الأمن، و من ثم إن قامت إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية بتكوين ائتلافاً دولياً ما، لن تكون له شرعية ولن ينجح.

على هذا النحو، تمثل السيناريوهات السابقة محاولة استشراف مستقبلي، يجب الاستعداد للتعامل مع أي منها على نحو جاد. ولا شـــك أن هناك إجماعاً عربياً على أن ما نريده هو حل سياسي شامل للقضية الفلسطينية متمثل في دولة فلسطينية تتضمن الضفة الغربية وقطاع غزة وعاصمتها القدس الشرقية.

و من الناحية القانونية ، يوجد العديد من قرارات الشرعية الدولية التي يمكن الاستناد إليها فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية.

بيد أنه لابد من التأكيد على أنه في حالة رفض إسرائيل الحلول و الإصرار على مواصلة نهجهـــا، فمن المهم عدم قبول حلـــولاً منقوصة في هذا الشـــأن، وإذا تم الإصرار على الرفض فلن يكون أمام إسرائيل إلا انتظار الضربة القادمة من المقاومة وســـتكون - كما علمنا التاريخ - أشد.

مناقشات

تساءل بعض الحضور عن ماهية الوضع في غزة في حال إصرار إسرائيل على الاستمرار في نهجها بعدم تقبل أي حلول، وفي هذا الصدد أشار:

- **أ.د. / على الدين هلال** إلى أنه يوجد سيناريو آخر بشأن الوضع في غزة بعد الحرب، وهو أن يحكم غزة سلطة فلسطينية مختلطة مكونة من ممثلين عن السلطة الوطنية ومنتخبين من أهالي غزة والمحليات وحركة حماس. وتعليقاً على معبر رفح وحدود مصر مع قطاع غزة، أكد أن مصر لم تُغلق المعبر كما تدَّعي إسرائيل، مضيفاً أنه يوجد بين مصر وغزة حدود تقرب من 14 كيلومتر. وكانت مصر تعاني من وجود العديد من الأنفاق تحت الأرض، فضلاً عن العمليات الإرهابية في سيناء، ولكن منذ عام 2014 تم إغلاق هذه الأنفاق بنسبة 100 ٪ بين مصر وغزة، فيما تم تأمين الحدود الطويلة نسبياً بين مصر وغزة، والتهجير ليس بالأمر اليسير.
- **السفير/ منير زهران:** تساءل عن السيناريوهات المحتملة في حالة تصفية القضية الفلسطينية، كما أشار إلى أهمية تناول قرار تقسيم فلسطين رقم 181 الذي لم توافق عليه الدول العربية، ومَثَل ذلك أساس إنشاء دولة إسرائيل وانضمامها إلى الأمم المتحدة، مؤكداً أنه من المهم توضيح التمسك العربي الراسخ بهذا القرار القائم على حل الدولتين.
- **السفير د./ محمد بدر الدين زايد:** يوجد سيناريو آخر لما بعد غزة وهو البحث عن شخصيات مستقلة لتضطلع بحكم غزة، ومهما كانت النتيجة فهي ليست نهاية المطاف مثل أفغانستان.
- **السفير د./ صلاح حليمة:** تساءَلَ حول مدى أحقية إسرائيل في التذرع بحق الدفاع الشرعي عن نفسها ضد حماس في هذا الظرف.

أُثِيرَ تساؤل حول اتفاقيات جنيف الخاصة بحماية الجرحى والمدنيين، و لماذا لم تلجأ الدول العربية وفلسطين لهذه الاتفاقيات، ولماذا لم تضطلع سويسرا بالدعوة لانعقاد مؤتمر الدول الأطراف في هذه الاتفاقيات في الوقت الحالي؟

الردود:

- **السفير/ رخا حسن:** علَّقَ بأن هناك ملف خاص ينطوي على أن جميع القوى والدول في الناتو أوضحت أنه لا يجب الاعتماد على الأجهزة الحديثة لأن حماس تمكنت من اختراق الكتيبة العسكرية وجهاز المخابرات الإسرائيلي.
- **أ.د/ حنان كامل:** أوضحت أن الوضع القادم في إسرائيل لن يكون أخف وطأة من فترة رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو ومن الائتلافات مع الأحزاب الدينية، فالتطرف في إسرائيل في صعود، كما يمثل التوقيت الحالي للأوضاع في غزة الوقت المناسب من أجل الضغط على إسرائيل.
- **السفير/ حسين حسونة:** تحدث عن اتفاقيات جنيف، وطبيعة عقد اجتماع وفقها لاتخاذ موقف أو قرار، ولكن في حالة غزة لم يتم فعل ذلك لأنه لا يوجد توافق بين الدول بشأن الوضع فيها. أما فيما يتعلق بحق الدفاع الشرعي، فهو موجود كما هو معروف في القانون الدولي. وأضاف أن القضية الفلسطينية طرحت بُعداً جديداً وهو البعد الإعلامي، حيث لم تقتصر على كونها حرب سياسية أو قانونية بل إعلامية أيضاً.
- **أ.د/ أحمد يوسف:** أوضح أن السيناريو المتعلق بإنشاء سلطة فلسطينية مختلطة وارد، لكنه سيؤول إلى شخصية مستقلة. أما فيما يتعلق بقرار الأمم المتحدة رقم 181 فهو من أهم القرارات المنوطة بالقضية والتي لابد من التمسك بها في هذا التوقيت الحرج. وحول ما يتردد بشأن علم إسرائيل بالعملية من عدمه، فربما يكون

ذلــك وارداً، ويمكن أن يكون ذلك دلالة عــلى أن المخابرات والجيش الإسرائيلي عَلِموا و تقاعسوا، ولم يأخذوا تخطيط المقاومة على محمل الجد، مضيفاً أنه لا يمكن التقليل من إنجاز المقاومة.

اتفق المشــاركون على أن تنفيذ حل الدولتين فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية، بات بمثابة تحدي كبير.

الجلسة الثانية

سياسات القوى الكبرى ومواقفها

- **منسق الجلسة: أ.د. / محمد كمال**
- **المحور الأول: الولايات المتحدة والحلفاء الغربيون**
  - السفير د. / محمد توفيق
- **المحور الثانى: روسيا الاتحادية**
  - السفير د. / عزت سعد
- **المحور الثالث: القوى الآسيوية "الصين والهند"**
  - السفير / على حسام الدين الحفني
- **المحور الرابع: المقاربة المتعددة الأطراف للصراع**
  - السفير د. / صلاح حليمة
- **مناقشات**

كلمة منسق الجلسة

أ.د. / محمد كمال

أستاذ العلوم السياسية - نائب رئيس المجلس

افتتح الدكتور/ محمد كمال الجلسة الثانية حول سياسات القوى الكبرى و مواقفها إزاء الحرب في غزة، حيث أشار إلى موقف القوى الكبرى من الحرب في غزة، فالبنسبة للموقف الأمريكي، وعلى الرغم من متابعة ما يجري في الولايات المتحدة الأمريكية، إلا أن هناك صعوبة في تفسير الموقف الأمريكي و موقف الإدارة الأمريكية من الحرب الحالية في غزة، فالإدارة الأمريكية الديمقراطية الليبرالية التقليدية ليست في وفاق مع الحكومات اليمينية في إسرائيل، فضلاً عن التاريخ السابق من العلاقات غير الودية بين الرئيس الأمريكي جو بايدن وبين رئيس الوزراء بينيامين نتنياهو، وربما يعود ذلك إلى إدارة الرئيس الأمريكي الأسبق باراك أوباما أيضاً.

أضاف أن هناك حاجة لتفسير الموقف الأمريكي و الإدارة الأمريكية المؤيدة للحكومة الإسرائيلية بشكل غير تقليدي، وما إذا كان هذا الموقف يعود لفكرة مصالح الولايات المتحدة الأمريكية في دعم إسرائيل في المنطقة، أم هو تجنب من الرئيس الأمريكي جو بايدن للمواجهة مع اللوبي الإسرائيلي – الذي له دور في السياسة الداخلية – في ضوء اقتراب الانتخابات الرئاسية الأمريكية، أم هناك توجه لتبني ذات الاستراتيجية التي تبناها هنري كيسنجر في حرب أكتوبر ، والتي تمثلت في مساندة إسرائيل عسكرياً في مقابل الحصول على نتائج في عملية التفاوض، أم أن هناك تراجع للدور الأمريكي في العالم و المنطقة، و من ثم قلة قدرة الولايات المتحدة الأمريكية في التأثير على الدول الأخرى بما فيها إسرائيل.

وحول الموقف الصيني من الحرب في غزة، فهو موقف هادئ إلى حد كبير في ضوء التنافس المعلن بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين، ففي حال غياب التأثير

الأمريكي على المنطقة ، فالصين تسعى لملء هذا الفراغ ، و لكن لا نجد هذا الوضع الأن بشأن الأوضاع في غزة حيث يكاد يكون هناك توافق بين الدولتين ، وربما كان هذا واضحاً في قمة سان فرانسيسكو. و في اللقاء بين الرئيس الأمريكي، جو بايدن، و الرئيس الصيني، شي جين بينج، حيث تم تفسير ذلك بأنه تهدئة في العلاقات بين البلدين، وأن الولايات المتحدة سوف تتوقف عن وصف الصين كمنافس استراتيجي وستركز بشكل أساسي على روسيا، ومن ثم يبرز تساؤل بأنه هل هناك توافق بين البلدين على التهدئة وعلى استخدام الصين لتهدئة إيران من أجل عدم توسع الحرب بدخول إيران .

أما الموقف الروسي من الحرب في غزة فهو هادئ أيضاً و في حاجة إلى تفسير، في إضافة لتساؤل هل مازال لروسيا التأثير الأكبر على قضايا الشرق الأوسط، و في هذا الإطار برز تساؤل بأنه هل حدثت عولمة للقضايا الإقليمية، أي أن هل القوى الإقليمية بات لها الدور الرئيسي و الأكبر في مناطق جغرافية بعينها، حيث أن ذلك يظهر في الحرب الدائرة في غزة.

واختتم بأنه سيكون هناك دور للإطار متعدد الأطراف بعد هدوء الوضع في غزة.

وقد قام المنسق بتقديم السادة المتحدثين، الواحد تلو الآخر، على النحو التالي:

المحور الأول:

الولايات المتحدة والحلفاء الغربيين

السفير د. / محمد توفيق - عضو المجلس

أولاً: السياق الاستراتيجي:

تفاعلت الإدارة الأمريكية مع العملية التي قامت بها حركة حماس وحلفاؤها ضد أهداف إسرائيلية في 7 أكتوبر 2023 من منظور استراتيجي أولا. فقد أقرت استراتيجية الأمن القومي الأخيرة بنهاية نظام ما بعد الحرب الباردة (الذي اتسم بالأحادية القطبية)، وأكدت أن نظاما عالمياً جديداً يتشكل خلال السنوات القليلة القادمة، ووضعت تصوراً لكيفية إدارة التحول وهندسة نظام دولي يحقق مصالحها في ظل التحديات المتنوعة، وذلك من خلال سياسة احتواء جديدة للصين، واستنزاف ممنهج لروسيا، واعتبارهما (مع اختلاف أشكال التعامل مع كل منهما) كتلة استراتيجية معادية، تتضمن على المستوى الإقليمي كلا من كوريا الشمالية وإيران. وتصور هذا الصراع على إنه قيمي ووجودي ما بين الأنظمة الديمقراطية وتلك السلطوية. وهي في الواقع محاولة للحفاظ على الهيمنة الأمريكية التي دامت لأقل من قرن، وبصفة أشمل الهيمنة الأوروبية التي سبقتها بعدة قرون.

تأكيداً لهذه النظرة الإستراتيجية حَرِصَ الرئيس بايدن في كلماته، وكذلك في المقال الذي نشره في صحيفة واشنطن بوست يوم 18 نوفمبر 2023، على الربط ما بين أزمتي غزة وأوكرنيا. ويمكن أن نَخلُص مما سبق أنه مع تعثر الهجوم الربيعي المضاد الذي قامت به أوكرانيا ضد القوات الروسية، ما أكد الصعوبة البالغة في تحقيق نصر أمريكي كامل في النطاق الأوكراني، قد أصبح من الضروري أن تحقق إسرائيل نصراً حاسماً في مواجهة حماس المدعومة إيرانياً.

على صعيد السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط، خالفت حماس بهجومها الناجح أحد أسس السياسة الأمريكية التي أرستها منذ عقود، وهو عدم السماح لأي طرف عربي بأن يفرض أمراً واقعاً جديداً بالقوة، فإسرائيل الوحيدة المسموح لها بذلك، أما العرب فعليهم اللجوء إلى المفاوضات وفقا للمحددات الأمريكية الإسرائيلية، لذلك اعتبرت واشنطن أن هجوم 7 أكتوبر، وما ترتب عليه من خسائر إسرائيلية كبيرة، وانكشاف محدودية تأثير تفوقها التكنولوجي والاستخباراتي، أخل بعنصر الردع المحوري للأمن الإسرائيلي، وهو الضروري أيضا لتمكين الولايات المتحدة من تحويل جزء أكبر من مواردها إلى النطاق الأسيوي، والحفاظ على مصالحها في الشرق الأوسط بأعباء عسكرية ومادية أقل، من خلال الاعتماد على نظام إقليمي جديد تكون إسرائيل في مركزه.

لذلك نخلص إلى أن موقف الإدارة الداعم لإسرائيل بحسم ليس نابعاً فقط عن التعاطف مع حليفها الأول في المنطقة، والاحتياج لدعم اللوبي الموالي لإسرائيل في الانتخابات الأمريكية في نوفمبر القادم، وإنما وبقدر أكبر عن تقدير استرتيجي للمصالح الأمريكية، ومن ثم تجدر ملاحظة أنه لو فاز مرشح جمهوري في الانتخابات القادمة، لن يقل الانحياز الأمركي الأعمى لإسرائيل، بل إنه قد يتضاعف.

ثانياً: العملية العسكرية الراهنة:

تعدى الدعم متعدد الأوجه الذي قدمته واشنطن لتل أبيب التأييد المتوقع لحليف رئيسي، بل وصل إلى المشاركة الفعلية في شن الحرب على غزة، بهدف تدمير قوة حماس العسكرية، واستعادة الردع الإسرائيلي في مواجهة اللاعبين الإقليميين كافة. من هنا جاءت أولوية تحييد أي جبهات أخرى، من خلال التهديد العسكري المباشر لإيران وحزب الله. ويأتي في هذا السياق أيضا معارضة التصعيد الإسرائيلي في الضفة الغربية، بل وفرض عقوبات - ولو شكلية - على عدد من المستوطنين.

وبخلاف الجوانب العملياتية تواجه الحرب الإسرائيلية على غزة تحديان رئيسيان: أولهما، الخسائر الضخمة التي أحدثها الحصار والعمليات بين المدنيين الفلسطينيين -

والتـــي يوصفها المتخصصون بجرائم حرب أو جرائم ضد الإنســـانية أو حتى جريمة الإبادة الجماعية - وثانيهما، إطلاق سراح الأسرى والمحتجزين الإسرائيليين والأجانب لدى حماس.

ومع إتمام صفقات لتبادل المحتجزين وإدخال بعض المســـاعدات الإنســـانية بوساطة مصريـــة قطرية، كان على الولايـــات المتحدة توظيف أدواتها الدبلوماســـية والقانونية والإعلامية لاحتواء الآليات الدولية لحقوق الإنسان والحماية الإنسانية والحيلولة دون فرض وقف لإطلاق النار من قِبـــل مجلس الأمن قبل تحقيق الحد الأدنى من الأهداف الإسرائيلية، أو اضطلاع المحكمة الجنائية الدولية بواجبها تجاه الانتهاكات التي تمت في هذه الأزمة. مع هذا حرصت الإدارة على عدم تحميل القادة الأمريكيين مسئولية جرائم الحرب التي ترتكبها إسرائيل، فأطلقت تصريحات وتسريبات إعلامية تطالب بضرورة تغيير نسق العمليات وتوفير حماية أكبر للمدنيين، بينما بذلت أقصى جهد لتوفير السلاح والتمويل والدعم العسكري والاستخباراتي لاستمرار الحرب.

ثالثاً: ما بعد انتهاء العمليات العسكرية:

بدأت الإدارة مبكراً في الإعداد لما بعد الحرب، وأعلنت عن محددات لذلك أهمها:

- عدم السماح بأن تستمر غزة كمنصة للعمليات ضد إسرائيل.
- عدم تغيير حدود غزة أو الانتقاص من مساحتها.
- رفع الحصار عنها.
- عدم تهجير الســـكان خارج القطاع (مع عدم معارضة تهجيرهم داخل القطاع أو حتى تجميعهم في مخيمات في المنطقة الساحلية المحازية للحدود المصرية).
- عدم العودة للحكم الإسرائيلي المباشر، وتولى الســـلطة الفلسطينية - بعد تعزيزها - إدارة القطاع (تحت السيطرة الأمنية الإسرائيلية الشاملة بطبيعة الحال).
- وجود أفق سياسي من خلال حل الدولتين.

ولا شك في أن غالبية هذه المحددات تتعارض مع مواقف الحكومة الإسرائيلية الحالية، والتي لا تقبل حل الدولتين من حيث المبدأ، بل تنصب رؤيتها المستقبلية في خيارين: السيطرة الدائمة على الفلسطينيين من خلال سياسة أبارتايد أكثر إحكاما مما هو مطبق حالياً، أو تهجير أعداد كبيرة منهم إلى مصر والأردن وربما دول أخرى، ويمكن بطبيعة الحال إيجاد مزيج من الحلين معاً.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن أخر المحاولات الأمريكية لإيجاد حل على أساس الدولتين - وفقا للمفهوم المتعارف عليه دولياً - تم في الولاية الثانية لإدارة أوباما، حيث قام وزير الخارجية جون كيري بعدة زيارات للمنطقة بهدف إحياء مفاوضات السلام، وهي المحاولة التي باءت بالفشل خاصة مع عدم تحمس أوباما لمساندتها شخصياً. أما خطة السلام التي طرحها الرئيس ترامب لاحقاً فتمثل نقطة تحول جوهرية في الموقف الأمريكي، فرغم إشارتها للفظ الدولتين إلا أنها تطرح تصوراً مطابقاً لموقف اليمين الإسرائيلي بأن يعيش الفلسطينيون في كانتونات غير متصلة تحت الهيمنة الإسرائيلية الكاملة، فيما يشبه نظام الأبرتايد الذي طبق سابقاً في جنوب أفريقيا. بينما يكون التركيز على التطبيع الإسرائيلي مع الدول العربية. وتحسين الظروف المعيشية للفلسطينيين في مثل تلك الظروف الخانقة يكون من خلال التعاون الإقتصادي الإقليمي، والذي قد يفتح الباب تدريجياً لإعادة توطين الفلسطينيين في دول الجوار. وما كشفته خطة ترامب - المصاغة بالتنسيق الدقيق مع حكومة نتنياهو - أن نظام الأبارتايد الإسرائيلي غير قابل للاستمرار دون شكل من أشكال إعادة توطين الفلسطينيين في دول الجوار.

وكان من الملحوظ أن إدارة بايدن لم تَعِد لتصور السلام المتعارف عليه دولياً، والذي تبنته بشكل أو بآخر كافة الإدارات الأمريكية السابقة، وإنما لجأت إلى البناء على تصور ترامب، واعتبرت صفقة التطبيع السعودى الإسرائيلي محور تحركها في الشرق الأوسط، بل ربطتها بتصورها للنظام الدولي الجديد من خلال مشروع ممر التنمية بين الهند وإسرائيل الذي يمر بعدة دول عربية.

وفي حـــين إن عملية 7 أكتوبر أثبتت للمراقب الموضوعـــي عدم قابلية حل الأبارتايد للاســـتمرار، فإنها أكدت لليمين الإسرائيلي ضرورة إحكام القبضة الأمنية على الضفة والقطاع معاً، والحيلولة دون وجود كيان فلسطيني يتمتع بالحد الأدنى من الاستقلالية، مع التحرك الجاد نحو حل التهجير ولو على المدى المتوســـط، حتى وإن أطلق على هذا التصور حل الدولتين.

ومن هنا علينا التحســـب من إشارات المسئولين الأمريكيين المتكررة إلى حل الدولتين، بنفس القدر الذي لا نتفاءل به من احتمالات تدخل الإدارة لحماية أرواح الفلســـطينيين قبل تحقيق الحـــد الأدنى من الأهـــداف الإسرائيلية، وإن كان مـــن المتصور أن تنتقل العمليات العسكرية إلى مرحلة أكثر انتقائية في مرحلة لاحقة.

ومع هذا يغفل القادة الإسرائيليون والأمريكيون على حد سواء دروس التاريخ، فالغزو الإسرائيلي للبنان عام 1982 - على سبيل المثال لا الحصر- لم يحقق الأمن الإسرائيلي بل ضاعف من التهديدات الموجهة إليها، كما إن التصورات التي وضعاها للوضع فيما بعد العملية العســـكرية في لبنان باءت بفشل ذريع، وهو ما سيتكرر على الأرجح بعد نهاية العمليات العسكرية في غزة، مهما تصوروها نصراً مبيناً.. أو صوروها كذلك.

الموقف الأوروبي:

مع اســـتحالة تجاهل تباين مواقف الدول الأوروبية المختلفـــة، وصعوبة اختزال العناصر الخارجية والداخلية التي تؤثر على صياغة سياساتها الخارجية، أطرح هنا ملاحظات ثلاث:

أولاً: كشـــف الغزو الـــروسي لأوكرانيا الاعتماد الاســـتراتيجي الأوروبي الكامل على الولايات المتحدة، ولم تســـفر الخطوات التي أعلنتها تلك الدول - وعلى رأسها ألمانيا - لزيادة إنفاقها العسكري عن تحقيق ولو قدر من الاستقلال الاستراتيجي، بـــل إزداد الارتباط بين الأمن الأوروبي بأمريكا، وخاصة بعد إنضمام الســـويد وفنلندا للناتو، وأصبح من الضروري لأوروبا الحد من إنشغال الأخيرة بالنطاق الأسيوي على حساب الأمن الأوروبي.

ثانيـاً: تزداد حالة الاسـتقطاب الداخلي في غالبية الـدول الأوروبية خاصة مع تنامي الجاليات المهاجرة، ما ساهم في تعاظم فرص الأحزاب اليمينية الشعبوية المعادية للمهاجرين وعلى الأخص العرب والمسلمين منهم.

ثالثـاً: الغياب شـبه الكامل للقادة الذين يتمتعون برؤية اسـتراتيجية ودعم شـعبي وثقل دولي.

ونخلـص مما تقدم إلى عدم التعويل عـلى دور أوروبي متعقل وفعال لموازنة السياسـة الإسرائيلية والأمريكية، والتي تعتمد على القوة العسكرية كبديل للأفق السياسي.

التحرك المصري:

يواجه الأمن القومي المصري أكثر من تحد من جراء هذه الأزمة، أبرزها:

1- محاولة تصفية القضية الفلسـطينية، ومن عناصرها التهجير القسري لفلسـطينيِّي غزة إلى سيناء، سواء في شـكله المباشر، أو غير المباشر من خلال إقامة مشروعات إقتصادية إقليمية على الأراضي المصرية لتشـغيل العمالة الفلسـطينية، وممارسـة ضغوط علينا بأشكال مختلفة لقبول ذلك.

2- محاولة توريطنا في إدارة وتأمين القطاع بعد انتهاء العمليات العسكرية، وخاصة مع ترجيح فشل إسرائيل في القضاء التام على حماس، رغم عدم استعدادنا للقيام بدور قمعي متواطئ مع الاحتلال الإسرائيلي.

3- تنامي التيـارات المتطرفة في القطاع، بل وفي المنطقة بصفة عامة، كرد فعل للجرائم الإسرائيلية في حق الفلسطينيين.

4- يضاعف من هذه المخاطر تزامنها مع حالات لعدم الاسـتقرار الحاد على حدودنا الجنوبية والغربية.

ومن المهـــم أن نبلور تصوراتنـــا مبكراً وأن نطرحهـــا بقوة بتوظيف الآليـــات الثنائية والإقليمية والدولية المتاحة لنا لإنجاحها، مع التركيز على ما يلي:

1- المبـــادرة بالتحرك الدولي لإحياء مســـار حل الدولتين للاســـتفادة من وجود رأي عام في الدول الناميـــة والغربية داعم لها، والتعامل مـــع المقترحات التي يطرحها الجانـــب الأمريكـــي على أســـاس حـــل الدولتين وفقـــا لمفهومنا وليـــس مفهوم الأبارتايد الإسرائيلي.

2- معارضة الفصل بين غزة والضفة في ترتيبات ما بعد الحرب.

3- العمل على تحقيق معادلة فلســـطينية جديدة تحقق طموحات الشعب الفلسطيني، لا تكون حماس والتنظيمات الموالية لها في صدارتها، مع استحالة إغفالها تماماً.

4- ضرورة وصول المســـاعدات الإنسانية لشـــعب غزة بالكميات المطلوبة وفي أسرع وقت، وبدء عمليات إعادة الإعمار بما في ذلك المرافق الضرورية للنهوض بالاقتصاد كالمينـــاء والمطار، واقامـــة مشروعات اقتصادية للفلســـطينيين داخـــل أراضيهم وليس خارجها.

المحور الثانى:

روسيا الاتحادية

السفير د. / عزت سعد - مدير المجلس

في تقييم لمواقف القوى الدولية من حرب "سيوف من حديد" في قطاع غزة، يعتقد معظم المحللين الإسرائيليين أن الدعم الروسي " الواضح لحركة حماس في أعقاب السابع من أكتوبر يُمثل نقطة تحول في العلاقات الروسية الإسرائيلية". إذ أنه على خلاف بعض زعماء العالم الذين سارعوا بإدانة عملية حماس، "انتهجت روسيا سياسة مناهضة لإسرائيل"، وامتنعت عن إدانة حركة حماس. وتضيف التحليلات الإسرائيلية أن الدعم الروسي للحركة لم يقتصر على الساحة الدبلوماسية الدولية - حيث قدمت مشروع قرار في مجلس الأمن في 16 أكتوبر 2023 يدعو إلى وقف إطلاق النار دون إدانة حركة حماس (حظى القرار بدعم خمسة أصوات ومعارضة أربعة وهي: الولايات المتحدة وانجلترا وفرنسا واليابان، وامتناع ست دول منها البرازيل).

وجاءت الانتقادات الرئيسية أن المشروع لم يذكر حماس أو يُدينها. وعادت روسيا وتقدمت بمشروع في 25 أكتوبر، عادت نفس الدول وعارضته على أساس أنه لم يُشر إلى حق الدول في الدفاع عن النفس، رغم إدانته لهجمات حماس في 7 أكتوبر، مع إلغاء القوات الإسرائيلية فوراً أمر إخلاء المدنيين في شمال القطاع والتوجه للجنوب، وإنما شمل أيضاً الدعم القتالي. إذ تُشير شهادات - وفقاً لهذه التحليلات - إلى وجود أسلحة قتالية روسية في أيدي حماس، منها صواريخ مضادة للدروع، وصواريخ أرض–جو، وغيرها، على ما يبدو نقلتها إيران، في ظل تجاهل روسي للأمر. وجرى الاستشهاد هنا بما قاله على بركة - القيادي في حركة حماس - لقناة روسيا اليوم في أكتوبر 25 أكتوبر 2023، بأن روسيا منحت حركة حماس وكالة إنتاج بنادق "كلاشينكوف" الآلية، وذخائر مناسبة لها ،كما استخدمت الحركة خوادم حاسوبية روسية.

وتمضي التحليلات الروسية لتقول أنه بعد إسبوع فقط من نشوب الحرب، وفي خطاب له خلال قمة زعماء دول الاتحاد السوفيتي السابق، الأعضاء في منظمة معاهدة الأمن الجماعي، في بيشكك عاصمة قيرجيستان، قال الرئيس بوتين أن الهجمة على إسرائيل كانت غير مسبوقة، لكنه في الوقت ذاته اتهم إسرائيل بأنها قامت بردة فعل وحشية، وقارن بوتين بين الحصار الذي فرضته إسرائيل على قطاع غزة، والحصار الذي فرضته ألمانيا النازية على لينجراد، والذي تسبب في سقوط عدد كبير من الضحايا في صفوف المدنيين يُقدر بمئات الآلاف.

وبصفة عامة، يمكن تناول الموقف الروسي من جرائم إسرائيل في القطاع من خلال النقاط التالية بصفة خاصة:

أولاً:

ذهبت معظم التحليلات الغربية، لا سيما الأمريكية، إلى تقييم الموقف الروسي من الصراع على أنه موقف يتسم بالتوازن والحذر، حيث تحدث بوتين عن حق إسرائيل في الدفاع عن نفسها، إلا أنه أكد في الوقت نفسه ضرورة عدم المساس بالأبرياء في قطاع غزة، معتبراً ذلك بأنه غير مقبول. ويلاحظ أنه بعد 9 أيام من بدء عملية طوفان الأقصى، وعلى عكس القادة الغربيين الذين توافدوا على إسرائيل أو هاتفوا رئيس الوزراء نتنياهو، أجرى بوتين محادثة هاتفية مع رئيس الحكومة الإسرائيلية في 16 أكتوبر، مشدداً على رفضه الشديد وإدانته لأي أعمال تستهدف السكان المدنيين، بما في ذلك النساء والأطفال. من جانبه قال مكتب نتنياهو أنه أبلغ بوتين أن إسرائيل لن تتوقف حتى تقضي على حماس.

وتجدر الإشارة إلى الآتي بصفة خاصة:

1- على النقيض من بوتين - الذي وازن تصريحاته بعناية - كان هناك مسئولون روس أخرون أكثر صراحة في انتقاداتهم للغارات الإسرائيلية، وآخرين حذروا من

التداعيات السلبية للموقف الروسي على العلاقات الودية مع إسرائيل التي لم تنضم للعقوبات الغربية ضد موسكو ولم تقدم أسلحة لأوكرانيا.

2- تقدمت روسيا بمشروعي قرار في مجلس الأمن حول الأزمة: الأول في 16 أكتوبر 2023 يدعو إلى وقف إطلاق النار دون إدانة حركة حماس، حظي بدعم 5 أصوات ومعارضة 4 هي أمريكا وبريطانيا وفرنسا واليابان وامتناع 6 دول منها البرازيل.

وتركزت الانتقادات الرئيسية للمشروع بأنه لم يذكر حماس أو يدينها. ثم عادت روسيا وتقدمت بمشروع أخر في 25 أكتوبر عارضته نفس الدول على أساس أنه لم يشر إلى حق الدول في الدفاع عن النفس، رغم إدانته لهجمات حماس في 7 أكتوبر، إلا أنه طالب في الوقت نفسه بقيام القوات الإسرائيلية بالإلغاء الفوري لأمر إخلاء المدنيين في شمال القطاع والتوجه للجنوب.

3- اعتبر العديد من المحللين الإسرائيليين أن الدعم الروسي "الواضح لحركة حماس في أعقاب أحداث 7 أكتوبر، يمثل نقطة تحول في العلاقات الروسية الإسرائيلية". واعتبر العديد من هؤلاء أن روسيا "انتهجت سياسة مناهضة لإسرائيل"، ولم تكتف بتقديم دعم سياسي وإنما دعم قتالي أيضاً. وأشارت تحليلات في هذا السياق إلى وجود أسلحة قتالية في أيدي حماس منها صواريخ مضادة للدروع وصواريخ أرض جو وغيرها، وصلت حماس من روسيا، عبر إيران.

ثانياً: فيما يتعلق بمحددات الموقف الروسي فتتمثل في الآتي بصفة خاصة:

1- مصالح روسيا مع الأطراف المختلفة وحرصها على الحفاظ على هذه المصالح، حيث تتمتع روسيا بعلاقات قوية مع إسرائيل، ولدى البلدين تنسيق واتصالات منظمة حول سوريا، بجانب التعاون في مجالات أخرى متعددة، وذلك بالرغم من بعض التوترات في أعقاب الحرب في أوكرانيا.

أما بالنسبة لحركة حماس وغيرها من حركات المقاومة الفلسطينية، فلدي روسيا علاقات جيدة بها بصفة عامة في سياق استراتيجيتها الأوسع للسياسة الخارجية

الروسية في الشرق الأوسط، بما في ذلك محور المقاومة بقيادة إيران وعلى رأسها حزب الله اللبناني الذي يربط نظام بشار الأسد في سوريا بالميليشيات العراقية. وقد تعززت علاقة روسيا بهؤلاء اللاعبين في النزاع السوري حيث اتحد الجميع حول هدف واحد هو ضمان الإبقاء على نظام الأسد. وطبعاً حماس مرحب بها دائماً في موسكو. وهي ليست على قائمة الإرهاب على خلاف الولايات المتحدة والعديد من الدول الأوروبية التي تصنف الحركة على أنها إرهابية.

2- وفرت الحرب في غزة فرصة للقيادة الروسية لتوجيه انتقاداتها للغرب بقيادة الولايات المتحدة وتحميلها مسئولية عدم الاستقرار في الشرق الأوسط. وقد وصف الرئيس بوتين الحرب في غزة بأنها بمثابة فشل للسياسة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط. وقارن بوتين بين الحصار الذي فرضته إسرائيل على قطاع غزة، والحصار الذي فرضته ألمانيا النازية على بلينجراد، والذي تسبب في سقوط عدد كبير من الضحايا من المدنيين يُقدر بمئات الألاف.

3- يجب قراءة الموقف الروسي - جزئياً - في سياق السياسة الداخلية للبلاد، حيث يُشكل المسلمين نحو 20 ٪ من إجمالي عدد السكان. وقد جاء خطاب رمضان قاديروف، رئيس جمهورية الشيشان، في هذا السياق قوياً وداعماً للفلسطينيين وقضيتهم.

4- بطبيعة الحال، كان السعي للأفراج عن الأسري الروس، الذين يحملون الجنسيتين الروسية والإسرائيلية، من بين محددات الموقف الروسي للأزمة. وقد تم بحث هذا الأمر خلال زيارة موسي أبو مرزوق، نائب رئيس المكتب السياسي لموسكو، خلال الأسبوع الأخير من أكتوبر الماضي، وهي الزيارة التي وصفتها الخارجية الروسية: بأنها عمل من أعمال الإرهاب داعياً إلى طرد الوفد من موسكو.

ثالثاً: على صعيد الكاسبين والخاسرين من الحرب في غزة (تداعيات الحرب في غزة على الحرب في أوكرانيا):

يعتقد كتاب كُثر بأن روسيا كانت أبرز المستفيدين من حرب غزة من زاوية أن هذا الصراع يُمثل كارثة بالنسبة لأوكرانيا، وبالتالي يخدم مصالح روسيا. ذلك أن حرب غزة تهيمن على التغطية الإعلامية وتجعل من الصعب حشد الدعم لحزمة مساعدات أمريكية جديدة وفقاً لبعض هؤلاء الكتاب.

والحقيقة أن هذه الصعوبات في تأمين الدعم المالي والغربي لدعم احتياجات أوكرانيا الدفاعية ظهرت حتى قبل عملية طوفان الأقصى. ومنذ بدء العملية كان التأثير المادي الأكثر إلحاحاً على أوكرانيا هو تخصيص الموارد الأمريكية، وعلى وجه التحديد قذائف المدفعية من العيار 155 ملي متر التي تشتد الحاجة اليها. واعترف الرئيس الأوكراني علناً بأن شحنات الذخيرة الغربية تباطأت بسبب غزة. من ناحية أخرى كان الوضع في أوروبا، وهي لاعب رئيسي أخر داعم لأوكرانيا ضد روسيا، يتدهور أيضاً قبل 7 أكتوبر، ثم باتت التوقعات أكثر قتامة مع بدء العملية.

من ناحية أخرى فإن الحرب في غزة ليست العامل الوحيد الذي قد يؤثر سلباً على الدعم الأوروبي المتواصل لكييف. ذلك أن هناك جدل واسع في الاتحاد الأوربي حول مستويات الالتزام المالي تجاه كييف، كما أدى حكم المحكمة الدستورية الألمانية بشأن الإنفاق المناخي مؤخراً إلى أزمة ميزانية في ألمانيا.

وقد تابعنا الانقسامات الأوروبية حول الحرب ما بين داعم لإسرائيل دون تحفظ (أورسولا فون دير لاين) وأخرى متعاطفة مع الفلسطينيين مثل موقف جوزيب بوريل، مفوض السياسة الخارجية والأمنية نحو 800 موظف من الاتحاد احتجوا على تصريحات رئيسة المفوضية.

بإيجاز، ومن منظور تأثير الحرب على الأزمة في أوكرانيا، كانت الحرب بمثابة أخبار سيئة للغرب، بينما كانت أخباراً جيدة لروسيا والصين. ذلك أنه من وجهة نظر موسكو

وبكـــين، فإن أي شيء يصرف انتبـــاه الولايات المتحدة عن أوكرانيا وشرق آســـيا أمر مرغوب فيه خاصة مع تراكم الضرر باستمرار الحرب.

وفضلاً عن ذلك تعطي الحرب موســـكو، وبكين أيضاً، حجة إضافية لتمسك البلدين بضرورة خلق عـــالم متعدد الأقطاب تُدَافِعَـــان عنه منذ فترة طويلة، بـــدلاً من النظام الليبرالي الدولي الذي تقوده الولايات المتحدة.

رابعاً:

يظـــل الدور الروسي في الملف الفلســـطيني دوراً محدوداً بالنظر إلى عدم امتلاك موســـكو قدرات كافية للضغط على طرفي الصراع. وعلى ســـبيل المثال ورغم التواصل السياسي بين موسكو وقيادات حماس، لم تتمكن روســـيا - وكذلك تركيا التي تربطهما بحماس علاقات قوية - من تحرير رهائن أو القيام بأدوار وساطة في هذا الشأن بالمقارنة بجهود مصر وقطر.

وكان بوتين قـــد أعلن في منتصف أكتوبر 2023 أن موســـكو يمكـــن أن تلعب دور الوسيط بفضل علاقاتها الودية مع كل من إسرائيل والفلسطينيين، مضيفاً أنه "لا يمكن لأحد أن يشـــك في أننا نلعب لصالح طرف واحد". وقبل ذلك حاولت موسكو القيام بهذا الدور، سواء فيما بين السعودية وإيران ارتباطاً بالحرب في اليمن أو الصراع العربي الإسرائيلي، وإن ظلت على روابطها واتصالاتها بجميع الأطراف.

ومع ذلك قد يُمثل الموقف الروسي إحـــدى أدوات الضغط مع دول الجنوب العالمي المعارضة للدعـــم الأمريكي المطلـــق لإسرائيل. ومن خلال إتهـــام الولايات المتحدة بتأجيـــج الفوضى في الشرق الأوســـط، يُعزز الرئيس بوتين وجهة النظر القائلة بـــأن الغرب هو مصدر كل الكوارث في روســـيا والعالم بصفة عامة. وفي هذا السياق، وبينما زار الرئيس الأمريكـــي بايدن، والفرنسي ماكرون، ورئيس الـــوزراء البريطاني ريشي سوناك، وزعماء غربيون آخرون، إسرائيل لإظهار الدعم لها، انتظر بوتين تسعة أيام قبل الاتصال بنتنياهو.

خامساً:

أخيراً كان واضحاً التنسيق بين روسيا والصين في مجلس الأمن، مما عكس موقفاً مشتركاً للبلدين. كما التقى مبعوثا الدولتين إلى الشرق الأوسط في 20 كتوبر 2023 لمناقشة العمل معاً للمساعدة في تهدئة الوضع، مؤكدين تمسكهما بحل الدولتين.

المحور الثالث:

القوى الآسيوية "الصين والهند"

السفير / على حسام الدين الحفني - أمين عام المجلس

لقد كانت أحداث قطاع غزة في شهر أكتوبر 2024 وما بعدها كاشفة لكثير من مواقف الـــدول، ليس فقط حيال القضية الفلســـطينية – والتي لا تـــزال معلقة دون حل دائم وشامل ولفترة 76 عاماً من تاريخ نكبة الشعب الفلسطيني – وإنما أيضاً حيال مستقبل هذه القضية اتصالاً بمســـاعي الكيان الإسرائيلي والولايات المتحدة بدرجة أقل، ومن ورائهـــما الدول الغربيـــة وحلفائها والذين يتبنـــون توجه تصفية القضية الفلســـطينية أوخلاف ذلك، أو لن يمنعوا ذلك.

وحينما نقول إن أحداث غزة الراهنة كانت كاشفة، فنحن نشير في هذا الإطار إلى ما يشهده المجتمـــع الدولي في الأوقات الراهنة من تجاوزات خطيرة تهدد النظام الدولي كما عهدناه في أعقاب الحرب العالمية الثانية ونشأة منظمة الأمم المتحدة. إذ أن الولايات المتحدة وتوابعها سارعوا على الفور بتبني الممارســـات الإسرائيلية التي بدأت تتجلي يوماً بعد الأخر، والتي تؤكـــد – لولا اعتراض القوة الغربية – أنها ترقى إلى حرب الإبادة وجرائم الحرب وجرائم ضد الإنســـانية، دونما اكتراث لقواعد القانون الدولي وميثـــاق الأمم المتحدة والمرجعيات الدولية وخاصة قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بالقضية الفلسطينية.

ومن هنا، وفيما يتعلق بأهم القوى الآســـيوية وخاصة الصين والهند، فقد تجلى اختلاف مواقفهـــما حيال أحداث غزة الراهنة. إذ أن موقف الصـــين كان واضحاً منذ 7 أكتوبر 2023، و المتمثل في تمســـك الصين بقواعد القانون الدولي، ومن ثم فإنها وإن شجبت التعرض للمدنيين على كلا الجانبين، فإنها أكدت على أنه لا يمكن تقدير الموقف بشـــأن ما حدث دونما الرجوع إلى جذور المشكلة الفلسطينية.

هذا في حين غلب الحرص على رد الفعل الهندي، متمثلاً في عدم الانسلاخ عن توجه موقف مجموعة الدول الغربية بزعامة الولايات المتحدة. وهو ما جعل الهند تتفهم رد الفعل الإسرائيلي وترعاه أسوة بموقف تلك المجموعة خاصة الإشارات ذات الصلة بالإرهاب الدولي، والذي تتخذ الهند موقفاً متشدداً حياله متجاهلة بذلك حق الشعب الفلسطيني في مقاومة الاحتلال الجازم على صدور الفلسطينيين منذ عام 1948، وذلك بصرف النظر عن قواعد القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة.

وفي هذا السياق، يتعين الإشارة إلى اختيار بكين بأن تكون بجانب الحقوق المشروعة للدول القابعة تحت الاحتلال والتمسك بميراث ما بعد الحرب العالمية الثانية، حيث يوفر الملاذ الذي تتمسك به الدول النامية، وطالما لم يتوفر بعد بديلاً يحقق مصالحها عن تلك المستقرة في قواعد القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة.

هذا في حين جنح اختيار نيودلهي إلى جانب القوة حرصاً على مصالح الهند التي تمثل الأولوية في أجندتها ناهينا عن ما تم إقراره في قمة العشرين الأخيرة في نيودلهي، من إنشاء طريق بديل عن طريق الحرير الصيني يربط الهند بالإمارات والسعودية والأردن و إسرائيل وأوروبا، وهو الطريق الذي أعلنت الولايات المتحدة عن دعمه بشكل كامل.

وبذلك فلقد تطابقت المواقف المصرية والصينية حيال الحرب الإسرائيلية ضد قطاع غزة. أما الهند فلقد أخضعت موقفها للمراجعة لتجنب الخسائر التي كانت ستُمنى بها إذا ما أصرت على موقفها من دعم التغول الإسرائيلي والأمريكي في منطقة الشرق الأوسط وأنصتت لصوت العقل، حيث أعربت مصر – وغيرها من الدول النامية – للهند عن دهشتها من تجاهلها لحقوق الشعب الفلسطيني الذي يعاني من كل ألوان التنكيل والبطش والتعذيب على أيدي الجيش الإسرائيلي، وتجاهلها لمواقف تلك الزمرة من المتطرفين الذين تشكلت منهم حكومة الحرب الإسرائيلية، والذين ذهبوا في غَيِّهم لدرجة الدعوة لإبادة الفلسطينيين واستخدام السلاح النووي في سبيل ذلك.

وعودة للموقف الصيني الذي زادت حدته من إدانة مواقف الولايات المتحدة والدول الغربية وصنيعتهـــم إسرائيل، فلقد عبرت الصين مراراً وتكـــراراً في الآونة الأخيرة ، وأحياناً، بالتنســـيق مع الاتحاد الروسي بمجلس الأمن، عن تمســـكها بموقفها الثابت حيال القضية الفلسطينية والذي يمكن أن نوجزه في الآتي:

- تدعو الصين دوماً لأهمية الحفاظ على السلم والأمن ونبذ الحروب.
- تـــرى الصين أن جذور الصراع الإسرائيلي الفلســـطيني تكمن في احتلال إسرائيل للأراضي الفلســـطينية، ومن ثم الحاجة إلى إستعادة الشـــعب الفلسطيني أراضيه المغتصبة منذ 4 يونيو 1967 بما فيها القدس الشرقية.
- تؤمن الصين بأن حل القضية الفلســـطينية بشـــكل عادل يُراعي الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، فهوالســـبيل الوحيد الكفيل بتحقيق الســـلم والأمن لكافة الأطراف في الشرق الأوسط. وإنه على المجتمع الدولي أن يدفع باتجاه تحقيق ما أقره بالفعل من حل الدولتين.
- تناشد الصين الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بأن يؤمِنَا وقف إطلاق النار في قطاع غزة ويوفرا له الديمومة.
- تدعو الصين الأمم المتحدة لتفعيل دورها الساعي لعقد مؤتمر سلام دولي ذا فاعلية ومصداقية.

ولقد كانت رئاســـة الصين لمجلس الأمن في شهر نوفمبر 2023 فرصة لتأكيد الصين على أهمية دور المنظمة الأممية، وسعي الصين الحيلولة دون استمرار اعتراض الولايات المتحدة مرة تلو الأخرى على كافة القرارات ذات الصلة بالموقف الذي استجد في قطاع غزة في أكتوبر 2023.

كما ترى الصين أن قرار مجلس الأمـــن الدولي رقم 2712 هو خطوة أولى نحو إطلاق النار وبداية جيدة نحو تســـوية الصراع الفلسطيني الإسرائيلي. كما كان جلياً – وخاصة

عند زيارة وانج يي مستشـــار مجلس الدولة ووزيـــر خارجية الصين إلى القاهرة في يناير 2024 – مدى تطابق مواقف القاهرة وبكين بشـــأن ضرورة تكثيف الجهود من أجل ضمان وصول الإمدادات الإنسانية وخاصة الغذائية والدوائية إلى داخل قطاع غزة دون عوائق، مع ضرورة إتاحة المزيد من المعابر الحدودية، وعدم وضع عراقيل في سبيل منع أو تأخير أو الحد من حجم المساعدات، بأكبر شكل ممكن.

من جانـــب أخر، فلقد اتخـــذت الصين موقفاً مؤيـــداً للدعـــوى المرفوعة من جنوب إفريقيا ضد إسرائيل متهمة إياها بإرتكاب ممارســـات ترقى للإبادة. وشاركت الصين في جلســـاتها وأدلت ببيان يدعو لتغليب قيمة العدالة في التعامل مع الفلسطينيين وأقر ممثلها حق المقاومة الفلســـطينية المشروع في استخدام السلاح لمقاومة الاحتلال، وحق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم، ورفض السياسة الإستيطانية للحكومات الإسرائيلية المتعاقبة. وبالفعل فلقد كانت مداخلة المستشـــار القانوني لوزارة الخارجية الصينية أمام محكمة العدل الدولية من أقوى المداخلات دعماً للحق الفلسطيني، هذا في حين غابت الهند عن ساحة محكمة العدل الدولية متجنبة بذلك الإدلاء بموقف صريح من دعوى جنوب إفريقيا المرفوعة ضد إسرائيل.

ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد، بل إن الهند زودت إسرائيل ببعض المعدات العســـكرية التي تقدمت الأخيرة بطلبها. كـــما أن الهند غابت عن الإنضمام إلى غالبية دول العالم في الجمعية العامة للأمم المتحدة التي دعت إلى وقف إطلاق النار وتقديم كافة المساعدات التي يجد الشـــعب الفلسطيني نفسه في أشد الاحتياج لها، حيث صوتت الجمعية العامة في دورتها الإســـتثنائية الطارئة العاشرة على القرار المعنـــون "الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية المحتلة وبقية الأراضي الفلســـطينية المحتلة" بأغلبية 153 موافقة ومعارضـــة 10 وامتناع 23 عن التصويت على القرار المطالب بالوقف الفوري لإطلاق النار لأســـباب إنســـانية، والإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع الرهائن وضمان وصول المساعدات الإنسانية.

ومما لا شك فيه أن التاريخ سوف يسجل هذه المواقف للقوى الدولية حيال القضية الفلسطينية، المُشَرِف منها والمُخزي منها، وسوف تتذكر شعوب المنطقة وخاصة تلك المحسوبة على العالم النامي – ومنها من هو عضو في تجمع البريكس – هذه المواقف على الدوام.

وعليه، فإننا نرى أن الصين والهند وإن كان كلاهما يحرص على مراعاة مصالح شعبيهما، إلا أن الهند تُغلِب بشـــكل أكبر معيار المصالح الوطنية والأمن القومي، ومن المؤكد أن الهند لا تتســـم علاقاتها بالولايات المتحدة والدول الغربية بذات الطابع كما هو في حالة الصين، حيث أن العلاقات الصينية الغربية علاقات تشوبها التوترات المستمرة، كما أن التنافس بينها وبين الصين تجاوز في أبعاده الحدود المقبولة بفعل تصارع الصعود الصيني في المجـــالات المختلفة، وبصفـــة خاصة في التكنولوجيا الفائقـــة والذكاء الإصطناعي وتكنولوجيـــا الفضاء والتكنولوجيا العســـكرية، مما يمثل ضغطـــاً رهيباً على المصالح الغربية في المستقبل المنظور.

المحور الرابع:

المقاربة المتعددة الأطراف للصراع

السفير د. / صلاح حليمة - عضو مجلس الإدارة

تشـــهد القضية الفلســـطينية منذعملية طوفان الأقصى، فى 7 أكتوبر 2023 ، تطورات تتســـم بمخاطر وتحديات جسام من حيث مآلاتها المســـتقبلية ، فى إرتباط وثيق بفرص تحقيق الأمن والاستقرار وشيوع السلام فى إطار منطقة الشرق الأوسط بصفة خاصة، وبالتالى فى الإطار الإقليمى والدولى بصفة عامة . لقد كشـــفت عملية طوفان الأقصى عن المستور فى سياسات ومواقف لبعض الأطراف المباشرة ، ولبعض القوى الإقليمية والدولية المعنية بالشـــأن الفلسطينى ، بل ومســـتقبل القضية الفلسطينية . لقد تجسدت تلك الأمور وإتضحت فى المجمل فى سياســـات ومواقف أعضاء المجتمع الدولى سواء على مستوى الدول أى فى الإطار الثنائى أو على مستوى المنظمات والتجمعات الإقليمية والدولية أى على المستوى المتعدد الأطراف . لقد بدا أن مستقبل القضية الفلسطينية فى إطار التجمعات والمؤتمرات الإقليمية والدولية ، أى فى الإطار المتعدد ـ التى عقدت فى هذا الصدد يتمحورفى تأرجح ما بين " مسارى أو خيارى التسوية والتصفية " .

فى هذا السياق نســـتعرض أبرز وأهم التجمعات أو المنظمات الإقليمية أوالدولية التى تناولت تطورات القضية الفلســـطينية منـــذ طوفان الأقصى وما شـــهدته من مواقف وتوجهات وما إنتهت اليـــه من مخرجات يمكن من خلال العرض والتحليل والتقدير والرأى إستشراف المستقبل فى إطار توصيات تتسق ومسار مساعى التسوية وإجهاض مســـار محاولات التصفية. وفى هذا الصدد نتناول، " قمة القاهـــرة الإقليمية والدولية للســـلام " " القمة السعودية الإفريقية " " القمة العربية الإسلامية " اجتماعات أجهزة الأمم المتحـــدة " مجلس الأمن / الجمعية العامة للأمم المتحـــدة " ، " الاتحاد من أجل المتوسط " " قمة البريكس الافتراضية ".

أولاً : قمـة القاهرة الإقليمية والدولية :

1- عُقدت قمة القاهرة الإقليمية الدولية للسلام فى 21 أكتوبر 2023 ، بناءاً على مبادرة مصرية شارك فيها ما يقرب من أربعين رئيس دولة وحكومة ووزراء خارجية .

2- تبلورت أهداف القمة على مسـارات ثلاثة ـ تأخذ فى إعتبارها المواثيق والإتفاقات والقوانين الدولية ذات الصلة ، بأوليات على النحو التالى :

أ- **مسـار أمنى** :- تمحور حول التصدى لمحاولات التهجـير القسرى ، وكذا النـزوح القسري بضرورة وقف التصعيد ربطـا بدعوة لوقف إطلاق النار، ووأد أى توجهات من شـأنها الدفع نحو إتسـاع دائرة الـصراع فى الإطار الإقليمى بما يحمله من تهديد للأمن القوميليس فقط المصرى بالدرجة الأولى وهو خط أحمر، وإنما أيضا الأمن الإقليمى فى منطقة الشرق الأوسـط بصفة خاصة والدولى بصفة عامة .

ب- **مسار إنسـانى** :- تمحور حول ضرورة إدخال المساعدات الإنسانية بشكل دائم عبر ممرات إنسـانية آمنه وإدانة أعمال العنف واستهداف المدنيين فى غزة والضفة الغربية وإسرائيل ، وضرورة حماية المدنيين ، وإطلاق سراح الرهائن وإنهـاء الحصار والعقـاب الجماعى فى ظل موقـف دولى ينتهج البعض معه للأسف سياسة إزدواجية المعايير .

ج- **مسار سياسى** :- إسـتعادة آفاق التسوية السياسـية للقضية الفسطينية على أساس حل الدولتين، بإقامة دولة فلسطينية متصلة قابلة للحياة تضم الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس الشرقية (العاصمة) .

3- واقع الأمر أمام تبايـن المواقف بين مجموعة الدول الغربيـة والدول غير الغربية المشاركة فى المؤتمر تعذر التوصل الى توافق بين المجتمعين على رؤية مشتركة لإدارة الأزمة وإحداث أى إنفراج بصددها حيث تم رصد :

أ- **تمسـك مجموعة الدول الغربية** بتوجه يفضى إلى اسـتمرار الحـرب بدعوى أن حماس منظمة إرهابية يجـب تصفيتها وتفكيك أجهزتها طبقا للرؤية الإسرائيلية

الأمريكيـــة ، وأن إسرائيل لهـــا حق الدفاع الشرعى فى إطـــار القانون الدولى فى مواجهة الهجوم الإرهابى البربرى الذى شـــنته حماس الذى يستوجب الشجب والإدانة. وهو ما يعنى دعم المجموعة لتواصل العمليات العسكرية فى القطاع .

ب- **تمسك المجموعة غير الغربية** ، بتوجه يفضى الى الأخذ بمسار سلمى فى إتساق مع الهدف الاســـتراتيجى للمؤتمر وهو السلام ، بالتأكيد على تجنب التصعيد حتى لا تتورط المنطقة فى حرب إقليمية ، وضرورة الســـعى نحو وقف اطلاق النار ، وتيسير إدخال المســـاعدات الإنسانية، وحماية المدنيين وإطلاق سراح الرهائن، مع التركيز على رفض التهجـــير القسرى والنزوح القسرى، ورفع الحصار وإبطال العقـــاب الجماعى وعمليات التدمير للبنية التحتية، والتأكيد على أن ممارســـة الشعب الفلســـطينى لحقوقه المشروعة وحقه فى إقامة دولته المستقلة فى إطار حل الدولتين فى إتساق مع قرارات الشرعية الدولية .

4- أمـــام تعذر التوصـــل الى توافق حول مشروع بيان عن القمـــة أصدرت مصر بياناً صحفياً تضمن أن مصر ســـعت الى دفع جهود إحتـــواء الأزمة بخفض التصعيد ، وبناء توافق دولى ينبـــذ العنف ويوقف الحرب مع إحترام القانون الدولى والقانون الدولى الإنســـانى، وبما يكفل حماية المدنيين وضمان تدفق المســـاعدات الإنسانية ، محذرة من مخاطر امتداد رقعة الصراع الى مناطق أخرى. وأكد البيان إلى تطلع مصر لإطلاق نداء لعملية سلام حقيقية وجادة تفضى إلى حل القضية الفللسطينية لإنهاء الصراع وليس إدارته حتى لا يتم طمس الهوية الفلسطينية وفقدان الأمل .

وإنتقد البيان إزدواجية المعايير فى التعامل مع الأزمات وتداعياتها المختلفة. وأكد البيان على أن مصر لن تقبل تصفية القضية الفلســـطينية على حســـاب أى دولة بالمنطقة ولن تتهاون فى الحفاظ على ســـيادتها وأمنها القومى، فى ظل ظـــروف وأوضاع تتزايد فيها المخاطر والتهديدات .

ثانياً : قمة الرياض السعودية :

1- عُقدت قمة الرياض السعودية الأفريقية فى 9 نوفمبر 2023 ، وحضرها ما يقرب من 60 رئيس دولة وحكومة وممثلين لدول ومنظمات إقليمية ودولية .

2- كان من المفترض أن تكون هذه القمة هى القمة العربية / الأفريقية الخامسة بين الجانبين ، لتتناول العلاقات بينهما من حيث سبل تطويرها وتناميها عبر الآليات التى أنشئت لهذا الغرض من خلال القمم الأربعة السابقة والتى بدأت أولها فى القاهرة عام 1977 . وإزاء التطورات التى تشهدها القضية الفلسطينية فقد تم بعد التشاور على جعلها قمة سعودية أفريقية تتناول فى أحد جوانبها تلك التطورات وإتخاذ موقف أفريقى بصددها ، وفى الجانب الثانى العلاقات السعودية الأفريقية .

3- خلصت القمة بصدد الجانب الأول إلى :

أ- ضرورة وقف العمليات العسكرية بما يُعنى وقف إطلاق النار .

ب- حماية المدنيين وفقا للقانون الدولى والقانون الدولى الإنسانى .

ج- الضغط على إسرائيل لوقف عمليات التهجير القسرى والهجمات الإسرائيلية.

د- تيسير إدخال المساعدات الإنسانية والإغاثية دون عوائق من كافة الأطراف بما فى ذلك منظمومة الأمم المتحدة فى هذا المجال .

ه- إنهاء الاحتلال الإسرائيلى وهو السبب الرئيسى للنزاع .

و- بذل الجهود لتسوية شاملة للنزاع على أساس مبدأ حل الدولتين طبقا لقرارات الشرعية الدولية .

4- أما بصدد الجانب الثانى:

أ- فقد قدمت السعودية قروض ومساعدات لدول القارة فى هذه القمة بحوالى 14 مليار دولار فى مجالات مختلفة، موزعة على معظم الدول الأفريقية .

ب- تجدر الإشارة الى أن إجمالى ما قدمته السعودية للدول الأفريقية خلال خمسين عاماً حوالى 45 مليار دولار .

ثالثاً: قمة الرياض العربية الإسلامية :

1- عُقدت قمة الريـــاض الطارئة، العربية الإســـلامية فى 11 نوفمبر 2023 ، لتضم الدول الأعضاء فى كل من الجامعة العربية ومنظمة التعاون الإسلامى أى ما يقرب من 60 دولة .

2- تناولت القمة القضية الفلســـطينية من كافة جوانبها على نحو غير مســـبوق اتسم بالشـــمولية وبمواقف قوية واضحة وحاسمة، بل وحددت آليات لتنفيذ مقرراتها التى بلغت مـــا يقرب من 30 بنداً إلا قليلاً فقد تناولت تطورات الأوضاع فى غزة فى إطار أشـــمل وأعمق ضم أطراف الصراع المباشريـــن والإقليميين والدوليين، ومن منطلق وضعية أن الصراع بين حركة مقاومة مشروعة وسلطة احتلال لدولة اسرائيل، وتحديد مســـارات مختلفـــة لمعالجة جوانب القضية الفلســـطينية ، ورؤية وآليات بصدد كل مسار ، وقد تجسد ذلك بالمجمل فى بيان القمة الصادر عنها :

أ- إدانة " العدوان الإسرائيلى" وجرائم الحرب والمجازر ضد الشعب الفلسطينى فى غزة والضفة الغربية وفلسطين ، مع رفض توصيف تلك الجرائم أى الأعمال بأنها دفاع عن النفس .مطالبة مجلس الأمن بقرار حاســـم بوقف العدوان ـ أى وقف الحرب ـ وكبح جماح سلطة الاحتلال المنتهك للقوانين والمواثيق الدولية وأن أى تباطـــؤ أو تقاعس يعد تواطؤا، بل وفى هذا الصدد طالب المؤتمر بوقف تصدير الأســـلحة، وإدانة تدمير إسرائيل الهمجى للمستشـــفيات فى قطاع غزة والعقاب الجماعى والحصار باعتبارها جرائم حرب .

ب- إســـتنكار إزدواجية المعايير، والتهجير القسرى ورفضه وهو جريمة حرب، بل ورفض كامل ومطلق لأى محاولات للنقل الجبرى أو الفردى أو الجماعى أو الترحيل سواء داخل القطاع أو خارجه . وإدانة قتل المدنيين أو أستهدافهم دون تمييز . كسر الحصار على قطاع غزة وإدخال المساعدات ومتطلبات الحياة بشكل فورى فى القطاع وحماية طواقم الإغاثة .

ج- وقف عمليات القتل التى تُرتكب فى الضفة الغربية ، ووقف بناء المستوطنات أو مصادرة الأراضى والممتلكات. إدانة إرهاب المستوطنين ووضعهم جميعاً ومنظماتهم على قوائم الإرهاب وكذلك تلك العمليات التي تقوم بها قوات الاحتلال. إطلاق سراح جميع الأسرى والمعتقلين والمعتقلين المدنيين. رفض الأفعال والتصريحات التى تبث الكراهية والتطرف .

د- إدانة الإعتداءات الإسرائيلية على المقدسات الإسلامية والمسيحية، وضرورة احترام الوضع القانونى والتاريخى للمقدسات.

ه- مطالبة المدعى العام باستكمال التحقيقات فى جرائم الحرب وتوثيق تلك الجرائم من جانب قانونيين من الجامعة العربية ومنظمة التعاون الإسلامى، مع إنشاء وحدة لتوثيق تلك الجرائم، مع دعم مبادرات تحميل سلطة الاحتلال مسؤولية جرائمها عبر محكمة العدل الدولية .(رأى استشارى)

و- تشكيل لجنة من وزراء خارجية كل من السعودية ومصر والأردن وقطر وتركيا وأندونسيا وفلسطين وأى دول أخرى ترغب، وبمشاركة الأمينين العامين للجامعة العربية ومنظمة التعاون الإسلامى لبدء تحرك فورى باسم جميع الدول الأعضاء فى الجامعة أوالمنظمة لبلورة تحرك دولى " لوقف الحرب على غزة ". إطلاق عملية سياسية " جادة وحقيقية لتحقيق السلام الدائم والشامل وفق مرجعيات الشرعية الدولية على أساس حل الدولتين" .

ز- منظمة التحرير هى الممثل الشرعى والوحيد للشعب الفلسطينى ودعوة الفصائل والقوى الفلسطينية للتوحد تحت مظلتها فى إطار شراكة وطنية .

ح- السلام خيار إستراتيجى لإنهاء الصراع وحل الصراع بالتمسك بمبادرة السلام العربية كأساس لأى جهد وكشرط مسبق للسلام مع إسرائيل وإقامة علاقات طبيعية معها. رفض أى طروحات تكرس فصل غزة عن الضفة الغربية وأى مقاربة تكون فى سياق العمل على حل شامل يضمن وحدة غزة والضفة الغربية والقدس الشرقية.

ط- الدعوة لعقد مؤتمر دولى للسلام فى أقرب وقت ممكن تنطلق منه عملية سلام ذات مصداقية، ضمن إطار زمنى محـــدد وضمانات دولية تنهى الاحتلال فى فلسطين والجولان .

كإعادة إعمار غزة بتوفير المساعدات لدولة فلسطين والأونرا.

رابعاً : قرارات الأمم المتحدة :- مجلس الأمن / الجمعية العامة :

1 - مجلس الأمن :

أ- شهد مجلس الأمن فشلاً ذريعاً فى التوصل الى اعتماد مشروع قرار من بين أربع مشـــاريع (تقدمت بالأول المجموعة العربية ولم يحصل على نســـبة الثلثين) وتقدمـــت بالثانى الولايات المتحدة الامريكية، وتقدمت بالثالث روســـيا، وتقدمت بالرابع البرازيل، وتمحور الثانى والثالث حول تصاعد الوضع فى قطاع غزة، والوضع الإنسانى به، وتمحور الرابع حول تطورات الأوضاع فى غزة (الضفة الغربية) وإسرائيل .

ب- استخدمت كل من روسيا والصين حق النقض ضد المشروع الأمريكى، بينما اســـتخدمت الولايات المتحدة وبريطانيا حق النقض ضد المشروع الروسى، أما المشروع البرازيلى فقد استخدمت الولايات المتحدة حق النقض بصدده.

ج- تمحور الخلاف بـــين الموقف الغربى بقيادة الولايات المتحدة وبريطانيا، وبين الموقف الروســـى والصينى حول مطلب الجانب الغربى إدانة حركة حماس بالاسم ووصم عملية طوفان الأقصى بأنها عملية إرهابية ، وبأن إسرائيل لها حق الدفاع الشرعى للحفاظ على أمنها فى إطار القانون الدولى الإنسانى .

د- نجـــح مجلس الأمن فى التوصل الى اعتماد مشروع قرار تقدمت به مالطا، التى اســـتثمرت من كونها رئيسة مجموعة المجلس " للأطفـــــال " والصراعات المســـلحة، فى تحفيز أعضاء المجلس على الموافقة على مشروع القرار للحيلولة

دون سـقوط أعداد أخرى من " الأطفـــال بصفة خاصة " وغيرهم من المدنيين الأبرياء من جراء تواصل العمليات العسكرية .

ه- تمحورالقرار حول إقامة "هـــدن إنسانيـــة " عاجلة وممرات إنسانية ممتـدة لجميع أنحاء القطاع دون عوائق. وقد أكـد القرار على إمكانية إجراء إصلاحات عاجلة فى البنية التحتية الأساسـية وجهـود الإنقاذ والإنعاش العاجلة وتيسـير توافر السـلع والخدمـات الأساسـية للمدنيين وخاصة الأطفال، ربطاً بالإفـراج الفورى غير المشروط عن جميـع الرهائن الذين تحتجزهم "حماس " وغيرها من الجماعات ولا سيما الأطفال.

و- وقد حصل القـرار على 12 صوتاً مؤيداً ، وامتناع كل من الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وروسـيا عن التصويت ليتم إعتماد المشروع ويصدر القرار برقم 2712 فى 14 نوفمبر 2023 .

ز- يعد القرار من حيث الشـكل والمضمون إنسـانى بالدرجة الأولى، وإن كان يتضمن إشارة ولوبشكل غير مباشر إدانة لحركة حماس بالنص عليها بالاسم، وهو الأمر الذى أصرت عليه المندوبة الأمريكية فى المجلس، ومع ذلك كانت من بين الممتنعين عن التصويت.

2 - الجمعية العامة للأمم المتحدة :

أ- أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحـدة فى 28 أكتوبر 2023 قراراً يطالب بهدنة إنسانية فورية فى قطاع غزة، بتأييد 120 صوتاً، مستهدفاً وقف الحرب وحماية المدنيين وإيصال المساعدات.

ب- تضمن القرار، الذى تقدمت به الأردن، عقد هدنة إنسانية وفورية ومستدامة تفضى لوقف الأعمال العدائية / الالتـزام الفورى والكامل من جانب كافة الأطـراف بأحكام القانون الدولى الإنسـانى / تيسـير وصول الإمدادات والخدمات الأساسـية لجميع المدنيين فى غـزة، رفض أى محاولات للتهجير

القسرى / رفض قرارات الإجلاء للمواطنين أو موظفى الأمم المتحدة من الشمال إلى الجنوب، الإفراج الفورى غير المشروط عن جميع المدنيين المحتجزين بشكل غير قانونى ومعاملاتهم إنسانياً / إنشاء آلية لسرعة ضمان حماية السكان المدنيين الفلسطينيين ، وآلية أخرى للإخطار الإنسانى / إدانة أعمال العنف التى تستهدف المدنيين من الجانبين .

3 - **مواقف الأمين العام للأمم المتحدة :**

أ- هجوم حماس لم يأتى من فراغ .

ب-الهجمات التى جرت (من حماس) لا تبرر القتل الجماعى الذى تشهده غزة.

ج- المواطنون فى قطاع غزة بحاجة ماسة للمعدات الطبية والغذاء.

د- يتعين على كافة الأطراف المعنية توفير الظروف اللازمة لتسهيل إيصال المساعدات ومواد الإغاثة والإمدادات الضرورية للمنطقة.

4 - **مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الانسان :**

انتقدت فرض الحصار أى العقاب الجماعى لتعريضه حياة المواطنين الفلسطينين للخطر.

5 - **المقررة الخاصة للأمم المتحدة :**

أعربت عن تخوفها من نكبة ثانية، وذلك بالتأكيد على القلق المتزايد من الإجراءات المتخذة من الجانب الإسرائيلى بما فى ذلك قصف معبر رفح، وتصاعد عمليات التجويع وقتل الأبرياء داخل قطاع غزة.

خامساً: قمة منتدى الاتحاد من أجل المتوسط :

1- عقدت قمة الاتحاد من أجل المتوسط، وهى منظمة حكومية تضم 42 دولة فى إطار حوض البحر المتوسط من بينها إسرائيل (لم تشارك)، إجتماعاً على مستوى

وزراء الخارجية فى برشـــلونه يوم 27 نوفمبر 2023، تمحورت فعاليات المنتدى حول تطورات الوضع فى إسرائيل وفلسطين " غزة والمنطقة ".

2- لعل أبرز ما ورد فى المنتدى :

أ- أهمية وقف اطلاق النار وعقد هدن متواصلة بل دائمة، وإدخال المساعدات بشكل دائم وكاف.

ب-الحديث عن أمن إسرائيل يجب ألا يكون بمعزل عن الأمن الخاص بفلسطين، خاصة وأن إسرائيل تجاوزت حق الدفاع عن النفس.

ج- إطلاق سراح جميع الرهائن.

د- أدان الأعمال العدائية المتزايدة من المســتوطنين المتطرفــين فى الضفة الغربية المحتلة، وضرورة تقديمهم للعدالة.

ه- إدانة عمليات الاعتقال التعسفى بحق الفلسطينيين.

و- التأكيد على حماية المدنيين وإدانة القتل العشوائى وإستهداف المدنيين.

ز- رفض التهجير القــسرى فى الضفة أو فى القطاع وكذلــك التهجير الداخلى للفلسطينيين فى داخل غزة.

ح- حــل عــادل ودائــم وشــامل للقضيــة الفلســطينية عــلى أســاس حل الدولتين.

ط- وقــف الإجــراءات الأحادية التى تقــوض حل الدولتين بــما فى ذلك بناء المستوطنات أو توسيعها.

ي- احترام الوضع التاريخى القائم للأماكن المقدسة فى القدس.

ك- عقــد مؤتمــر دولى للســلام فى أقــرب وقــت ممكــن يؤســس لإنفــاذ حل الدولتين.

سادساً : قمة البريكس الافتراضية الاستثنائية :

1- تم عقد القمة الاستثنائية للبريكس فى 21 نوفمبر 2023 ، تحت رئاسة جنوب أفريقيا التى تتولى الرئاسة الحالية ومن المقرر أن تتسلم روسيا رئاسة الفترة القادمة إعتباراً من بداية العام 2024.

2- أكدت على ضرورة وقف إطلاق النار فى أسرع وقت، وتوفير وإدخال المساعدات الإنسانية، عبر ممرات إنسانية يتم إنشائها وفتحها، إطلاق سراح الرهائن والمدنيين.

3- وقف توريد الأسلحة لأطراف الصراع.

4- دعوة للإعلان عن أن حكومة إسرائيل منظمة إرهابية وكذلك جيشها (حديث الرئيس الإيرانى).

5- دعا الرئيس الصينى إلى عقد مؤتمر دولى رسمى فى المستقبل القريب، وقد تعهد الرئيس بوتين بأنه سيدعو الي مؤتمر سلام دولى فور تولى روسيا رئاسة التجمع وهى دولة الرئاسة القادمة بعد جنوب أفريقيا.

سابعاً : التقدير والرأى :

1- تنتهى قراءة وتحليل ما ورد من مخرجات ونتائج المؤتمرات والاجتماعات السبع المشار إليها، إليترجيح تيار أنصار التوجه نحو تفعيل مساعى التسوية من جانب معظم دول العالم غير الغربى، فى مواجهة تيار محاولات التصفية (دول غربية وخاصة الولايات المتحدة وبريطانيا وألمانيا وفرنسا) بالدفع نحو تواصل العمليات العسكرية.

2- تناول أنصار التوجه نحو تفعيل مساعى التسوية، الوضعية السياسية بين طرفي الصراع والتعامل معهما على أنه بين "حركة مقاومة مشروعة وسلطة دولة الاحتلال "،وقد تجسد ذلك فى التأكيد على أن ما قامت به إسرائيل "عدواناً " يستوجب

الإدانة. وبالتالى تتهاوى إدعاءات إسرائيل بحق الدفاع الشرعى عن النفس الذى تدعمه الإدارة الأمريكية ودول غربية، إذ ليس لسلطة دولة الاحتلال حق الدفاع الشرعى فى مواجهة حركات المقاومة.

3- تم تناول تطورات الحرب على غزه خاصة فى القمة العربية الإسلامية فى إطار أشمل، من منطلق أن الممارسات الإسرائيلية التى جرت وتجرى فى القطاع منذ السابع من أكتوبر امتداد فى واقع الأمر لما جرى ويجرى من ممارسات فى الضفة الغربية والقدس منذ عقود، بهدف إحداث تغيير جغرافى لصالح إسرائيل وخلل ديمغرافى لصالح الشعب الإسرائيلى على حساب نظيرهما الشعب الفلسطينى (الأرض والشعب)، لتصبح الضفة الغربية والقطاع أراضى إسرائيلية. أن الهدف الاستراتيجى للعدوان الإسرائيلى ليس فى واقع الأمر قاصراً على القضاء على حماس ، وإنما تفريغ قطاع غزة من الشعب الفلسطينى عبر تلك العملية العسكرية بالإبادة الجماعية عبر التهجيرالقسرى خارج القطاع سواء فى إتجاه مصر أو فى إتجاه الأردن ،أو بالنزوح القسرى داخله، وتعزيز ذلك بالعقاب والحصار الجماعى، والقتل العشوائى مستهدفاً المدنيين وخاصة الأطفال والنساء، فضلاً عن تدمير البنية التحتية وهدم المبانى السكنية وتدمير المنشآت والمؤسسات، وهى بذلك تجاوزت حق الدفاع عن النفس الذى تدعيه، على نحو تنعدم معه القابلية للحياة فى القطاع .

كما أن الممارسات الإسرائيلية فى الضفة الغربية والقدس والتى تمارسها دولة الاحتلال بشكل ممنهج عبر قواتها المسلحة، وأجهزتها الأمنية والمستوطنين المتطرفين ومنظمتهم تعد فى المجمل إرهاب دولة (إسرائيل)، حيث تمحورت تلك الممارسات حول نفس الهدف ، وذلك عبر / بناء المستوطنات وتوسيعها / هدم المنازل ونزع الممتلكات / وقتل الأطفال والأبرياء المدنيين/ وتجريف الأراضى / التمييزالعنصرى والفصل العنصرى / تهويد الدولة وممارسات المستوطنين المتطرفين ومنظماتهم الإرهابية، بل تضمن بيان القمة ضرورة محاكمتهم / ومعاقبة مرتكبى تلك الحزمة المتنوعة من الجرائم الجنائية أمام منظومة العدالة الدولية .

4- وضع مؤتمر القمة العربية الإســلامية، خريطة طريق، لتحقيق الأمن والإستقرار وشيوع السلام من خلال :

أ- مســارات خمســة ، أمنى / بوقف الحرب أى إطلاق النار ووقف الأعمال العدائية / وإنسانى بإدخال المساعدات الإنسانية بشكل دائم وكاف وإطلاق سراح الرهائن والأسرى والمحتجزين / سياســى بتســوية شــاملة للقضية الفلســطينية على أســاس حل الدولتين ، بإقامة دولة فلسطينية متصلة تضم الضفة الغربية والقطاع والقدس الشرقية عاصمة تلك الدولة، ربطاً بقرارت الشرعية الدولية فى هذا الصدد / قضائي بالتوجة نحو منظومة العدالة الدولية لمحاســبة إسرائيل وقادتها السياسيين والعســكريين والمتطرفين ومنظماتهم الإرهابية على العدوان الاسرائيلى وحزمة الجرائم الإنسانية وجرائم الحرب التى ارتكبــت فى كل من القطاع والضفة الغربية / إعادة البناء والإعمار عبر ربما مؤتمر إقليمى دولى يعقد لهذا الغرض .

ب-إنهاء الإنقســام الفلسطينى / الفلســطينى على نحو ينتفى معه الحديث عن وصم أى من حركات المقاومة بالإرهــاب، وذلك بإنضمام فصائل المقاومة الفلسطينية تحت مظلة منظمة التحرير الفلسطينية، وتجديد دمائها بسلطة أو حكومة موحدة لإقامة الدولة الفلسطينية.

ج- تحرك نشــط وفاعل للآلية الثمانية المنبثقة عن المؤتمر العربى الإســلامى من وزراء الخارجيــة الثمانية مع الأمينين العامين، كمطلب ملح وعاجل، لبلورة موقف دولى يفضى إلى وقف إطلاق النار، وعقد مؤتمر دولى للسلام عبر عملية سياسية شاملة تتمحور حول الأخذ بحل الدولتين بإقامة دولة فلسطينية على حدود 1967 وعاصمتها القدس الشرقية .

ثامناً : الرأى :

1- تعزيـــز الجهود الآلية الوزارية لتحقيق الأهداف المنشـــودة، وتنعقد الآمال على أن تبادر مجموعة دول المؤتمر العربى والإســـلامى وغيرهم أو بعضاً منهم على الأقل بإتخاذ مواقف :

أ- ضاغطة على كل من الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبى لإحداث تأثير على مواقفها المتبنية مســـار تواصل العمليات العسكرية الإسرائيلية فى قطاع غزة، والدفع نحو التوجه للمسار السلمى، مع إستثمار مواقف دول أوروبية مثل أســـبانيا وبلجيكا والتى أظهرت إنتقادات للنهج الإسرائيلى فى التعامل مع الشعب الفلسطينى فى قطاع غزة والضفة الغربية وضرورة مراعاة حقوق الشعب الفلسطينى والأخذ بحل الدولتين فعلاً وليس قولاً فقط. بل وإستثمار تلك الضغوط الشعبية التى انطلقت فى مظاهرات عارمة فى معظم دول العالم بما فى ذلك الدول الغربية دعماً للقضية الفلســـطينية، وهوالأمر الذى يمكن رصده فى مواقف دول غربية بالاتحاد الأوروبى (أسبانيا / بلجيكا) ، والتى يمكن القول أنها أحدثت شرخاً فى المجموعة الغربية من المرجح إتساعه. بل ويمكن إستثمار مواقف دول مثل جنوب أفريقيا وأيرلندا وبوليفيا كنموذج.

ب- أكثر إيجابية فى التعامل مع المواقف والسياســـة الإسرائيلية بصدد التطورات الحاليـــة بصدد القضية الفلســـطينية، ومن بينها إجراءات تتصل باســـتدعاء السفراء، تجميد التطبيع، .....قطع العلاقات أو التلويح بها على الأقل.

2- أهمية إستثمار مقترح مصر القائم على الاعتراف الدولى على مستوى الأمم المتحدة ومنظماتها الدولية بدولة فلســـطينية منزوعة الســـلاح وبترتيبـــات أمنية يمكن أن تشـــارك فيها مصر أو أطراف أخرى أوروبيـــة أو أممية، فى إطار كل من مبادرة حل الدولتين، وبما ورد فى القمة العربية الإسلامية حول توحيد القوى وفصائل المقاومة الفلسطينية تحت مظلة منظمة التحرير الفلسطينية فى ظل حكومة موحدة متجددة، كخطوات أساسية قبيل مؤتمر السلام.

3- أهمية تفعيـــل التحرك المرتقب تجـــاه المنظومة القضائية الدوليـــة، لوضع إسرائيل والقيادة السياسية والمســـتوطنين المتطرفين الإسرائيليين أمام المحاكم الدولية ذات الصلة لمعاقبتهم على ما إرتكبوه من جرائم إنسانية وجرائم حرب.

4- إمكانية أن يضطلع المجلس المصرى للشـــئون الخارجيـــة بحكم وضعيته كمنظمة أهلية بالتنســـيق مع منظمات أهلية إقليمية ودولية بدور إيجابى وبناء فى الإســـهام فى جلب إسرائيل والقيادة السياســـية الحالية فى إسرائيل والمستوطنين الإسرائيليين المتطرفين ومنظماتهـــم الإرهابية أمام منظومة العدالة الدوليـــة لمعاقبتهم على ما تم إرتكابه من جرائم .

مناقشات

- **السفير / عمرو حلمي**: الإنقسام بين الدول الأوروبية بشأن موقفها حول القضية الفلسطينية انعكس على التصويت في الجمعية العامة للأمم المتحدة إزاء الأوضاع في قطاع غزة، فهناك دول متعاطفة وأخرى معارضة، وأخرى ممتنعة عن التصويت مثل المجر وألمانيا، ولكن نجد أن ألمانيا من الدول المؤيدة لتصدير السلاح إلى إسرائيل، كما أضاف أن الإسلاموفوبيا في تزايد في الدول الأوروبية، ولكن إنقاذ إسرائيل لا يعني معاداة السامية. وعلى الرغم من الانقسام داخل الاتحاد الأوروبي إزاء الوضع في غزة بشكل خاص والقضية الفلسطينية بشكل عام، إلا أنه سيكون لها دور في الترتيبات المتعلقة بمستقبل غزة، ومن ثم من المهم مخاطبة الاتحاد الأوروبي من أجل تقريب وجهات النظر بشأن القضية.
- **السفير د. / عادل السالوسي**: أشار إلى أن الولايات المتحدة مازالت هي القوة الأعظم، مضيفاً أن عملية "طوفان الأقصى" أعادت نفوذ الولايات المتحدة الأمريكية إلى منطقة الشرق الأوسط – في ظل التنافس بين القوى الكبرى ومنها الصين على هذه المنطقة – من خلال محاولة تحييد المعلومات الصينية بشأن المنطقة، ومنافسة النفوذ الصيني في جنوب شرق آسيا والتقارب الهندي الأمريكي في جنوب آسيا، ومن ثم تمكنت الولايات المتحدة الأمريكية من احتواء وتحييد القوى الأخرى.
- **السفير / رخا حسن**: أوضح أنه من المهم الحذر بشأن موقف الولايات المتحدة الأمريكية حول القضية الفلسطينية، حيث نجد أنها دائمة الدعم لإسرائيل ولكنها أيضاً ترفض دعوات التهجير القسري، وهو الأمر الذي يمثل تناقض في موقف الولايات المتحدة الأمريكية، في وصف ذلك بأنه محاولة لتهدئة الدول العربية وتقديم عبارات شكلية.

- **السفير / محمد أنيس سالم**: أشار إلى موقف وزير الخارجية الأمريكي أنطوني بلينكن تجاه القضية الفلسطينية، وكذا مقال الرئيس الأمريكي جو بايدن في واشنطن بوست في تحديد الموقف الأمريكي إزاء القضية، مضيفاً أن إسرائيل تريد توسيع المنطقة العازلة، ولكن لا يوجد حديث من الجانب المصري بشأن ذلك و تهديد ذلك للأمن القومي المصري، ومن المهم أن يكون هناك طرفاً يتحدث عن الانعكاسات الاقتصادية لهذه الأوضاع في ظل وجود حوار استراتيجي بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية.
- **د. / رامي جلال**: أشار إلى رفض مصر المستمر للتهجير القسري لأهالي قطاع غزة، ولكن على الرغم من ذلك تساءل حول ماهية الوضع في حال أصبح دخول الآلاف من سكان غزة أمراً واقعاً على الدولة المصرية.
- **أ / أحمد أبو شادي**: علَّق بأن الوضع في غزة والقضية الفلسطينية لا يحظى بتأييد الدول الكبرى.

الردود:

- **السفير د. / عزت سعد**: أوضح بأن كل ما تقوم به الدولة المصرية والجهود المبذولة بشأن القضية الفلسطينية وتطورات الأوضاع في غزة ينطلق من تأثير ذلك على الأمن القومي المصري. كما أضاف أنه مع التسليم بوجود خلافات وتوترات بين الهند والصين، إلا أن هناك علاقات اقتصادية مشتركة بينهما.
- **السفير / علي الحفني**: تطرق إلى علاقات الصين بالدول العربية موضحاً أنها تمر بمرحلة من الإزدهار، مضيفاً أن العلاقات الاقتصادية هي التي تحكم العلاقات بين الدول.
- **السفير / محمد توفيق**: أوضح أنه لا يمكن التعويل على موقف قوي، بل موقف تابع أو متخبط للموقف الأمريكي إزاء القضية، فهناك تحدي مباشر لنظرية إسرائيل

الكبرى، ويجب النظر في شكل التسوية السياسية حتى لا تُمثل ظلماً لطرف، موضحاً أن مسألة التهجير القسري ليســت متعلقة بمجرد وجود مواطنين فلسطينيين على الحــدود فقط، فالأمر يُمثل ضغط على الدولــة المصرية في ضوء الهجوم الإعلامي عليها بشأن هذه المســألة، ومن ثم يتطلب الأمر خطة من أجل مواجهة الدعوات إلى التهجير القسري لسكان غزة لمصر و الانتقادات لموقف مصر إزاء ذلك.

أضاف أنه يوجد أيضاً مقارنة بــين الوضع الحالي في غزة والحرب اللبنانية في عام 1982 مــع الغزو الإسرائيلي للبنــان، حيث على إثرها خرجــت منظمة التحرير الفلسطينية من لبنان وقامت سوريا بذلك وليس إسرائيل، وعززت هذه الأحداث من وضع حزب الله.

كما علق الســفير/ توفيق بأن الموقــف الأمريكي ليس متناقضــاً، ولكنه برجماتي، منوهاً عن وجود انتقادات للولايات المتحدة الأمريكية بشأن الجرائم التي ترتكبها إسرائيل، ولكن مازال الدعم الأميركي لإسرائيل يتواصل. ومع ذلك برز اختلاف بين الولايات المتحدة الأمريكية و إسرائيل بشــأن السيناريو المحتمل بعد القضاء على حماس، ورغم هذا الإختلاف، إلا أن الطرفان ســيتوصلان إلى اتفاق، ويثور تساؤل في هذا الصدد حول كيفية التعامل حينها مع هذا الأمر، ومع السيناريوهات التي ســيتم طرحها. وفي كل الأحوال يتعلق الأمر بقضية جوهرية وأساســية فيما يتعلق بالأمن القومي المصري حيث ما يجري في غزة يُمثل تهديد للدولة المصرية.

- **أ.د. / محمد كمال**: أشار إلى أن أزمة غزة والأوضاع بها ستستمر لعدة أشهر، كما أن المواقف الدولية إزاء هذه القضية قابلة للتغيير، حيث أن الموقف الأمريكي شاهداً على هذا التغير، فالنظام الدولي قيد التشــكيل، وعملية طوفان الأقصى سيكون لها دور في شــكل النظام الدولي. وحول سيناريوهات ما بعد غزة، من المهم أن يكون هناك تصور مصري في هذا الشأن ودور مصري قوي في قضية تمس الأمن القومي المصري.

الجلسة الثالثة

مواقف القوى الإقليمية

- **منسق الجلسة: السفير د./ محمد أنيس سالم**
- **المحور الأول: إيران**
  - د. / محمد عباس ناجي
- **المحور الثانى: تركيا**
  - د. / كرم سعيد
- **المحور الثالث: دول الخليج العربية**
  - السفير د. / محمد بدر الدين زايد

كلمة منسق الجلسة

السفير د./ محمد أنيس سالم- عضو المجلس

افتتح السفير/ محمد أنيس سالم الجلسة الثالثة حول مواقف القوى الإقليمية من الحرب الدائرة في غزة، وقد أشـــار إلى أن القضية الفلسطينة موضوع الساعة في العالم في الوقت الحـــالي، نظراً لتأثير ذلك على مختلف الدول في عدة أصعـــدة، و من ثم برز دور القوى الإقليمية في هذا الصـــدد من أجل الوقوف على حل للقضية الفلســـطينية، منعاً لتأثير هذه الأوضاع في غزة عـــلى البلدان الأخرى خاصة دول الإقليـــم، فضلاً عن أن هذه القضية تمثل قضية أمن قومي لمصر نتيجة للتقارب الجغرافي بين غزة ومصر، فضلاً عن العلاقات بين الشعبين.

و قدم السفير/ محمد أنيس المتحدثين في الجلسة الثالثة، على النحو التالي:

المحور الأول:

إيران

محمد عباس ناجي - رئيس تحرير الموقع الإلكتروني وخبير بمركز الأهرام للدراسات السياسية و الاستراتيجية

استهل الدكتور/ محمد عباس ناجي كلمته بتقديم الشكر للمجلس على الدعوة، متحدثاً عن الموقف الإيراني من الحرب في غزة في إطار هذه الجلسة المعنية بمواقف القوى الإقليمية.

تمحورت الكلمة حول عدد من النقاط التالية بشأن الموقف الإيراني والمتوقع في علاقتها مع عدد من الدول و القوى في الفترة القادمة في ضوء الحرب في غزة.

أوضح الضيف أن الحرب الحالية كشفت، إلى حد كبير، طريقة التفكير الإيراني بشأن تعاملها مع الأزمات و مع الحرب الحالية في قطاع غزة. فهي دائماً ما تتعامل بجانبين أحدهما ثوري أيدلوجياً، والأخر راديكالي يتمثل في عناوين مثل محور المقاومة أو نصرة المستضعفين وهكذا. كما أن الوجه البراجماتى هو عقلية الدولة التي لها القدرة على إجراء عمليات حسابية على الأرض وفقاً لمصالحها.

في هذا الصدد، تستدعي إيران الأيدلوجية دائما عندما تكون في خدمة مصالحها، لكن في حال تناقضت المصالح مع الأيدلوجية، فإن إيران تنحاز للمصالح. واتضح ذلك بشكل كبير في الحرب الحالية في غزة. فبصرف النظر عن أن إيران كانت على علم بعملية الطوفان أم لا، فهي كانت تنفي صلتها بالعملية في تأكيد من جانب المسؤولين في إيران بداية من المرشد على خامنئي وبعض قادة الميليشيات مثل حسن نصر الله كنوع من إبراء الذمة، و تأكيد على أن العمليات التي تحدث من جانب الميليشيات هي عمليات وفق قرارات من جانب هذه الميليشيات باستقلالية تامة.

ولكن نجد إيران تدعم حماس من خلال إمدادها بجزء كبير من القدرات العسكرية وتطويرها. ولكن، أغلب الظن أن إيران لم تكن ضالعة بعملية طوفان الأقصى، حيث عندما تساءلت حماس عن الميلشيات أو الحلفاء من أجل الدخول معها في الحرب، نفت إيران علمها بالعملية. كما لا تبدو الولايات المتحدة حريصة على توجيه اتهام مباشر لإيران بتورطها في العملية، وبالمثل لم توجه إسرائيل اتهامات كبيرة أو مباشرة لإيران في هذا الشأن.

كما كشفت هذه الحرب عن التوقيت الذي على أساسه تنخرط إيران في حرب مباشرة، فهو في حال تعرضها إلى هجوم خارجي على أراضيها، و تستعيض عن الانخراط في أي مواجهة مباشرة بالحرب بالوكالة عن طريق المليشيات التي كونتها و استثمرت فيها، أو استنزفت جزء كبير من مواردها في دعمها. ويكون ذلك مبرراً بالدفاع عن مصالح إيران في مناطق بعيدة أو من أجل مواجهة خصوم إيران في دمشق، و صنعاء، وبغداد.

إذن يتضح أن ايران تعاملت مع الحرب بمنطق أنه إن لم تستطع الحصول على مكاسب من هذه الحرب، ففي أقل تقدير سوف تتجنب دفع جزء من قدراتها في مواجهات عسكرية بين إسرائيل والفصائل الفلسطينية، أو إسرائيل وحزب الله وهكذا. ربما يكون لها دور أكبر من الذي يحدث حالياً، لكن وجدت أن تدخلها المباشر في هذه الحرب سيجعلها تضطر دفع كُلفة هذه الحرب في غزة أو جزء كبير منها.

وحول أسباب هذا الموقف الإيراني من الحرب في غزة، أشار الدكتور/ ناجي إلى مايلي:

أولاً: أن الحرب الحالية مختلفة عن كل المواجهات التي حدثت بين إسرائيل والفصائل الفلسطينية من قبل، كما أنها مختلفة عن حرب 2006 بين إسرائيل وحزب الله.

ثانياً: إن توقيت الحرب الحالية في غزة هو توقيت غير مواتي بالنسبة لإيران، حيث أنه هناك صفقة بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية حول تبادل سجناء. يوجد شقين لها، الشق الأول: تبادل سجناء، الشق الثاني: الحصول على جزء من أموال

إيران المجمدة لدى كوريا الجنوبية بموجب العقوبات الأمريكية، والمقدرة ب6 مليار دولار تم تحويلها من كوريا الجنوبية إلى سـويسرا ثم إلى قطر حيث توجد حالياً. وهناك ضغوط من جانب الكونجرس الأمريكي على تجميد هذه الأموال خشـية من أن تسـتثمرها إيران في دعم الميليشـيات. وبالتالي تسعى إيران إلى استمرار التفاهمات مع الولايات المتحدة، ويتضح أنها ما زالت قائمة حتى الآن.

ثالثاً: قامت إيران بتطوير برنامجها النووي في الفترة الأخيرة بشـكل كبير جداً، حيث تحدث التقرير الأخير للوكالة الدولية للطاقة الذرية عن زيادة في كمية اليورانيوم المخصب بنسـب مختلفة من جانب إيران (في حـدود 900 كيلوجرام)، أي أن لدى إيران أكثر من أربع أطنان أي 22 ضعف مما هو منصوص عليه في الاتفاق النووي مع مجموعـة ال5+1 الموقع عام 2015. والملاحـظ في هذا الصدد أن مجلس محافظي الوكالة والوكالة والدول الغربية لم تُصعد الأمر مع إيران في الفترة الأخيرة. وخلص الدكتـور/ ناجي حول هذه النقطـة إلى القول بأن تفاهمات إيـران والولايات المتحدة، ارتباطـاً بالحرب في غزة، تتمثـل في عدم التصعيد بشأن البرنامج النووي الإيراني و عدم فرض عقوبات أشد عليها وعدم التلويح بتهديد عسـكري لها، وذلك في مقابل قيام إيران بضبط ردود فعل الميليشـيات التابعة لها ووكلائها في المنطقة.

وحول سـيناريوهات الفترة القادمة، خلص المتحدث إلى أنه إلى اليوم لا يمكن القول أن إيران يمكن أن تنخرط بشكل كبير في الحرب الحالية في الفترة القادمة. وهذه الحرب سـيكون لها دور كبير في التأثير على علاقة إيران بالفصائل الفلسطينية في هذه المرحلة، خاصـة حماس، لأن هذه الأخيرة قد تبدأ في التفكير مرة ثانية من أجل توسـيع هامش إمتداداتها الإقليمية و عدم الرهان على الحليف أو الوكيل الإيراني .

ويمكـن أن تصل إيران إلى صفقة جديدة في البرنامـج النووي مع الدول الغربية ومع الولايات المتحدة الأمريكية في ظل عدم التصعيد الأمريكي، ضد الميليشـيات الموالية

لإيران مثل الحوثيين في ضوء الضربات التي يقومون بتوجيهها، فضلاً عن تهديد الملاحة في البحر الأحمر. وينحصر الموقف الأمريكي، في هذا الصدد على التصدي لمسألة تهديد الملاحة دون فرض عقوبات جديدة، ودون إعادة تصنيف الميليشـــيا الحوثية على قائمة التنظيمات الإرهابية مرة أخرى، كما لا يتم توجيه ضربات داخل اليمن لمواقع الحوثيين، ومن ثَمَّ ينم ذلك عن تفاهمات بين كل من الولايات المتحدة الأمريكية وإيران.

و بشأن علاقة إيران مع إسرائيل، فستتأثر أيضاً وبشكل كبير في الفترة القادمة، في ضوء الهجوم الأخير من إسرائيل على ســـوريا، حيث قُتل عنـــاصر من الحرس الثوري ، كما يمكن أن تواصل إسرائيل عملياتها الأمنية داخل إيران نفسها و داخل المنشآت النووية الإيرانية. أما علاقة إيران مع الدول العربية فســـتتراوح بين التصعيد والتهدئة في الفترة القادمة .

المحور الثانى:

تركيا

د./ كرم سعيد - نائب مدير تحرير مجلة الديمقراطية بالأهرام

تقدم الدكتور/ كرم سعيد بالشكر على الدعوة للمشاركة في المؤتمر السنوي للمجلس، متحدثاً في إطار الجلسة حول المقاربة التركية تجاه حرب غزة.

أوضح المتحدث أن الموقف التركي تجاه حرب غزة اتسم بقدر كبير من التوازن والحذر في التعامل مع القضية الفلسطينية. ففي بداية الأزمة، أدانت تركيا الاعتداء على مستوطنات غزة، لكنها في ذات الوقت أدانت الممارسات الإسرائيلية ضد الفلسطينيين، كما سمحت بتظاهرات في الداخل التركي تعاطفاً مع الفلسطينيين. كما طرحت مبادرة من أجل لعب دور الوسيط في القضية الفلسطينية، في محاولة الانخراط بين طرفي الصراع، ولكن مع توجيه هذا الدور لمصر وقطر وبعض الأطراف الإقليمية، مَثَّلَ ذلك استياء لدى تركيا، وربما كان هذا أحد الأسباب وراء مسارعة الرئيس التركي إعلان حماس حركة مقاومة. وكذا كثفت تركيا اتصالاتها مع دول الإقليم من أجل القضية الفلسطينية، مؤكدة على أهمية تطبيق حل الدولتين.

وأضاف الدكتور / كرم أن هذه المقاربة التركية تغيرت مع تصاعد التطورات الميدانية وممارسات إسرائيل من عمليات الإبادة ضد المدنيين وسياسة العقاب الجماعي. ظهر هذا التطور في الموقف التركي في إعلان تركيا و تصريحات الرئيس التركي، رجب طيب أردوغان، بأن حماس تقوم بمقاومة مشروعة. ولكن هناك حرص أيضاً على التوازن في الموقف التركي.

يظهر هذا التوازن في أنه على الرغم من اتجاه تركيا نحو تصنيف حماس حركة مقاومة والاتجاه نحو ضرورة معاقبة حكومة الحرب، والإعلان عن تقديم قضايا ضد

هذه الحكومة و رئيس الـــوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتنياهـــو، واعتبار الأخير أنه غير موجود بالنســـبة للرئيس التركي. حرصت تركيا على التوازن من خلال طرحها لمبادرة الضامنين، فهمي معنية بأن يكون هناك دول ضامنة للطرف الفلسطيني ودول ضامنة للطرف الإسرائيلي مهمتها إنجاز الهدنة و الحفاظ عليها، وصولاً إلى توفير بيئة مناســـبة لحل الدولتين.

مما تقـــدم، يتضح أن التوازن و الحذر كان موجوداً في المقاربة التركية إزاء حرب غزة، و مرهون بمجموعة من الاعتبارات والدوافع، وفيما يلي توضيح لذلك:

1- حالة التقارب التي حدثت بين تركيا وإسرائيل في الأشهر الماضية وعودة العلاقات الدبلوماسية بينهما.

2- العلاقـــات الاقتصادية بين تركيا وإسرائيل، حيـــث أن حجم التجارة بين البلدين يقترب من 6 مليار دولار، فضلاً عن التفكير لتعزيز هذه المبادلات لتصل إلى عشرة مليار دولار في السنوات المقبلة.

3- الرهـــان التركي على مشـــاريع الطاقـــة مع إسرائيـــل، حيث يمثل ذلـــك أولوية استراتيجية لتركيا.

4- حرص تركيا على تعزيز نفوذها في المنطقة من خلال توظيف القضية الفلســـطينية. ويمكن أن يساهم هذا الدافع التركي في تفســـير الخطابات الشعبوية التي ظهرت في تركيا مع تصاعد الحرب من تهديد بقطع العلاقات وتوضيح أن تركيا ســـتتخذ مواقف أكثر جرأة. موضحاً أن هذا خطاب عاطفي يستلهم قوى الداخل وتحديداً قوى المحافظة والتقليدية في محاولـــة لإعادة إنتاج صورة في الوعي الجمعي العربي والإسلامي. ويدل على أن هذا خطاب عاطفي، أن تركيا سحبت السفير للتشاور ولم يتم قطع العلاقات كما صرح وزير الخارجية التركي.

5- محاولة اســـتقطاب الداخل التركي والطبقات المحافظة، خاصـــة أن تركيا مُقْدِمَة بعـــد شـــهرين أو ثلاثة أشـــهر على انتخابـــات محلية مهمـــة. فالرئيـــس التركي

يراهن على استعادة البلديات الكبرى التي خسرها حزب العدالة والتنمية في الانتخابات الماضية.

6- التغطية على أزمات الداخل، حيث أنه تم طرح خطط اقتصادية من أجل إنعاش الاقتصاد التركي، خاصة بعد فوز الرئيس التركي في مايو الماضي في الانتخابات الرئاسية. ولكن لم يتحقق سوى القليل من هذه الخطط على أرض الواقع فمازال الاقتصاد التركي يعاني من عثرات كبيرة.

7- جذب انتباه القوى الغربية من خلال محاولة لعب دور الوساطة وطرح فكرة إمكانية نشر قوات دولية. كما تحاول جذب انتباه الولايات المتحدة الأمريكية بالتحديد، و الدول الأوروبية في محاولة إلى توظيف هذه الحرب من أجل تحقيق تقارب في العلاقات التركية الأمريكية، والعلاقات التركية الأوروبية خاصة فيما يتعلق بالقضايا الرئيسية من أجل الحصول على صواريخ باتريوت وطائرات F35، فضلاً عن الرغبة في العضوية الأوروبية.

وخلص الدكتور/ سعيد حول هذه النقطة إلى القول بأننا أمام مقاربة برجماتية بامتياز من جانب تركيا بشأن التعامل مع الحرب القائمة في غزة وحول القضية الفلسطينية. كما أن حرب غزة انعكست بصورة لافتة على توجهات السياسة الخارجية التركية بشكل واضح، فعلى الرغم مما يبدو للرأي العام أن هناك توتر تركي إسرائيلي على خلفية التصريحات العدائية التي أطلقها الرئيس التركي، رجب طيب أردوغان، و بعض أعضاء الحكومة التركية تجاه إسرائيل، إلا أن هناك حرص على ضبط إيقاع هذه التصريحات و السياسات على ألا تتجاوز المستوى الشعبوي والخطابي.

نتائج حرب غزة على السياسات التركية:

حول هذه النتائج، ذكر الدكتور/ سعيد أن حرب غزة ساهمت في تعزيز التقارب المصري التركي بصورة لافتة، حيث كانت تركيا تتبني سياسة الخطوة خطوة أو التقارب

التدريجي مع القاهرة بعد فترة قطع العلاقات بين البلدين منذ عام 2013، إلا أن حرب غزة ساعدت في القضاء على كل الحواجز واختراق كل التحديات أمام تركيا و الرئيس التركي في سبيل دفع العلاقات بين البلدين للتقدم. ظهر ذلك في إعلان الرئيس التركي بأنه سيزور مصر قريباً، فضلاً عن حرص الدولة التركية ووزارة الخارجية التركية على فتح قنوات اتصال مستمرة مع القيادة السياسية المصرية من أجل إدارة الحرب في غزة.

كما انعكست الحرب في غزة على سياسة الدولة التركية تجاه الدول في المنطقة، حيث أنه خلال السنوات السابقة وفي الحروب السابقة على غزة كان هناك إدانات تركية بشكل مستمر لكثير من دول المنطقة. ولكن اليوم الموقف التركي مغاير متمثلاً في التقارب مع دول الإقليم وعقد اتصالات مع كل من مصر و السعودية و الإمارات و القوى الإقليمية. يأتي ذلك في سياق حرص تركيا على انتهاج سياسة تصفير المشاكل مع دول الإقليم، فدخول تركيا في نزاعات كبيرة خلال السنوات الماضية مع دول الإقليم أسفر عن ارتدادات عكسية على الاقتصاد التركي وعلى الأوضاع السياسية وسياسات تركيا في الإقليم.

و أشار الدكتور/ كرم إلى عدد من السيناريوهات المحتملة بشأن تعامل تركيا مع حرب غزة، في حال إطالة أمد هذه الحرب، كالتالي:

السيناريو الأول: التخلي عن حماس و عن قطاع غزة حفاظاً على علاقاتها خاصة الاقتصادية مع إسرائيل، وكذا الحفاظ على علاقاتها مع القوى الغربية، حيث تعي تركيا في هذا التوقيت أهمية علاقاتها مع إسرائيل خاصة فيما يتعلق بمشاريع الطاقة. فضلاً عن علمها بالدعم الأمريكي المطلق و دعم القوى الغربية لإسرائيل في هذا التوقيت، ومن ثم لن ترغب تركيا في فتح جبهات صراع إضافية مع الغرب في هذا التوقيت.

السيناريو الثاني: استمرار الخطاب المعنوي و الشعبوي الداعم للمقاومة الفلسطينية والفلسطينيين. ظهر ذلك بشكل واضح في التصريحات الممثلة في

انتقادات حادة لحكومة إسرائيل. بالإضافة إلى توجيه التهديد لحكومة إسرائيل في حال أقدمت على أي خطوة لاغتيال قادة حماس على أراضيها. ولكن هذا السيناريو سيُدخل تركيا في مزيد من التوتر في علاقاتها مع القوى الغربية وتحديداً الولايات المتحدة الأمريكية .

السيناريو الثالث: ارتباطاً بالسيناريو السابق، وفي حال استمرار تطورات الحرب في غزة، يمكن أن تنحاز تركيا إلى خطاب لفظي أكثر منه عملي، يتمثل في دعم المقاومة الفلسطينية و دعم الفلسطينيين، فهذا السيناريو الأقرب لعدة اعتبارات:

أولاً: حرص الرئيس التركي على إرضاء الداعمين لحزب العدالة والتنمية من المحافظين والمتدينين في ضوء اقتراب الانتخابات المحلية التركية الهامة.

ثانياً: سعي الرئيس التركي إلى توظيف هذه الأزمة من أجل الترويج لذاته مرة أخرى في العالم العربي والإسلامي.

ثالثاً: استغلال هذه الحرب في الضغط على الخصوم في الأزمة السورية بغية تحقيق المزيد من الأهداف في الداخل السوري. فالعمليات العسكرية التركية الموجهة ضد قوات سوريا الديمقراطية في الفترة السابقة تتم في ضوء صمت إيراني وروسي، و محاولة الولايات المتحدة الأمريكية غض الطرف. على هذا النحو، ستسعى تركيا إلى توظيف هذه الحرب لتحقيق جُملة من المصالح سواء على المستوى الداخلي أو على مستوى صراعات الإقليم المنخرطة فيها وعلى رأسها الأزمة في سوريا.

السـيناريو الرابع: استعادة تركيا دورها كوسـيط، حيث تسعى لتوظيف هذه الحرب لترسـيخ دور جديد بدأت تلعبه في الفترة الأخيرة، وهو دور الوسيط في الأزمات. و ظهر ذلك في مسألة إدارتها لأزمة الحبوب الأوكرانية، و لعب دور غير مباشر في أزمة ناجورنو كاراباخ. ومن ثم تسعى تركيا، وربما تفضل لعب دور الوسيط بين الفلسطينيين والإسرائيليين. ولكن هذا سـيناريو مسـتبعد في ظل رفض إسرائيل انخراط تركيا سواء في مفاوضات وساطة أو مفاوضات الإفراج عن الأسرى.

المحور الثالث:

دول الخليج العربية

السفير د. / محمد بدر الدين زايد - عضو المجلس

يســعدني أولاً أن أتقدم للمجلس المصري للشئون الخارجية بالشكر والتقدير لدعوتي للتحدث في المؤتمر الســنوي لهذا العام، والذي يتعلق بموضوع الســاعة الذي يشغل العقل العربي والمــصري بأكثر من أي موضوع أخر، وذلــك موضوع تحليل اتجاهات المواقف العربية من العدوان الإسرائيلي على غزة، وهو ما يشكل صعوبة علمية في نفس الوقت مع استمرار هذه التفاعلات، وهو ما دفعني لإجراء تعديلات بالورقة مع نهاية الأسبوع الأخير من مارس 2024.

وأحاول هنا أن أجيب عن عدة أسئلة أو محاور:

- الســؤال أو المحور الأول: هل ثمة موقف عربي موحد من الحرب في غزة، وإذا لم يكن كذلك، فما هي طبيعة الاتجاهات العربية تجاه هذه الأزمة.
- والســؤال أو المحور الثاني: يتعلق ببعض تفاصيل ومؤشرات المواقف العربية وما إذا كانت تتفق مع التوجهات أو الاتجاهات السابق العرض لها في المحور الأول.
- ثم أخيراً محاولة لتقديم رؤية شاملة للمواقف العربية ودوافعها.

المحور الأول: هل ثمة موقف عربي موحد من العدوان الإسرائيلي على غزة.

- **خلفية ضرورية:**

نقطة البدء هي ضرورة اســترجاع أنه مثلما كانت القضية الفلسطينية و هذا الشعب هو مصدر فكرة التضامن العربي، والمرجعية المشــتركة الرئيســية التي جمعت النظام

الإقليمـــي العربي، فإن الخلاف حولها كان أيضاً المحـــور الرئيسي للخلافات العربية - العربية في أكثر من مرحلة. فبعد تجاوز الاســـتقطاب العربي التقدمي - الرجعي في الستينيات حتى هزيمة 1967، وعودة قدر كبير من التضامن العربي - في جانب كبير منه التفاف حول دول المواجهة ضد إسرائيل وحول القضية الفلسطينية، واستمرت حتي تصدع المواقف العربية بعد بدء اتفاقيات فك الاشتباك وانتهاء حرب أكتوبر التي شهدت أعلي مراحل التضامن العربي - فإنه منذ منتصف سبعينيات القرن العشرين، أصبـــح الخلاف حول إدارة الصراع العربي - الإسرائيلي هو محور التباين العربي الذي وصل ذروته بعد اتفاقية السلام المصرية الإسرائيلية 1979 وتشكيل جبهة الصمود والتحـــدي وتجاوب بقية الدول العربية بما في ذلك أغلب دول الخليج مع هذه الجبهة ضد مصر وعزلها من الجامعة العربية، واســـتمر هـــذا التجاذب حتي نهاية الثمانينات وعـــودة مصر لمحيطها العربي 1988، ثم تغيرت المعادلـــة بالكامل بعد غزو العراق للكويت، ونشوء اعتبارات جديدة للاستقطاب العربي في بداية التسعينات.

ومع ذلك كانت القضية الفلسطينية محل شبه توافق عربي رغم استياء دول الخليج من موقف منظمة التحرير الفلسطينية خلال غزو الكويت ولكنها تجاوزت هذا الموقف وشـــاركت في موقف عربي - ســـيبدأ في التذبذب بعد بدء عملية سلام فلسطينية – إسرائيلية أسفرت عن اتفاقية أوسلو، وبدء مرحلة سياسية جديدة في إدارة الصراع، وبعد فترة غياب جزئي للقضية الفلسطينية عن أن تكون مصدراً للخلافات العربية، كان ظهور تنظيم حماس ثم الانقلاب على الســـلطة الفلسطينية عام 2007 هو بداية لمعـــادلات جديدة في الموقف العـــربي، الذي رغم تحفظـــات البعض تجاه الأوضاع الفلسطينية فقد واصلت دعمها للقضية ولكن بفتور متصاعد.

الهدف من هذه المقدمة الطويلة نســـبياً هو التذكير بأنه من غير الدقيق افتراض أنه كان هناك موقف موحد تجاه كيفية إدارة القضية الفلســـطينية، كما أن لم يكن هناك اتفاق عربي كامل على مدي أولوية القضية بالنسبة لكل دولة عربية.

والشـــاهد أن هنـــاك تحولاً ونفـــوراً متصاعداً حدث خاصة لـــدى عدد من دول الخليج تجاه القضية مع صعود الاســـتقطاب فتح - حمـــاس أو وجود تيار خليجي يعرب عن تحفظاً تجاه حماس والتنظيمات الإســـلامية بشكل خاص وزاد تعقد هذا الأمر، بمواقـــف حماس خلال ثورات الربيع العربي والتـــي خسرت فيها حليفها العربي الأول أي النظام الســـوري بموقفها المؤيد للحركات السياسية والعسكرية الإسلامية المتشددة في سوريا.

وفي الحقيقـــة أن إرهاصات هذا الفتور تبدت خـــلال أزمة غزة أو حرب غزة عام 2014، وفتور مواقف أغلب الدول العربية باستثناء قطر عن تقديم وعود بإعادة الإعمار لقطاع غزة.

كما تجدر الإشـــارة إلى أن الحرب الأخيرة التي بدأت في 7 أكتوبر الماضي جاءت في أعقاب الموجة التي بدأها الرئيسي الأمريكي ترامب تحت اسم السلام الإبراهيمي، والـــذي تمثل في عقد عدة اتفاقـــات بين إسرائيل وعدد من الـــدول العربية وهي الإمارات والبحرين وعمان والمغرب والســـودان، وكانـــت الإمارات أسرعها في تطويـــر العلاقات، ومن ناحية أخرى ســـبق الحرب مرحلة تنشـــيط للاتصالات للتقريب بين السعودية وإسرائيل.

- **أرضية مشتركة وتباين مكتوم:**

يشـــير رصد المواقف العربية من الحرب العدوانية الوحشية التي لازالت إسرائيل تواصلها حتى الأن إلى أنه قد مرت بمرحلتين:

المرحة الأولى: مرحلة التردد الخليجي والتحرك العربي البطيء:

وهـــي المرحلة التي أعقبـــت الدعايـــة الأمريكيـــة الإسرائيلية، وفي هذه المرحلة من الأســـابيع الأولى، أدانت البيانـــات العربية العدوان الإسرائيلي - مع إشـــارة بعضها لإدانة ضمنية لتحرك حماس - وبشكل

خـــاص الإمارات- ولكن فيما يبدو أن بعـــض الأطراف العربية كانت تتوقع حرباً سريعة على النمط الإسرائيلي السابق، ومن ثم كان التحرك الأسرع و الأنشط في هذه الأســـابيع الأولى المصري والأردني - الأكثر إدراكاً بحكم الاعتبارات العديدة - لمخاطر اتساع الصراع وامتداده.

المرحلة الثانية: هي التحرك العربي المتأخر وتكوين لجنة سداسية من مصر والأردن والسعودية وقطر و الإمارات ومنظمة التحرير الفلسطينية (أمين سر المنظمة السيد حسين الشيخ). ومحاولات التحرك الدولي.

المحـــور الثاني: مؤشرات ودلالات ونقصد بهذا تحديـــداً بعدين: الأول، المواقف السياسية المعلنة، وثانيها مسألة المساعدات والإغاثة للشعب الفلسطيني في غزة.

- يلاحظ أن أغلب الدول العربية أكدت تضامنها مع مصر والأردن ورفضت فكرة التهجير الفلسطيني.
- ومن ناحية أخرى، باســـتثناء حركة مصرية وأردنية أكثر استمرارية، يأتي التحرك الدولي للدول العربية متردداً وعلى قدر من البطء النسبي.
- أن الجانب العـــربي في اجتماعات الجامعة العربيـــة أو في أروقة الأمم المتحدة نجح في الوصول إلى توافق نســـبي فيما يتعلق بإدانة العدوان الإسرائيلي وضرورة وقف الحرب، وضرورة التوصل إلى حل الدولتين، ولكن لم يمتد هذا التوافق إلى خطوات موحدة متفق عليها.
- فعلى صعيد الخطاب السياسي والبيانات المتشـــددة تقف سوريا والجزائر والعراق وليبيا واليمن والكويت وتونس إلى حد ما – وهي الدول التي لازالت ترفض أي تقارب مع إسرائيل - ولكن هذه الدول لا يجمعها أي أرضية مشـــتركة، ولا تنسيق ولا حتى رؤية محددة لما يمكن عمله، وســـنجد أدلـــة لذلك على صعيد المؤشرات في البنـــد التالي. ولم تلعب هذه الدول دوراً دبلوماســـياً في الحشـــد لوقف إطلاق

النار إلا عندما اتيحت الفرصة للجزائر خلال عضويتها بمجلس الأمن في شـــهر مارس 2024.

- من ناحية أخرى واصلت مصر والأردن وقطر دوراً سياسياً ملحوظاً نسبياً.
- والمقصود بالنسبية هنا مقارنة بالأطراف العربية الأخرى، سواء على صعيد عضوية اللجنة السداســية، أم على صعيد التحرك المنفرد خاصة مصر والأردن، ثم الأهم دور الوســاطة الذي تواصله كل من مصر وقطر. كما ينبغي التسجيل أنه باستثناء هــذا التحرك لم تُقدم أي من الدول الثلاث عــلى إجراءات تصعيد في علاقاتها مع إسرائيل.
- لم تتخذ أي دولة من دول اتفاقات الســلام الإبراهيمي وهــي المغرب والبحرين وعمان والسودان إجراءات تصعيد ملموسة ضد إسرائيل.
- أوقفت الســعودية الاتصالات الأساسية مع إسرائيل رغم التصريحات الأمريكية بأنها لازالت مســتمرة، إلا أن تصريحات الرياض واضحة بأنه لا توجد نية إطلاقاً لأي تطبيع مع إسرائيل دون إقامة دولة فلسطينية.

أما بالنسبة للمساعدات الإنسانية

مهم هنا ملاحظة أن هناك تســاؤلات كثيرة حول دقة الأرقام، ومن المفيد عقد بعض المقارنات.

ففي أوائل ديسمبر 2023 - أرقام المساعدات العربية وحدها:

- تصدرت مصر ما تم تقديمه وبلغ 6944 طن.
- تليها بمسافة كبيرة ليبيا 546 طن.
- ثم الكويت 412 طن.

- ثم قطر 266 طن.
- ثم الجزائر 104 طن.
- ثم البحرين 79 طن.
- ثم السعودية 33 طن.
- ثم المغرب 25 طن.
- ثم الأردن 20.8 طن.
- ثم العراق 18 طن.
- ثم الإمارات 13.5 طن.

هذه الأرقام التي تغيرت كثيراً نسبة إلى الآتي:

- أن مصر هي الدولة الأكثر إلتزاماً بدعم الشعب الفلسطيني.
- أنه لا علاقة بين القدرات الاقتصادية للدول العربية وما تقدمه من مساعدات.
- أنه لا علاقة كذلك بين الخطاب السياسي المتشدد (الجزائر) وما تقدمه من حجم مساعدات للجانب الفلسطيني.
- أن أغلب المساعدات العربية رمزية.
- ثم في مرحلة تالية تحولت مجموعة من الدول العربية ومعها الولايات المتحدة وبريطانيا إلى مسألة المساعدات الملقاة جواً وهي مساعدات محددة وتحيط بها كثير من التساؤلات وبدأتها الأردن ثم انضمت مصر والإمارات والسعودية وقطر.
- الملاحظ كذلك تزايد نسبي في المساعدات السعودية المحمولة جواً وبحراً عن طريق مصر.

- ويظل وفقاً لإحصاءات منتصف مـــارس 2024 أن مصر مازالت تتصدر القائمة وبنســـبة تقترب من 80 ٪ من إجمالي المســـاعدات وتصـــل إلى 68.493 طناً من المسعدات المتنوعة.

المنظور الشامل للمواقف العربية:

عـــلى الرغم من أن موقف كل دولة عربية يكاد متميزاً في ذاته تجاه الأحداث، فإن يمكن تقسيم المواقف العربية في عدة أنماط :

النمط الأول: نمط الخطاب الســـياسي المتشـــدد تجـــاه إسرائيل وهـــي كل من الجزائر والعراق وســـوريا واليمن ولبنان والكويـــت وليبيا والى حد ما تونس، ولكن تتباين أســـباب هذا التشدد النســـبي، وكيفية انعكاسه في سلوك سياسي خارجي داعم للقضية الفلسطينية، وباستثناء الجزائر والكويت لا تملك هذه الدول قدرة وإرادة أيضـــا على التأثير الخارجي، ووحدها الجزائر تقوم بتحرك دبلوماسي – يمكن وصفه بالموســـمي - مثل حالة عضويتها الراهنة مارس 2024 بمجلس الأمن - وخلاف ذلك يتســـم تحركها بالغياب الملحوظ.

النمط الثاني: هو مجموعة الدول - شبه الغائبة - وهي المغرب والبحرين والى حد ما عمان وهي دولة تكتفي بإدانة خجولة لإسرائيل - وتقدم مساعدات محدودة.

النمط الثالث: هو الحالة الســـعودية. وهنا من الـــضروري التذكير بأن تراجع الحماس الســـعودي ممتد منذ عدة سنوات ولم تقم الســـعودية بالإعلان عن أي تعهدات ماليـــة لإعادة إعمار غـــزة في مؤتمر إعادة الإعـــمار الذي عُقد بالقاهـــرة 2014، وبعد أن كانت الريـــاض تتصدر دول العالم في تمويل السلطة الفلســـطينية ومنظمة التحرير تراجع دعمها المالي بدرجة كبيرة. وأعربت صراحة في مواقف متنوعة عن اســـتياءها من سلوك تنظيمات المقاومة الإسلامية وعن استمرار الانقسام الفلسطيني.

ولكن السعودية أوقفت خطوات التطبيع بسبب الحرب الجارية، وبقراءة نمط التصريحات الصادرة وعودة بعض المساعدات المادية للقطاع بشكل يتصاعد نسبياً مؤخراً، أجد من الصعوبة توقع تراجع السعودية عن موقفها هذا واستئناف الاتصالات بهدف إقامة علاقات مع إسرائيل دون تحقق شرطها بإقامة دولة فلسطينية.

وقد أثارت تصريحات الإمارات في بداية الحرب التي كانت الأكثر إدانة ضمنا لحماس في 7 أكتوبر الكثير من التساؤلات، ولكن مع تصاعد العمليات الإسرائيلية تغير الخطاب السياسي الإماراتي للتماشي مع الموقف العربي العام وشاركت خلال عضويتها لمجلس الأمن في خطوات التحرك العربي - التي أجهضها الفيتو الأمريكي البريطاني.

يبقي **النمط الأخير** الذي تنفرد به مصر بدرجة كبيرة وتليها الأردن في محاولة التدخل العاجل لإنهاء الحرب وتقديم المساعدات المادية للشعب الفلسطيني، وإعطاء أولوية ملحوظة للتوصل إلى تسوية نهائية للقضية الفلسطينية.

الخلاصة إنه من الواضح بشكل عام وجود حالة تراجع عربي نسبي في دعم والدفاع عن القضية الفلسطينية، مع استمرار بعض السمات الثابتة وعلى رأسها استمرار قيام مصر بالدور الأكبر في الدفاع عن هذه القضية عبر مراحلها التاريخية المختلفة، وتراجع وجود أدوار عربية مساندة في المحافل الدولية أو الاتصالات مقارنة بمراحل سابقة، مع فارق جوهري وهو تراجع قدرة الدور المصري ذاته على نفس القدرة على التأثير وخاصة دون دعم عربي كاف، وترجع حالة الفتور العربي إلي عدد من الاعتبارات:

1- التحولات في مزاج أجيال عربية حاكمة متعاقبة وعدم إدراك مكامن الخطر الاستراتيجي في سلوك الدولة الصهيونية.

2- وتجدر الإشارة إلى أن بعض المجتمعات العربية وخاصة مصر لا تشهد هذه الظاهرة على مستوي الرأي العام، حيث أدى العدوان الإسرائيلي إلى بروز تيار قوي في أوساط الشباب المصري متعاطف مع هذه القضية.

3- الامتــداد الزمني الطويل للصراع، وبروز حالة من الإرهــاق والتعب لدي العالم العربي.

4- استمرار الانقسام الفلسطيني وعدم وجود قيادة فلسطينة قوية قادرة على التواصل العربي أو الدولي.

5- عدم انتظام الجهود المصرية للتأثير الدولي والعربي وللتنبيه بخطر استمرار الصراع - وهو ما يعود للعديد من الأسباب المصرية.

الخلاصة:

أعادت جريمة العدوان الإسرائيلي الحالي الكثير من الاهتمام وقدر من التماسك العربي، وذلك في أعقاب حدوث حالة - أيضاً – من التراجع العربي والخليجي في دعم القضية الفلسطينية، وخطورة هذا التراجع أنه مستمر منذ عدد من السنوات وزادت وتيرته في ظل أخطار أزمات القضية الفلسطينية، منذ الاحتلال الإسرائيلي عام 1967 لأراضي فلسطينية جديدة، وإن هذا التراجع العربي مع غياب قيادة فلسطينية تمتلك مقومات التعامل مع هذه التحديات، يضع المقاومة الفلسطينية – التي صمدت حتى كتابة هذه السطور - في مزيد من التحديات، وإن شروط الإستجابة الفعالة للصمود الفلسطيني تحتاج إلى قيادة فلسطينية جديدة وجهود مصرية مستمرة، و تحتاج بدورها لموقف عربي أكثر تماسكاً في المرحلة المقبلة.

الجلسة الرابعة:

الدور المصري: الفرص والتحديات

- **المحور الأول: التهجير القسري للشعب الفلسطيني والموقف المصري**
  - السفير / عاطف سيد الأهل
- **المحور الثاني: دعم مصر للقضية الفلسطينية ورؤيتها لسيناريوهات ما بعد غزة**
  - اللواء/ محمد إبراهيم
- **مناقشات**

المحور الأول:

التهجير القسري للشعب الفلسطيني والموقف المصري

السفير / عاطف سيد الأهل - عضو المجلس

التهجير هو سياسة ممنهجة في التاريخ الإسرائيلي، وحلم صهيوني قديم للسيطرة على كامل أرض فلسطين وربما للتوسع الى أماكن أخرى باعتبار أن هذه السياسة هى الحل الأمثل لإنهاء القضية الفلسطينية.

مازالت ملفات تهجير الفلسطينيين منذ عام 1948 طى السرية، حتى بعد مرور المدة القانونية للإفراج عنها طبقا للقانون الإسرائيلى. ففى بدايات عهد الدولة الإسرائيلية تمت عمليات تهجير غير مسبوقة، وكانت الأمور تُدار آنذاك على أن يتم التوضيح للعالم أن الفلسطينيين غادروا أراضيهم طواعية، وعملت الإدارة الإسرائيلية على تشكيل رواية تتعارض مع رواية النكبة، وعلى الرغم من ذلك تم تسريب بعض الوثائق من ملفى (الهروب 48) و (60 - 64) التى أظهرت الدور الذى قامت به قيادات الدولة بإجبار السكان على النزوح من أماكنهم، وتطبيق سياسة التهجير القسرى.

وقد تناول المؤرخ اليهودى بنيامين موريس قصة مذكرات اسحاق رابين المعروفة باسم (سجل الخدمة)، التي تناول فى جزء منها الأوامر التى كانت ترد إليه مباشرة من ديفيد بن جوريون لتنفيذ عمليات طرد للسكان الفلسطينيين من منطقتى اللد والرملة والذين كان عددهم يتعدى 70 ألف نسمة، وكان يقوم على تنفيذها بمساعدة إيجال الون، وكيف أن الرقابة الإسرائيلية تدخلت لمنع نشر مثل هذه الأجزاء فى الكتاب المذكور.

وإذا كانت عملية تهجير السكان المحليين قهراً تتناقض مع اتفاقية جنيف الرابعة (لعام 1949) حول حماية المدنيين فى حالة الحرب، والموقعة من 196 دولة، فقد مارستها إسرائيل على مدى تاريخها مع الفلسطينيين، وامتد الأمر الأن إلى محاولة تهجير سكان غزة إلى سيناء المصرية.

لم تستطع إسرائيل رغم محاولاتها المتعددة تنفيذ الجزء الأخير من رغبتها فى التخلص من سكان الضفة الغربية وقطاع غزة، ونقلهم الى الأردن ومصر على الترتيب، إلا أن الأمل مازال يحدوها لتنفيذ هذا المخطط وظلت دائما مترقبة تتحين الفرصة المناسبة لتنفيذه .

وتاريخياً فإن المخطط قديم ، وتكشـــف الوثائق أنه تم وضع خطة سرية منذ ما يزيد عن خمســـين عاماً لترحيل الآلاف من الفلســـطينيين من غزة إلى سيناء حينما كان قطاع غزة يمثل مصـــدر إزعاج أمنى للاحتلال الإسرائيلى كما أن المخيمات المكتظة بالســـكان فى القطاع تعد بؤراً للمقاومة.

التورط الأمريكي المباشر في موضوع التهجير القسري للفلسطينيين:

مر مشروع التهجير القسرى للفلســـطينيين من قطاع غزة تاريخياً بأشكال متعددة بداية من فكرة جون فوســـتر دالاس وزير الخارجية الأمريكى الأســـبق، الذى طالب عام 1955 بإعادة توطين 12 ألف أسرة من غزة فى مصر، إلا أن مشروعه فشـــل بســـبب هجوم إسرائيل على غزة فى نفس العام، كذلك انتهج جورج بوش الأب نفس المسعى، ولم يتمكن من ذلك حتى إنتهاء فترة حكمه، رغم طرح نفس الفكرة زوجته لورا بوش خلال زيارتها لقوات حفظ الســـلام فى المنطقة فى بدية التسعينات وتصدى لها الرئيس مبارك. وفى سبتمبر 1971 عندما أسرت إسرائيل لبريطانيا بوجود خطة سرية لترحيل الفلســـطينيين من غزة إلى مناطق أخرى وعلى رأســـها العريش، ولكن هذا المخطط تم عرقلتـــه مع حرب أكتوبر 1973 ، وتكررت هذه المســـاعى برعاية أمريكية فى بدايات حكم الرئيس مبارك في فبراير 1983 وكانت تشمل توطينهم فى كل من مصر ولبنان .

خلال الفترة من عام 2004 وحتى عام 2010 ظهرت ثلاثة مشروعات لعملية التهجير القسرى كالتالي:

الأول: مشروع الأرض مقابل الأرض أو (غزة الكبرى) لجيئورا ايلاند مستشار الأمن القومـــى الإسرائيلى الأســـبق والذى موجزه منح الفلســـطينيين 720 كم مربع

فى سـيناء من حدود مصر مع غزة وحتى العريش (24 كيلومتر على السـاحل مضروبـة فى 30 كيلو مـتر عرضاً) مقابل حصول مصر على نفس المسـاحة فى منطقة النقب ، باعتبار أن ذلك سـيمثل امتدادا جغرافيا لقطاع غزة، لتشـكيل مايسمى غزة الكبرى، كما يتم شـق نفق بين مصر والأردن بطول 10 كيلو متراً يخضع للسيادة المصرية لحركة البضائع بين مصر والأردن امتداداً لدول الخليج ، بالإضافة الى إنشاء ميناء جوى جديد فى غزة الكبرى داخل سيناء وميناء بحرى جديد على سـاحل المتوسط وربطهما بخط سكة حديد، وإنشاء طريق سريع مع أنبوب نفط ضمن الأراضى المصرية بمحاذاة الحدود مع إسرائيل يعبر إلى الأردن والخليج، وسوف تستفيد كل الأطراف من هذا المقترح، حسب تقديره. فمصر سـتحصل على الجمارك والرسـوم مقابل كل حركة تتم من الخليج والأردن فى إتجاه ميناء غزة، وضخ اسـتثمارات ضخمة فى مصر لإنشاء مشروعات، وتحلية المياه، وإلغاء الملاحق الأمنية المتعلقة بإنتشار القوات المصرية فى سيناء من اتفاقية السلام المصرية الإسرائيلية عام 1979 .

أما الأردن فسيحصل على فرص عمل لحركة البضائع فى النفق كما سيحصل على إطلالة على البحر المتوسط (وربما يفسر هذا ضم الأردن الى مشروع الاتحاد من أجل المتوسط، والذى يضم الدول المتوسـطية العربية والأوربية فقط، رغم أن الأردن لاتقع على البحر المتوسط). أما إسرائيل فستحصل على 12 ٪ من أراضى الضفة الغربية بأماكنها الدينية والتاريخية ومستوطنة أريئيل.

الثـاني: مشروع "يهوشـع بن أريه" عـام 2006 - الرئيس السـابق للجامعة العبرية، والملقب بأبو الجغرافيا والتاريخ فى إسرائيل والحاصل أيضا على جائزة إسرائيل فى الجغرافيـا عام 1999، والذى قام بصياغة أفكار "جيئورا ايلاند" فى شـكل خرائط وجداول ومساحات، وأضاف عليها منح مصر مبلغ 100 مليار دولاراً أمريكياً كمحفز لتنفيذ خطة توطين أهل غزة فى سيناء. وقد قوبل مشروعه أيضا برفض حاسم من الرئيس مبارك.

الثالث: مشروع "جيئورا ايلاند" الثانى عام 2010، الذى قدمه فى دراسة لمركز بيجن- السادات للبحوث الاستراتيجية بجامعة بار ايلان تحت عنوان : "بدائل إقليمية لفكرة دولتين لشـــعبين" أو مشروع (مملكة أردنيـــة فيدرالية)، والذى اقترح فيه ضم الضفـــة الغربية - بدون القدس- وقطاع غـــزة الى الأردن كفيدرالية تكون لـــكل منهما حرية التصرف كاملة فى إدارة شـــئونهما على أن تتولى عمان مســـائل الدفاع والسياسة الخارجية.

تجدر الإشـــارة الى أن الرئيس الأمريكى السابق دونالد ترامب أعاد طرح هذا المشروع على الرئيس الفلسطينى أبو مازن، إلا أن الأخير رفضه.

وتوالى طرح مشروع التهجير على مدى سنوات، دون كلل، من جانب بنيامين نتنياهو، الذى انتهز فرصة حكم ترامب واســـتجابته لكافة الطلبـــات الإسرائيلية، حيث طرح عليه نتنياهو عام 2017 ترحيل ســـكان غزة إلى سيناء وتمويل مدينتين فى سيناء تكفى لســـكن 6 مليون فرد، ثم أعاد نفس الطرح مجدداً عام 2018 على ترامب مع إغراءات لمصر بمبلغ 30 مليار دولار اً، إلا أن القيادة المصرية رفضت كل هذا الهراء تماماً.

وفى عام 2017 أيضاً، طرح بتســـلئيل ســـموتريتش (وزير المالية الحالى والوزير أيضا بوزارة الدفاع الإسرائيلية)، مايسمى "خطة الحسم"، والتى تتضمن مايلى :

- إن نموذج حل الدولتين وصل إلى طريق مسدود.
- إن البديل قائم على فرضية الســـيادة الإسرائيلية الكاملة على الضفة الغربية وإنشاء قرى ومدن جديدة وجلب مئات الآلاف من المستوطنين للعيش فيها.

ولكن ما هي بدائل التهجير التي وفرتها إسرائيل أمام الشعب الفلسطيني؟

هناك ثلاثة بدائل في هذا الشأن:

1- من يتنازل عـــن تطلعاته القومية فى إقامة دولة فلســـطينية يمكنه العيش فى الدولة اليهودية.

2- من ليس مستعداً لهذا التنازل سيحصل على مساعدة من إسرائيل للهجرة الى إحدى الدول العربية.

3- من لايتبنى الخيارين السابقين، ويواصل اتباع العنف، سيتم التعامل معه بكل حزم من جانب أجهزة الأمن الإسرائيلية.

وتوالت أيضا المقالات الصحفية فى نفس الموضوع، ومنها مانشرته صحيفة "تايمز أوف إسرائيل" فى 25 يوليو 2018 تحت عنوان "الدولة الجديدة"، بدلاً من حل الدولتين، والذى تناول أهمية تنازل مصر عن 10 ٪ من سيناء لتوطين الفلسطينيين مقابل استثمارات ضخمة، وما نشرته مجلة "ديفينس" الإسرائيلية هذا العام عن أهمية النظر فى إعادة ضم قطاع غزة الى مصر.

التهجير القسري يكتسب زخماً قوياً بعد عملية طوفان الأقصى:

عقب طوفان الأقصى فى 7 اكتوبر 2023، ظهرت موجة من من التصريحات والدراسات والأبحاث والمقالات التى تناولت تهجير سكان غزة إلى سيناء وممارسة المسئولين الإسرائيليين سياسات داعمة لتنفيذ هذا المخطط بجانب ممارسة الضغوط والإغراءات على مصر للقبول بخطط تهجير الفلسطينيين من قطاع غزة إلى سيناء، أو داخل المدن المصرية الأخرى، والتى لم تتوقف منذ بداية العدوان الإسرائيلى على غزة، واستمرار إسرائيل فى حشد دعم دولى لتحقيق هذا الهدف .

كان التصور الذى طرحته إسرائيل على الولايات المتحدة، وبعض الداعمين الغربيين قبيل بدء العدوان البرى يتضمن تقديرات ميدانية متفائلة تضمن إمكانية القضاء على الجانب الأكبر من قدرات وإمكانيات ومخازن أسلحة حماس خلال إسبوعين على أقصى تقدير، وقد تسبب عدم قدرتها على تنفيذ ذلك فى الميدان فى ارتباك شديد للخطط الأمريكية والإسرائيلية.

لذا فهذه الخطط كانت تتلون وتتغير حسب تطورات الوضع الميدانى فى غزة، وتمسك السكان الغزويين بالأرض ورفض مصر القاطع لفكرة التهجير القسرى من الأساس،

والدعم العربى الإســـلامى للرفض الكامل للتهجير، فظهرت ســـيناريوهات أخرى متعددة كلها تعمل فى النهاية على تفريغ القطاع من سكانه، ومنها الممرات الآمنة والنقل الطوعى للسكان وصولاً الى إنشاء منطقة آمنة جنوب غزة تشرف عليها مصر وغيرها.

تزامن ذلك مع ســـعى إسرائيل فى عمليات قصفاً همجياً غير مســـبوق على سكان غزة وتطبيق سياسة الأرض المحروقة لإجبار السكان على النزوح.

تصريحات سياسيين إسرائيليين تنطوي على دعوات صريحة بالتهجير:

كأمثلة فقط، يمكن الإشارة إلى مايلي بصفة خاصة:

- تصريح المتحدث العســـكرى الإسرائيلى الذى طالب فيه ســـكان غزة بالتوجه إلى منفذ رفح، ومطالبة الجيش الإسرائيلى سكان غزة بإخلاء المناطق الشمالية والتوجه إلى الجنوب.
- تصريح وزيـــر التعليم الليكودى يـــواف كاش (المعروف بتبنيـــه قانون مصادرة ممتلكات الفلســـطينيين عام 2017) بضرورة تهجير سكان غزة إلى سيناء، وتجديد افيجـــدور ليبرمان الدعوة لنقل الفلســـطينيين من غزة إلى ســـيناء بتصريحه أنه من الواضح للمجتمع الدولى أن الحل الوحيد المفترض والمطلوب يكمن خارج حدود قطاع غزة وأنه من الممكن إنشـــاء ملجأ لهم فى ســـيناء وتتقديم المساعدات لسكان غـــزة، وكذا تصريح مصـــدر بالخارجية الإسرائيلية أن إسرائيل ترغب فى تســـليم مفاتيح غزة إلى طرف ثالث قد يكون مصر دون أى ضمان أن تقبل مصر ذلك.
- محاولات بنيامين نتنياهو المتوالية لإقناع الدول الأوربية بعملية التهجير إلى سيناء، ومطالبتهـــم والولايات المتحـــدة بالضغط على مصر لقبـــول التهجير، علاوة على تصريحاته غير المباشرة عن أن حربه الحالية ضد حماس هى بمثابة حرب اســـتقلال ثانية (نكبة ثانية)، كما أنه فى بدايات الحرب طالب أهل غزة بمغادرتها، وأنه سيغير وجه الشرق الأوسط.

- تصريح افى ديختر وزير الزراعة (والرئيس السابق للشاباك)، بأنه سيتم تفريغ سكان القطاع وعمل نكبة جديدة فى غزة ، واقتراح عضوى لجنة الخارجية والأمن بالكنيست الإسرائيلى دانى دانون ورام بن باراك ، فى مقال لهما، تهجير سكان غزة طوعاً إلى سيناء أو إلى أى دول فى العالم توافق على استيعابهم، وطرحا فى هذا الصدد إنشاء آلية بتنسيق دولى بغرض توفير استجابة دولية لسكان غزة ومساعدتهم على التأقلم فى البلدان الجديدة، مع توفير حزمة مساعدات سخية من جانب المجتمع الدولى لهم.
- هذا وقد رحب وزير المالية والوزير بوزارة الدفاع بتسلئيل سموتريتش بهذه الفكرة ووصف المقترح بأنه هجرة طوعية وأنه الحل الإنسانى الصحيح لسكان غزة وللمنطقة كلها، ومنوها بأنه بعد 75 عاماً من اللجوء والفقر والمخاطر، فمنطقة بمساحة صغيرة مثل غزة، دون موارد طبيعية ومصادر حياة للعيش مستقلة وبهذه الكثافة السكانية العالية لفترة طويلة، ليس لها فرصة للوجود بشكل مستقل اقتصادياً وسياسياً.

وتجدر الإشارة إلى أن مصر هاجمت هذه المبادرة، حيث أكد وزير الخارجية، سامح شكرى، أن التصريحات بخصوص تهجير الفلسطينيين مرفوضة تماماً وتخالف القانون الدولى، كما أن تصريحات سموتريتش غير مسئولة وتعبر عن سياسة إسرائيل.

وأخطر هذه التصريحات ماذكره وزير الشتات فى حكومة نتنياهو عميحاى شيكلى الذى طالب فيه بضرب غزة بقنبلة نووية.

- نشر السفير الإسرائيلى الأسبق فى مصر يتسحاق ليفانون (وهو من أكبر منتقدى مصر فى التعامل مع دول نهر النيل فى المقالات والأبحاث التى ينشرها) مقالاً فى صحيفة معاريف فى 17 نوفمبر2023 بعنوان "مصر هى الحل"، دعا فيه مصر إلى تحمل المسئولية فى قطاع غزة بعد الإنتهاء من الحرب لفترة مؤقتة على غرار الإنتداب البريطانى والفرنسى فى القرن الماضى، موضحاً أن الوجود العسكرى لإسرائيل فى

قطاع غزة يمثل مشـــكلة لها، وأن الحل هو وجود مؤقت لمصر فى غزة لضبط النظام فى القطاع والإشراف على إعمار غزة.

وقد كشـــف مصدر مصري في حديـــث لصحيفة "العربي الجديد" عـــن تلقي القاهرة مقترحاً جديداً بشأن استضافة أعداد من ســـكّان قطاع غزة، تضمّن نقل الأعداد التي يمكن التوافق بشـــأنها إلى غرب قناة السويس من خلال توزيعهم على محافظات القناة، ممثلة في بورســـعيد والســـويس والإســـماعيلية، وليس إلى شرق القناة كما كان مقترحاً بتوطينهم في ســـيناء. وأضاف المصدر أن كافة تلك السيناريوهات تُقابَل برفض صارم من المؤسسة العسكرية المصرية.

أبحاث إسرائيلية منشورة ودراسات حول التهجير القسري للفسطينيين:

- نشرت صحيفة هاارتس، فى عددها الصادر فى 23 أكتوبر 2023، عن وثيقة أعدتها وزارة الإســـتخبارات الإسرائيلية تتضمن اقتراحاً بتهجير ســـكان غزة إلى سيناء فى اليـــوم التالى للحرب، وذلك بنقلهم إلى خيام فى ســـيناء ثم إلى أماكن دائمة يتم إنشاؤها فى ســـيناء وإقامة منطقة بعمق عدة كيلومترات داخل مصر وعدم السماح بعودتهم مرة أخرى.
- وذكرت الصحيفة أن وزارة الإستخبارات الإسرائيلية أكدت وجود هذه الوثيقة، ولكن مســـئول شارك فى إعدادها ذكر أنه من غير المتوقع أن تناقش الحكومة اعتماد الاقتراح. علق وزير الخارجية المصرى على هذه الوثيقة فى لقاء مع ســـى إن إن بأنه اقتراح مثير للسخرية.
- كما ظهرت دراسة أخرى من معهد ميسجاف لبحوث الأمن القومى والاستراتيجية الصهيونية بعنوان: "خطة التوطين والتأهيل النهائى لجميع سكان غزة – الجوانب الاقتصادية"، أعدها المحلل السياسى امير ويتمان بتكليف من مدير المعهد مئير بن شبات – مستشار الأمن القومى الإسرائيلى السابق– والتى تعرضت للمشكلات الاقتصاديـــة التي تواجههـــا مصر، وأنه يتوافر فى مصر 10 ملايين وحدة ســـكنية

نصفها قيد الإنشاء والنصف الأخر تحت الإنشاء فى مدينتى 6 اكتوبر والعاشر من رمضان، وموضحاً أن الشقة الواحدة تكفى أسرة من ستة أشخاص وبالتالى ممكن أن تستوعب هذه الشقق سكان غزة كلهم، وأن تكلفة الشقة نحو 19 ألف دولار، أى أنه يمكن دفع ما بين 5 الى 8 مليار دولار لمصر ثمن هذه الشقق.

أشـــارت الدراسة إلى أن سكان غزة لن يمثلوا ســـوى 2 ٪ من إجمالى سكان مصر ،التى يقيم فيها بالفعل 9 مليون لاجىء، وإن الفائدة التى ســـتعود على مصر تتمثل فى: ضمان إمداد آمن ومســـتقر للغاز إلى مصر، وســـيطرة الـــشركات المصرية على احتياطيات الغاز فى غزة.[1]

أضاف البحث أن إسرائيل ستستفيد من إخلاء غزة باقامة مبانى عالية الجودة فيها، وأن المسألة ستحقق أيضا استفادة للمملكة العربية السعودية، التى ستتخلص من حليف لإيران، ويتحقق اســـتقرار المنطقة، واستخدام عمالة غزة، والحد من الهجرة غير الشرعية.

أوضح فى نهاية الدراســـة أنه لابد من توافر الشروط لتنفيـــذ ذلك، وإنه يتم حالياً استيفاؤها، وأنه ليس من الواضح متى يمكن أن تنشأ مثل هذه الفرصة مرة أخرى.

- نشر ملحق كالكالسيت (ملحق يصدر مع صحيفة يديعوت أحرونوت الإسرائيلية)، مـــا ذكر أنه نقلاً عن وثيقة سرية طرحتها وزيرة الاســـتخبارات الإسرائيلية، جيلا جملئيل، للتنفيذ عقب إنتهاء حرب غزة، لخصتها فى 3 مقترحات رئيســـية، إلا أنها ذكرت أن المقترح الذى سيؤدى إلى نتائج استراتيجية طويلة الأمد هو نقل مواطنى غزة إلى ســـيناء على أن تتم عملية النقل على أربعة مراحل : إنشـــاء خيام فى سيناء جنوب غرب غزة، إنشاء ممر إنســـانى آمن لمساعدة السكان على الخروج من غزة،

(١) يوجد حقلى غاز مارين ١ ومارين ٢ على بعد ٣٠ كيلومتر من شاطىء غزة، كانت السلطة الفلسطينية قد كلفت شركة بريتش جاز عام ١٩٩٩ بأعمال التنقيب فى الحقلين إلا أنها انسحبت بسبب عراقيل إسرائيلية، ثم عاودت السلطة تكليف شركة شل عام ٢٠١٦ للقيام بالتنقيب إلا أنها انسحبت أيضا بعد سنتين بسبب العراقيل الإسرائيلية أيضا، هذا وتقدر تكلفة تطوير حقلى غاز غزة بنحو ما يزيد قليلاً عن مليار دولار وأن كمية الاحتياطى المتوقعة للحقلين نحو ٣٣ مليار م مكعب غاز.

بناء مدن فى شـــمال سيناء، إنشاء منطقة مراقبة بعرض عدة كيلومترات داخل مصر جنوب الحدود مع إسرائيل حتى لايتمكن السكان الذين تم إجلاؤهم من العودة.

أضافت أنه يمكن أيضا خلق تعاون مع عدد من الدول الأخرى لاستقبال مهاجرين منهم : كندا واليونان وأسبانيا وبعض دول شمال إفريقيا.

أكد الملحق أن الوثيقة ليست خطة رسمية من الحكومة وإنما مقترح من الوزيرة.

- عرضت القناه الســـابعة الإسرائيلية تقريراً يقضى بمنح المملكة العربية الســـعودية قطاع غـــزة، طرح التقريـــر 5 خيارات لغـــزة مابعد الحرب وهـــى: ضم القطاع لإسرائيل ، ضم القطاع لمصر ، عودة الســـلطة الفلسطينية إلى القطاع، تعيين قيادة محلية للقطاع، إنشـــاء نوع من (إمارة) تديرها دولة عربيـــة صديقة ولتكن العربية السعودية، اســـتطرد التقرير، بعد تحليله للخيارات الخمسة ، أن إسرائيل لاتعتزم العودة للســـيطرة الكاملة على القطاع، وأنه مع سقوط احتمال ضم مصر للقطاع، فالخيار الأكثر عقلانية هو المملكة العربية السعودية.

- دشـــنت وســـائل التواصل الاجتماعـــى فى إسرائيل حملة للعودة إلى مســـتوطنات قطاع غزة، تحت شـــعار (كلنا لها من الفرات إلى العريـــش) ، وتصاعدت الحملة فى الأســـبوع الثانى من نوفمبر 2023 حيث بـــدأ حاخامات وفنانون يروجون لها أمام الجنود لإعادة السيطرة على القطاع، وظهرت صور للجنود يحملون لافتة: إلى جوش قطيف عدنا.

قادت هذه الحملة سياسية إسرائيلية تدعى "دانييلا فايس" إحدى قادة مستوطنات جوش ايمونيم وعرضـــت فى لقاء مع القناه 14 الإسرائيلية "خريطة ســـيجال"، وهى الخريطة التى تشمل كل المستوطنات الإسرائيلية فى الأراضى العربية المحتلة، مشـــيرة إلى أنه ليس غزة وحدها وإنما "كل الأراضى التوراتية الموعودة من الفرات إلى العريش". كما أوضحت أنه سيتم تنظيم مؤتمر لنشطاء الاستيطان من أجل إعادة الاستيطان فى غزة وغيرها.

- تقريـــر وكالة بلومبيرج الأمريكية فى 15 نوفمـــبر 2023 عن خطة أوروبية لدعم مصر ب 9 مليار دولار أمريكى مع إجراء مباحثات حول الديون المصرية ، فسرها المراقبون – حســـب مانشرتـــه الوكالة – بأنها قد تكون جزء مـــن حزمة إغراءات جديدة ستقدم لمصر لضمان دعمها لأى تصور غربى لحل الأزمة فى قطاع غزة بعد إنتهاء الحرب.

وثائق أخرى تتحدث عن التهجير:

- نشرت وثيقة تقدير موقف أعدتها خلية أزمة مشـــكلة من أردنيين وفلسطينيين فى 16 نوفمبر 2023 تضمنت أن إسرائيل، فى عدوانها على غزة، تمضى بخطة ميدانية وعســـكرية نحو الاســـتمرار فى إنجاز مهمة ضرب البنية التحتية لقطاع غزة تماماً وتفريغ شمال القطاع بنسبة 40 الى 50 ٪ ، وإخلاء مساحة لا تقل عن 60 كيلومتراً شمال القطاع والتحرك نحو اســـتهداف ودفع السكان إلى جنوب القطاع، بما يخلق زيادة ســـكانية ضاغطة فى الجنوب على مســـاحة أصغر مع ضرب أسباب الحياه فى الجنوب بغطاء أمريكى، مما يشـــكل كارثة إنســـانية تدفع المجتمع الدولى والغرب لممارســـة الضغط على مصر لفتح المعبر وإقامـــة مخيمات نزوح على الجانب المصرى. بمعنى أخر تعمل الخطة على زيادة ســـكان جنوب القطاع بنسبة 32 ٪ على مساحة 56 ٪ مـــن أراضى القطـــاع، وخلق حالة نزوح تصـــل إلى مرحلة لا يمكن للأمم المتحدة السكوت عنها.

- يتســـم موقف الولايات المتحـــدة بالتناقض منذ اندلاع العـــدوان الإسرائيلي ضد المدنيين في غزة.

فقد صرح مستشـــار الأمـــن القومى الأمريكى الأســـبق، جون بولتـــون، فى لقاء إعلامى ضرورة ضم مصر قطاع غزة. من ناحية أخرى، وجه عدد كبير من أعضاء الكونجرس من الجمهوريين رسالة إلى الرئيس جو بايدن، أكدوا فيها رفض الحزب الجمهـــورى تماماً اســـتقبال أى مهاجرين من غزة، وأن اســـتقبالهم مخالف لقانون

الهجرة والجنسية الأمريكى، وطالبوه بتشجيع مصر على استقبالهم، الأمر الذى سيسمح لهم بالبقاء فى بلد مشابه لهم ثقافياً، وفصلهم عن حركة حماس، وفى نفس الوقت يمنع إيذاء الأمريكيين فى الداخل.

أما مستشار الأمن القومى الأمريكى، جيك سوليفان، فقد قال "أننا نقبل بهدنة مؤقتة لخروج مَن يرغب من سكان غزة عبر معبر رفح ولا نريد التهجير".

أجرى الرئيس بايدن اتصالاً بالرئيس عبد الفتاح السيسى فى 29 أكتوبر 2023 أكد فيه - من بين أشياء أخرى - ضمان عدم تهجير سكان غزة إلى مصر أو أى دولة أخرى.

تردد فى وسائل الإعلام أن مجلس الشيوخ الأمريكى يدرس إرسال قوات متعددة الجنسيات إلى غزة بعد القضاء على حماس، وإعطاء دور للرياض فيها.

أخيراً، صرح دبلوماسى غربى أن الإدارة الأمريكية تعمل على تصور يقود إلى استيعاب نحو مليون ومائة ألف من سكان قطاع غزة فى عدد من الدول العربية داخل تجمعاتهم السكنية وليس فى مخيمات، وإن بعض هذه الدول، ودول أجنبية أخرى، أبدت استعدادها لذلك.

خطة التهجير التى تسعى إسرائيل إلى تنفيذها :

بالنسبة للضفة الغربية: تتم عمليات اعتداءات من جانب المستوطنين الإسرائيليين ضد الفلسطينيين فى الضفة الغربية المحتلة، واعتقالات من جانب الشرطة الإسرائيلية أسفرت حتى تاريخه عن استشهاد 195 شاباً من الضفة واعتقال مايزيد عن 2800 منذ 7 اكتوبر 2023 وإمداد المستوطنين بالأسلحة مع إعطائهم الضوء الأخضر لاستخدام السلاح تحت دعوى الدفاع عن النفس، وقد تم مؤخراً إصدار رخص آلاف من الأسلحة لهم، كما أن وزير الأمن القومى الإسرائيلى إيتمار بن جفير قد شكل ميليشيا جديدة من المتطوعين ضمت نحو 600 متطوعاً كفرقة احتياطية مزودة بالسلاح إلى جانب ميليشياته المسلحة التي شكلها سابقاً.

وقد قام المستوطنون الإسرائيليون بتوزيع منشورات فى الضفة جاء فيها: أهالى العدو فى الضفة، أردتم نكبة مثيلة بعام 1948، فسننزل على رؤوسكم الطامة الكبرى قريباً، وأمامكم فرصة للهرب إلى الأردن قبل أن نطردكم بالقوة.

ومن المتوقع قيام إسرائيل بحملات اعتقال وتشريد بين مواطنى الضفة وربما ترحيلهم على مراحل إلى الأردن والتسريع فى استيطان أماكن الإخلاء رغم اعتراضات الولايات المتحدة على ما يحدث فى الضفة ومطالبة السلطات الإسرائيلية بإتخاذ إجراءات تمنع تعدى المستوطنين على الفلسطينيين .

أما بالنسبة لغزة، هناك قصف متواصل على سكان غزة ومطالبة السكان بإخلاء القطاع على عدة مراحل فى اتجاه رفح والضغط المتواصل لإدخال أعداد كبيرة منهم إلى المعبر.

وقد ألقت إسرائيل أيضا منشورات على سكان غزة تعرض فيها مكافآت مالية ومستقبل أفضل، وسرية تامة لمن يساعدهم فى معرفة أماكن احتجاز المخطوفين، محذرة أن الفرصة توشك على النفاذ.

الموقف المصرى :

ترى مصر أن حل القضية الفلسطينية يتمثل فى إقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس الشرقية على خطوط 4 يونيو 1967، وتعرب عن رفضها القاطع لتهجير الفلسطينيين وأن قطاع غزة جزءاً لايتجزأ من الأراضى الفلسطينية ومن الدولة المستقبلية.

تدرك إسرائيل والغرب والولايات المتحدة أن مصر يجب أن تكون عاملاً أساسياً فى أى خطة خاصة بقطاع غزة لاعتبارات جيوسياسية، وأن أى سيناريو لن يمر إلا بموافقة ودعم القاهرة، وإن هذه الأخيرة تضع فى اعتبارها عاملين أساسيين هما: الرفض القاطع لعملية تهجير الفلسطينيين وتصفية القضية الفلسطينية واعتبارها جريمة حرب مكتملة الأركان بموجب القاون الدولى والإنسانى، و الأمن القومى المصرى ومدى تأثره بالسيناريوهات ذات الصلة.

وفى نفــس الوقت تمارس مصر جهودهــا فى إدخال المســاعدات والتوصل الى إنهاء الحــرب وحماية الأرواح والممتلكات وإنجاز صفقة الرهائــن، وذلك بما يُخفف معاناة أبناء الشعب الفلسطيني.

كذلــك كثفت مصر من تواجد قوات حرس الحــدود على طول الشريط الحدودى مع القطاع، بامتداد 14 كيلومتر وضاعفت نقاط المتابعة والتمركز بنحو 10 نقاط جديدة.

هذا ويســاند الموقف المصرى موقفاً عربياً إســلامياً رافضاً لفكرة التهجير، يتعامل مع القضية فى مجملها على أنها قضية سياسية بدأت منذ 75 عاماً، ولن تُحل إلا فى إطار رؤية سياسية متكاملة.

المحور الثاني:

دعم مصر للقضية الفلسطينية ورؤيتها لسيناريوهات ما بعد غزة

اللواء / محمد إبراهيم - نائب مدير المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

استهل سيادة اللواء كلمته باقتراح تعديل عنوان المؤتمر ليكون "القضية الفلسطينية بين مساعي التصفية ومحاولات التسوية"، معرباً عن أسفه إزاء واقع القضية حالياً، الذي هو أقرب للعنوان المقترح من جانبه.

وقد تناول اللواء/ إبراهيم في مداخلته النقاط التالية بصفة خاصة:

- عرض عدة محطات بشأن القضية الفلسطينية مثل مبادرة السلام العربية التي طرحتها الدول العربية في قمة بيروت مارس 2002، أي منذ حوالي ما يقرب من أربعة وعشرين عاماً، في تساؤل حول ما تم القيام به من أجل القضية الفلسطينية منذ ذلك الوقت، في إضافة بأن تلك مبادرة براجماتية من أجل السلام الشامل – التطبيع الكامل مقابل الانسحاب الشامل – موضحاً سيادته كونه يمثل صاحب قرار عربي مصري فلسطيني، بأنه لم يتم العمل بالشكل المرجو منذ عام 2002 في ظل غياب آلية عمل مفعلة، ولكن على الرغم من ذلك فكان هناك محاولات من أجل الوقوف على حل للقضية الفلسطينية في عام 2007 أيضاً، ومن ثم توجد مبادرات و جهود تحظى بالقبول والاحترام من أجل القضية الفلسطينية ولكن لم يتم الاعتداد بها بالشكل المطلوب.

وفي محطة أخرى بشأن القضية الفلسطينية، أضاف أنه منذ عام 2014 إلى اليوم، فإن المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية متوقفة تماماً، حيث أن أخر مفاوضات كانت منذ ما يقرب من عشر سنوات، مضيفاً أنه كان قد توجه بسؤال إلى الرئيس محمود عباس عن ما جنته فلسطين و إسرائيل من مكاسب في العشر سنوات، موضحاً أن إسرائيل عملت على أرض الواقع، في حين فلسطين عملت في إطار المنظمات الدولية والمنبر الدولي – في احترام لذلك – ، ولكن الوضع الآن مختلف و غاية في الصعوبة ويحتاج إلى تدخل و آليات مختلفة للعمل على حل للقضية الفلسطينية.

في إطار آخر، أوضح أن توصيف القضية الفلسطينية اختلف مع مرور الأعوام، حيث كان يطلق عليها القضية الفلسطينية، ثم قضية لاجئيين، وأخيراً قضية مساعدات. فمع الأحداث الأخيرة عادت القضية الفلسطينية للصدارة مع بروز دعوات زيادة المساعدات الإنسانية، في إشارة إلى قرار استراتيجي إسرائيلي بعد اجتماع المجلس العسكري الإسرائيلي، بناء على ضغط أمريكي، بزيادة عربات الوقود من 60 إلى 120 . وقد قُدم ذلك على أنه بمثابة إنجاز للقضية الفلسطينية، ولكن لم يتم الوصول إلى حل سياسي بشأن القدس أو اللاجئين أو المستوطنات أو الأمن.

الدور المصري في القضية الفلسطينية:

أكد اللواء/ إبراهيم أن هذا الدور محوري، لكن لا يأخذ حقه في التناول، و لا في السياسات ولا في الإعلام ولا الفضائيات، مع التقدير لكل من يتحدث عن الدور المصري. إن هذا الدور أكبر بكثير مما يُطرح على الفضائيات أو البرامج أو من خلال تناول الخبراء للقضية. و في هذا السياق، أوضح أن أهم ملامح الدور المصري في القضية الفلسطينية يتمثل في الآتي بصفة خاصة:

- أن القضية الفلسطينية هي قضية أمن قومي مصري، وهو ما يوضح الاهتمام المصري بها.

- يتســـم الموقف المصري من القضية الفلسطينية بالثبات، حيث لم يتغير هذا الموقف أبداً، والقائم على إقامة دولة فلســـطينية مســـتقلة على حـــدود 1967 وعاصمتها القدس الشرقية، تعيش جنباً إلى جنب مع دولة إسرائيل. وهذا هو الموقف المصري الذي تلتزم به الدولة المصرية منذ البداية.
- الدولة المصريـــة هي الوحيدة التي لديها علاقات مميزة مع الســـلطة الفلســـطينية الشرعية، و مع الرئيس محمود عباس وســـلفه الرئيس ياسر عرفات، بالإضافة إلى علاقات مع جميع الفصائل الفلســـطينية في غزة أو الأردن أو ســـوريا. وفضلاً عن ذلك، لدى مصر علاقات مميـــزة بالفصائل التي تعمل تحت الأرض غير المعروف أســـمائها، و تمثل هذه النقطة تميـــزاً في الموقف المصري عـــن أي موقف دولي آخر بشأن القضية الفلســـطينية. وكمثال على الدور المصري و علاقات القاهرة في هذا الشأن، أشار إلى اتفاق المصالحة في عام 2011، فقد كان هناك اعتراض من السلطة الفلســـطينية على دعوة الفصائل التي تعمل تحـــت الأرض، و لكن ضغط الجانب المصري على القيادة الفلســـطينية من أجل انضمام هذه الفصائل غير المعروفة لقى استجابة السلطة، وتمت المصالحة حيث كان من المهم الوصول إلى توافق.

ولمزيد من الإيضاح حول أبعاد الموقف المصري قبل أحداث غزة الأخيرة في السابع من أكتوبر، ومدى حيوية هذا الدور، أضاف اللواء/ محمد إبراهيم النقاط التالية:

- **في عـــام 2004**: عندما استشـــهد الرئيس ياسر عرفات أو تـــوفي، تمت عملية نقل الســـلطة بسلاســـة، حيث جلبت مصر الرئيس القادم ورئيس المجلس التشريعي ورئيس الوزراء آنذاك أحمد قريع، و تم نقل الســـلطة من الرئيس ياسر عرفات إلى الرئيس محمود عباس، وكانت مصر الحاضنة لهذا الأمر.
- **في عام 2005**: اتخذ رئيس وزراء إسرائيل آنذاك، أرئيل شـــارون، قرار الانســـحاب الأحادي من قطاع غزة وبعض المستوطنات المتناثرة في الضفة الغربية، وذلك في مقابل شرطـــين: الأول أن تشرف مصر على عملية الانســـحاب، وهو ما وافقت مصر عليه،

و الثاني: ألا تــترك إسرائيل معبر رفح وخط فيلادلفيا بطــول 14 كيلو متر بين مصر وغــزة، ولكن صممت مصر حينها على أنه من أجل إشراف مصر على الانســحاب، لابد لإسرائيل أن تنسحب من غزة كاملة. و أضاف أنه كان ضمن الوفد الذي أشرف على الانســحاب الإسرائيلي حينها، بالإضافة إلى الجلوس مع جميع الفصائل. وكانت تقديرات وزير الدفاع الإسرائيلي آنذاك، شــاؤول موفاز ، أن الانسحاب الإسرائيلي، عندما يتم من قطاع غزة من جانب المســتوطنات أو الجيش بأنه ســتكون هناك نسبة خسائر من 1 إلى 2 ٪. بعد ذلك ذهب الوفد المصري إلى غزة وجلس مع كل الفصائل بلا استثناء، و تم الانسحاب الإسرائيلي بسلاسة، وعلى إثر ذلك أصبح قطاع غزة منذ ســبتمبر 2005 محرراً و غير محتلاً ولكن محاصراً. فمنذ عام 2005 حتى الســابع من أكتوبر 2023، لا يوجد عسكري إسرائيلي أو مستوطن إسرائيلي واحد في قطاع غزة، فكان ذلك بمثابة خطوة هامة قامت بها الدولة المصرية آنذاك.

واســتطرد اللواء/ إبراهيم فذكــر أنه بعد الانســحاب الإسرائيلي، قامت حماس بانقلاب على الســلطة الفلســطينية عام 2007 لذلك تم نقل السفارة المصرية من غــزة إلى رام الله، حيث أن مصر لم تعترف بهذا الانقلاب ولا بســلطة حماس التي تدعي أنها شرعية، وأن التعامل المصري معها باعتبارها ســلطة أمر واقع، ومن ثم عملت مصر على المصالحة الفلســطينية من أجل إنهاء الانقسام بين الضفة الغربية وقطاع غزة. وأضاف أنه عمل على هذا الأمر مع اللواء الراحل عمر ســليمان، بعد الانقــلاب، و لمدة حوالي 4 أعوام، بما فيها عامــاً متواصلاً من الاجتماعات المكثفة وصولاً إلى اتفاق المصالحة الفلسطينية في 4 مايو 2011.

- نوه اللواء/ إبراهيم إلى أن اتفاق المصالحة يعد إنجازاً كبيراً للدولة المصرية، مؤكداً أن التوصل إليه تم من خلال عملية تفاوضية معقدة للغاية خاصة في ضوء تناقض مواقف بعض الأطــراف و تعارض مصالحها، مما دعا إلى بــذل جهد كبير لإقناع الجميع بجدوى المصالحة وضرورتها لكافة المفاتيح الرئيسية للحل.

و في سـياق متصل، أشار اللواء/ إبراهيم إلى صفقة جلعاد شاليط في عام 2011، فبعد اختطاف هذا الجندي الإسرائيلي و الذي اختطفته واحدة من الفصائل الأخرى وليس حماس. عملت مصر في هذه الصفقة بعد 48 ساعة من اختطافه، وتم إتمامها في خمس سـنوات ونصف، و تم الإفراج عن ما يقرب من 1100 أسيراً فلسطينياً بموجبها على رأسـهم يحيي السنوار قائد حماس في غزة الآن. و كان ذلك مثال آخر على دور مصر في القضية الفلسطينية قبل أحداث السابع من أكتوبر.

- **في عـام 2017**: عقد اتفاق القاهرة، وتم الطلب من الوزراء من السـلطة الوطنية الفلسطينية أن يعودوا لقطاع غزة، ولكن لم يحدث ذلك بسبب تعنت حماس.

وفي سـياق مداخلته، أوضح اللواء/ إبراهيم أنه لا يجب أبـداً مقارنة ما جرى في السادس من أكتوبر 1973 و السابع من أكتوبر 2023 ، مؤكداً الاختلاف الكبير بين الحدثين.

حول أحداث غزة والدور المصري، أوضح اللواء محمد إبراهيم ما يلي:

أن هناك 7 حـروب منذ 2008 حتى الحرب الأخيرة في عام 2023، لكن الحرب الأخيرة تختلف عن الحروب السـتة السـابقة، و هي اختلافات كلية و جوهرية و موضوعية. فالحروب السـابقة لم يكن لها أهداف، ولم يكن فيها أسرى ولا حكومة حرب ولا طوارئ مثل الحرب الأخيرة، ومن ثم عندما تتحرك مصر في هذه القضية فهي تتحرك فعلياً في حقل ألغام.

في عام 2008، طلبت حماس من مصر بأن هناك مجموعة من المصابين في مستشفى الشفاء التي تدمرت، و من ثم وافقت القيادة السياسية على دخول سيارات إسعاف في غـزة، وتحدثت الدولة المصرية مع إسرائيل حتـى تم الاتفاق على وقف الحرب ودخول 35 سيارة إسعاف بأطقمها، حيث مروا من معبر رفح إلى شمال غزة مسافة ما يزيد عن ثلاثين كيلومتر وصولاً إلى المستشـفى عـلى مرحلتين على مدار أربعة

أيام، و تـــم إحضار كل المصابين، وحينها لم تكن إسرائيل تتحقق من هوية المارين، ولم تقف الأطقم في حواجز، وبالتـــالي تم علاج المصابين، حيث أن هذا الأمر كان خاضعاً لمصر و برعايتها.

في السياق عاليه ، أوضح اللواء/ إبراهيم أن اتفاق معبر رفح لم تكن مصر طرفاً فيه، بل هو اتفاق بين السلطة الفلســطينية وإسرائيل والاتحاد الأوروبي، وكان في هذا الاتفاق غرفة عمليات إسرائيلية في منطقة بمعبر كرم أبو ســالم مطلة على المعبر، حيث تتحقق إسرائيل من الشــخصيات، و لكن لم تســتطع أن تعيد فلسطيني واحد. فقد تم إدخال الكل من معبر رفح، ولا يمكن لحماس أن تقول أن مصر منعت أحداً من قيادات حماس من الدخول في مصر، حيث كان لمصر دور في إدخال كل من خالد مشــعل و موســى أبــو مرزوق إلى غزة على – ســبيل المثــال – . ومن ثم ما يتردد حــول أن مصر قامت بإغلاق معبر رفح ليس بالصحيح، حيث قدمت تســهيلات كثيرة، و بعد أحداث غزة الأخيرة في السابع من أكتوبر بدأت مصر بالتحرك وعمل حركة سياسية قوية. وحول دعوات التهجير، وجه ســيادة الرئيس عبد الفتاح السيسي رسائل تحذيرية شديدة لكل من إسرائيل والولايات المتحدة بشــأن هذا الأمر باعتباره مسألة أمن قومي لمصر، ومن ثم تحاول مصر إلغاء فكرة التهجير وعمل حائط ســد لها وتقديم تسهيلات، فضلاً عن رفض الفلسطينيين ترك أرضهم. فمسألة دفع الفلسطينيين من قطاع غزة في عام 2008 تختلف تماماً عن ما يتم الدعوة له في الوقت الحالي.

مستقبل غزة والدور المصري:

أكد اللواء/ محمد إبراهيم أن مستقبل غزة مرتبط بنتائج الحرب، و أنه من المهم التركيز في الوقــت الحالي عــلى وقف الحرب كأولويــة، حيث أن الجهد الــذي يُبذل من كافة الأطراف، إقليمية كانت أو دولية، هو لإيقاف الحرب على الرغم من الرفض الأمريكي و الإسرائيلي و من بعض الدول الأوروبية لذلك. وحول الهدنة الإنســانية، كان هناك

أمـــل أن تطول و أن يتم دفع حماس لبعض المرونة فيما يتعلق بالأسرى، لكن للأســف الشديد لم ينجح ذلك.

وأضاف اللــواء/ إبراهيم، أن هناك اتفاق إسرائيلي أمريكي بأن الأوضاع في الســابع من أكتوبر لن تعود مرة أخرى، فإسرائيل ماضية في تدمير حماس وبنيتها التحتية. وفيما يتعلق بمقتل أحمــد الغندور على يد قوات الاحتلال – و هو الشــخصية القيادية التي يمكن القول أنها أقوى من الســنوار – فذلك يشــير إلى أن إسرائيــل ماضية في تحقيق هدفها. ومن ثم ستستمر الأوضاع على هذا النهج. كذلك هناك بعض المشكلات التي ســتكون حقائق فيما بعد، مثل إصرار إسرائيل على احتلال شــمال قطاع غزة وتوسيع المنطقة العازلة لاستبعاد أي تهديد من جانب قطاع غزة.

وقد خلص اللواء/ محمد إبراهيم إلى التأكيد على الدور المصري الحاســم و المؤثر بشأن وضع غزة باعتبار ذلك قضية أمن قومي. و أشار إلى أن مصر تنظر إلى القطاع كجزء لا يتجزأ من الدولة الفلســطينية، وأنها ماضية قُدماً في الدفاع عن قيام هذه الدولة وكسر الانقســام الحاصل فيما بين أبناء الشعب الفلسطيني، موضحاً أن لجميع الدول العربية دوراً مهماً في هذا الشأن وكذلك المجتمع الدولي.

مناقشات

- علَّق البعض بأن موضـــوع التهجير القسري والســـيناريو المحتمل في هذا الصدد كارثي، في تســـاؤل حول البدائل التي يمكن طرحها، وما الذي يمكن الاضطلاع به في هذا الصدد، في تساؤل بأن هل عدم القضاء على حماس يرتبط بالأمن القومي المصري،و ماذا سيكون الوضع في حال أصبحت حماس في سدة السلطة.
- تم التأكيد على أن "اليوم التالي" في غزة يرتبط بشدة بالدولة المصرية نتيجة للتقارب الجغرافي والتماس الحدودي.
- السفير / عاطف سيد الأهل: أوضح أن إسرائيل كانت تخطط للقضاء على حماس في غضون إســـبوعين أو ثلاثة أسابيع، ولكن الوضع الميداني تغير، وبالتبعية سيؤثر ذلك على شكل وسيناريوهات الوضع بعد الحرب على غزة.
- تم الإشارة إلى أن إسرائيل لن تنهي هذه الحرب بسهولة، وأنها ماضية فيها قُدماً.
- السفير/ محمد بدر الدين زايد: تساءل حول مدى تأثير اغتيال أحمد الغندور القيادي بحركة حماس على الحركة، مضيفاً أن مصر لن تنجح بمفردها في هذا الملف، فلابد من التنسيق الدولي بشأن الأوضاع في غزة والقضية الفلسطينية.
- لفت بعض المشاركين الانتباه إلى أن التطبيع الإسرائيلي مع المملكة العربية السعودية مازال قائماً على الرغم من الأوضاع في غزة.

الجلسة الختامية

كلمة السفير د./ عزت سعد
مدير المجلس

السيدات والسادة المتحدثين، أعضاء المجلس، الحضور الكريم؛

أود أن أتوجَّه بالشكر والتقدير للسيدات والسادة الذين شاركوا فى أعمال هذا المؤتمر الهام، سواء كانوا مُنسِّقى جلسات أو مُتحدِّثين أو مُعقِّبين، كما أشكر السيدات والسادة أعضاء المجلس على تفاعلهم النشِط مع المُتحدِّثين بالتعليق والنقاش، مما أدى إلى إثراء أعمال المؤتمر، وما خلص إليه من نتائج.

كما اتقدم، باسم المجلس، بخالص الشكر والتقدير للسيد معالي وزير الخارجية/ سامح شكرى، والسيد السفير / أسامة خضر، مساعد وزير الخارجية لشئون فلسطين، على تشريفه للمؤتمر ومشاركته القيّمة في الجلسة الافتتاحية له، وذلك نيابة عن معالي وزير الخارجية.

هذا، ولقد أجمع المشاركون على الأهمية الكبيرة والضرورة الملحة لحل القضية الفلسطينية المتمثل في إقامة دولة فلسطينية مستقلة وعاصمتها القدس الشرقية. ولقد فرضت القضية الفلسطينية نفسها على الساحة الدولية في ضوء تفاقم الانتهاكات في الآونة الأخيرة. في هذا السياق، حَرِصَ المجلس المصري للشئون الخارجية على أن يكون المؤتمر السنوي لهذا العام حول القضية الفلسطينية.

ارتباطاً بذلك، لا يُخفى أن الأحداث الأخيرة التى شهدتها الأراضى الفلسطينية المحتلة، لاسيما قطاع غزة، منذ السابع من أكتوبر 2023، من جرائم حرب نكراء وجرائم ضد الإنسانية، ارتكبتها - ولا تزال - سلطات الاحتلال الإسرائيلى، فى انتهاكٍ

صارخ للقانون الدولى والقانون الدولى الإنسانى، قد أوجبت ضرورة التعاطى مع هذه التطورات، وكذا القضية الفلسطينية ومستقبلها فى إطارها الأوسع، آخذًا فى اعتباره تنامى التعاطف الدولى مع الشعب الفلسطينى وقضيته المشروعة، والزخم العالمى الحاصل فى هذا الصدد، بما قد يمكِّن من بحث آليات التفاعل مع الجهات والهيئات الإقليمية والدولية المُنَدِّدة بالاعتداءات الإسرائيلية، والمُطالِبة بوضع نهاية للاحتلال الإسرائيلى فى فلسطين.

في السياق عاليه، عالج المؤتمر أربعة محاور؛ حيث يتناول الأول "تطورات القضية الفلسطينية"، بما فى ذلك أسباب عملية طوفان الأقصى وتداعياتها، والمقاربة الإسرائيلية فى إدارة الصراع، وجرائم إسرائيل ومنظومة العدالة الدولية، وسيناريوهات ما بعد الحرب فى غزة. وتناول المحور الثاني سياسات القوى الكبرى ومواقفها إزاء ما يجرى فى الأراضى المحتلة (الولايات المتحدة وحلفائها الغربيين وروسيا الاتحادية والصين والهند)، وذلك بجانب المقاربة المتعددة الأطراف للصراع. هذا فيما ركَّز المحور الثالث على مواقف القوى الإقليمية، وتحديدًا إيران وتركيا ودول الخليج العربى، بينما استأثر المحور الرابع والأخير ببحث "الدور المصرى: الفرص والتحديات"، حيث استعرض مسألة التهجير القسرى للشعب الفلسطينى والموقف المصرى منها، والدعم المصرى للقضية الفلسطينية، ورؤية القاهرة لسيناريوهات ما بعد الحرب فى غزة.

وعليه خلص المؤتمر، فيما يتعلق بالمحور الأول، إلى التأكيد على أن عملية طوفان الأقصى هى نتيجة منطقية للوجود الإسرائيلى غير الشرعى فى الأراضى الفلسطينية المحتلة، وسياساته التى انطوت على تمييز عنصرى صارخ، واغتصاب للأراضى بدون حق، وزحفٍ استيطانيٍ مجحف، حرم الفلسطينيين من حقوقهم الأساسية وسط أوضاعٍ معيشية بالغة الصعوبة، ليس بوسع إنسانٍ تحمُّلها. وأن هذه العملية تؤكد أنه من الوهم تصور اندماج إسرائيل فى المنطقة، وأن الأخيرة من الممكن أن تنعم بالسلام والاستقرار فى غيبةٍ من استعادة الشعب الفلسطينى لحقوقه المشروعه، ومواصلة سلطة الاحتلال

الإسرائيلى انتهاكاتها للقانون الدولى، ومن قبلُ ذلك للضمير الإنسـانى، فى الأراضى المحتلة. كما توافَقَ المشـاركون عـلى أن الأزمة الحالية كانت كاشـفة لأمورٍ عدة، من أبرزها: أن القضية الفلسطينية لا يمكن تجاهلها بأى شكل من الأشكال، وأنها القضية الأولى بالنسبة للدول العربية والإسـلامية وشعوبها. كما كشفت الوجه القبيح للعديد من الحكومات الغربية، وازدواجية معاييرها إزاء القضايا الدولية، على حساب أرواح الآلاف من المدنيين الأبرياء، الذين يجب الدفاع عنهم وضمان حمايتهم، وفقًا لأدنى حقٍ تتغنَّى به تلك الدول، ألا وهو حق الإنسان فى الحياة.

وفى هذا الصدد، ثمَّن المشـاركون مواقف الدول المحبَّة للسلام، والتى دعمت القرار (A /ES-10 /L.25) الـذى اعتمدتـه الجمعيـة العامة للأمم المتحدة، فى السـابع والعشرين من أكتوبر 2023، عن رغبتها فى إحلال السلام فى منطقة الشرق الأوسط، ووقف إطلاق النار بين سـلطة الاحتلال وحركة المقاومة الإسلامية (حماس) فى قطاع غزة المُحاصَر. وإذ يسـتنكر المشاركون جميعًا الانتهاكات والفظائع التى تمارسها سلطة الاحتلال فى الأراضى الفلسـطينية المحتلة، بما فى ذلك قصف الممتلكات والمستشفيات ودور العبـادة والمخيمات والمدارس ومراكز الإيواء، واسـتهداف الأطفال والنسـاء وكبار السن وطواقم الإسعاف والصحافة والدفاع المدني، بالإضافة إلى الحصار القاتل للقطاع، وقطع الماء والكهرباء والدواء والوقود والغذاء، فإنهم يطالبون بضرورة محاسبة إسرائيل على ممارساتها الجسـيمة تلك، مؤكدين دعمهم التام لكافة السبل المُفضِية إلى لتقديم إسرائيل وقادتها للعدالة، سواء كان ذلك أمام المحكمة الجنائية الدولية أو محكمة العدل الدولية أو غيرهما. وفى هذا الصدد، أشـاد المشاركون بالجهود التى تُبذَل، سواء على مسـتوى الحكومات أو المنظمات غير الحكومية، بتوثيق الأدلة على جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية التى ارتكبتها إسرائيل فى غزة والضفة الغربية.

فى ذات السياق، أكَّد المؤتمر أن الحل العسكرى لن يُجدِى فى الصراع القائم، بل من شأنه أن يؤدى إلى اتساع دائرته، والحاصل فى أوكرانيا يعضِّد ذلك، كما أن فكرة مقاومة الاحتلال

لن تخمد بالقضاء على حماس، هذا إذا نجحت إسرائيل أصلاً فى تحقيق هذا الهدف، خاصة وأن الفشل الإسرائيلى حتى الآن فى تحقيق هذا الهدف دفع القيادات الإسرائيلية إلى ضرب البنى التحتية وهدم المنازل والمنشآت، اعتقادًا منها أن حماس تستخدمها، وهو اعتقادٌ خاطئ؛ إذ لم يؤدِّ ذلك سوى إلى وفاة الآلاف من المدنيين الأبرياء، معظمهم من الأطفال والنساء، بخلاف عشرات الآلاف من المصابين، والنازحين.

هذا، فيما تم التأكيد على أنه من السابق لأوانه الحديث عن سيناريوهات لما بعد الحرب على غزة، خاصة وأن الأولوية فى الوقت الحالى تتمثل فى وقف إطلاق نار دائم فى القطاع، مع الأخذ فى الاعتبار أن القطاع جزء لا يتجزأ من الأراضى الفلسطينية التى يجب الدفاع عن وحدتها، والتى لا معنى لقيام دولة فلسطينية مستقلة بدونه. ومن ثمَّ، فإنه من المتصور أن السلطة الفلسطينية هى مَن ستتولى إدارة القطاع بعد عملية غزة؛ لأنه وفقًا للقانون الدولى جزءٌ لا يتجزّأ من فلسطين. وهذا هو السيناريو الواقعى الذى يمكن أن يتحقق، دون غيره.

وفيما يتعلق بالمحور الخاص بسياسات القوى الكبرى ومواقفها إزاء ما يجرى فى الأراضى المحتلة، وكذا المقاربة المتعددة الأطراف للصراع، فقد أدان المؤتمر بشدة، معربًا عن بالغ استيائه من سياسة الكيل بمكيالين وازدواجية المعايير، التى تتبنَّاها الدول الغربية، لاسيما الولايات المتحدة، وموقفها المتخاذل وصمتها إزاء الممارسات الإسرائيلية وانتهاكاتها لحقوق الفلسطينيين، ودعمها الواضح لسلطة الاحتلال، وإعاقة أى جهود تستهدف قبول فلسطين عضوًا كامل العضوية فى منظمة الأمم المتحدة. الأمر الذى عزَّز الفشل المزمن فى الامتثال لقرارات الأمم المتحدة ومجلس الأمن ذات الصلة، وحرم الشعب الفلسطينى من أى أفق سياسى جاد لتسوية الصراع الذى طال أمده.

ومما يُؤسَف له أنه بدلاً من التعاطى بإنصافٍ مع الحقوق الفلسطينية المشروعة، فقد كرَّست الولايات المتحدة أولويتها لعملية التطبيع مع إسرائيل، متجاهِلة الانتفاضات الفلسطينية المتعاقبة، وآخرها "طوفان الأقصى"، والتى انطوت على رسائل تحذير من

تداعيات اســتمرار الأوضاع على ما هى عليه. وفى هذا الســياق، يُحمِّل المجلس مجددًا المسئولية كاملة للقوى الداعمة لســلطة الاحتلال الإسرائيلى، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكيــة، والتى عزز موقفُهــا المتخاذل إزاء الفلســطينيين العُزَّل تبنِّى قوة الاحتلال ممارســات عقاب جماعي ممنهجة وعشــوائية وغير مسئولة، أدت - ولا تزال - إلى إزهاق ألاف الأرواح وهدم المنشآت المدنية والبنى التحتية، بدون وجه حق، وبما يخالف قواعد القانون الدولى والقانون الدولى الإنسانى.

وارتباطًا بذلك، اســتعرض المتحدثون مشروعات القرارات الأربعة التى تم تقديمها فى مجلــس الأمن، بغية إنهاء الحرب وفك الحصار الإسرائيلى عن قطاع غزة، أو لتقديم المساعدات الإنسانية للمدنيين في القطاع وخفض التصعيد، وهى: المشروعين الروسيين فى 16 و25 اكتوبر، والمشروع البرازيلى فى 18 أكتوبر، والرابع الأمريكى فى 25 أكتوبر، والتى باءت بالفشل، حيث اصطدمت جميعها بفيتو واحد أو أكثر، من عضو أو أكثر من الأعضاء الخمســة الدائمين في مجلس الأمن. والمُلاحَظ أن الفيتو الأمريكى جاء تعبيرًا عن تمسك واشنطن الدائم بحق إسرائيل فى الدفاع عن نفسها إزاء هجمات حماس فى 7 أكتوبر، دون إعطاء الأولوية للحفاظ على أرواح المدنيين الأبرياء. بل وفى الوقت الذى قالــت مندوبة الولايات المتحدة في مجلس الأمن، ليندا تومــاس غرينفيلد، معلقةً على الموقف الأمريكي إزاء مشروع القرار البرازيلى، بـ "أن أفعال حماس هي ســبب الأزمة الإنسانية والمعاناة في غزة"، فإنها قد تناست أن الظروف التى فرضتها سلطة الاحتلال منذ 75 عامًا هى التى أدت إلى أحداث "طوفان الأقصى".

من جهةٍ أخرى، ثمَّن المشاركون على ما انتهت إليه الفعاليات المتعددة الأطراف، ارتباطًا بالأوضاع فى الأراضى المحتلة، مثل جلسة الجمعية العامة للأمم المتحدة وتصويتها على القــرار المذكور أعلاه (A /ES-10 /L.25)، والذى يعــبر - رغم طبيعته غير الملزمة - عن رفض المجتمع الدولى للممارســات الإسرائيليــة فى الأراضى المحتلة، وضرورة المُضى قدمًا فى حل القضية الفلســطينية فورًا ودون توانٍ. وكذا قمة القاهرة للســلام،

التى عُقِدَت فى 21 أكتوبر 2023، والتى استهدفت ثلاث أولويات رئيسية، تمثلت فى الوقف الفوري لإطلاق النار والنظر فى سبل الدفع بجهود احتواء الأزمة المتفاقمة، والسماح بإدخال مُستدام للمساعدات والإمدادات لقطاع غزة، فضلا عن السعي للشروع العاجل في تسوية شاملة للنزاع الفلسطيني الإسرائيلي القائم على مبدأ حل الدولتين. هذا بالإضافة إلى مجلس جامعة الدول العربية على مستوى وزراء الخارجية العرب، الذى عُقِد فى دورته غير العادية، بتاريخ 11 أكتوبر 2023، والذى انتهى إلى إصدار القرار رقم 8987، وذلك فضلاً عن القمة العربية الإسلامية المشتركة الطارئة، التى عُقِدت بالرياض، فى الحادى عشر من نوفمبر 2023، بمشاركة 57 دولة، والتى اختتمت أعمالها بالتأكيد على ضرورة وقف العدوان وكسر الحصار على قطاع غزة وفرض إدخال قوافل مساعدات إنسانية عربية وإسلامية ودولية إلى سكان القطاع، بجانب الرفض الكامل لأية محاولات للتهجير القسرى بحق الشعب الفلسطينى.

ومع ذلك، أكَّد مؤتمر المجلس أن هناك الكثير من الخطوات الحاسمة التى يجب الضغط على إسرائيل من خلالها، وكذا البلدان الداعمة لها، لوقف "حمام الدم" الذى يشهده قطاع غزة.

هذا، وارتباطًا بالمحور الثالث المتعلق بمواقف القوى الإقليمية، وتحديدًا إيران وتركيا ودول الخليج العربى، أشار المشاركون إلى أن المواقف الخليجية جزءً لا يتجزَّأ من الموقف العربى والإسلامى فى إطاره العام، مُثمِّنِين البيان الختامى للدورة الـ 44 للمجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج، الذى عُقِد بالدوحة فى 5 ديسمبر الجارى، والذى أعرب عن بالغ القلق وعظيم الاستياء من العدوان الإسرائيلي السافر ضد الشعب الفلسطيني، وإدانة تصاعد أعمال العنف والقصف العشوائي الذي تقوم بها القوات الإسرائيلية في قطاع غزة، والتهجير القسري للسكان المدنيين، وتدمير المنشآت المدنية والبنى التحتية، بما فيها المباني السكنية والمدارس والمنشآت الصحية ودور العبادة في مخالفة صريحة للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني. كما أشار مؤتمر المجلس إلى

الحاجة إلى ممارسة المزيد من الضغوط الخليجية، ارتباطًا بالاتفاقيات الإبراهيمية التى أبرمتها سلطة الاحتلال الإسرائيلى مع كلٍ من الإمارات والبحرين، خاصة وأنه قد قِيلَ أن هذه الاتفاقيات تستهدف تحقيق تقدم ملموس صوب حل القضية الفلسطينية مقابل إبرامها، وهو ما لم يحدث إلى الآن، بل إن إسرائيل استغلت ذلك لمواصلة ممارساتها العدوانية والاستيطانية غير المشروعة فى الأراضى المحتلة.

فى سياقٍ متصل، فإن الموقفين التركى والإيرانى يمكن تفسيرهما فى إطار المشترك الإسلامى، والمكانة المتقدمة التى تشغلها القضية الفلسطينة ومقدساتها بالنسبة للعالمين الإسلامى والعربى، هذا بالطبع إلى جانب توافق ذلك وسياسات التقارب التى مضى فيها البلدان إزاء الدول العربية، وذلك على نحو ما تمَّ من تصفير خلافات تركيا مع كلٍ من الإمارات والسعودية ومصر، وعودة العلاقات الدبلوماسية بين إيران والسعودية. ولا شك أن التغيرات الطارئة على المشهدين الإقليمى والدولى، تفرض ضرورة إعادة ترتيب الأوراق والتفاهمات، فى الساحة الإقليمية. فما شهدته العلاقات المصرية / التركية من تطورات، لا يُستبعَد حدوثه فيما بين مصر وإيران، خاصة بعد عودة العلاقات السعودية / الإيرانية، برعاية صينية، وعودة سوريا للجامعة العربية. كما أن التداعيات التى تشهدها المنطقة منذ أحداث 7 اكتوبر 2023 فى الأراضى الفلسطينية، يمكن أن يُعجِّل من وتيرة التفاهمات والتنسيق بين بلدان المنطقة، سواء كان ذلك بشكل ثنائى أو متعدد الأطراف؛ انطلاقًا من حرصها على تعزيز الأمن والاستقرار فى المنطقة، وللحيلولة دون تصعيد وتيرة العنف بها، وذلك على النقيض من الضوء الأخضر المتزايد الذى تمنحه البلدان الغربية لإسرائيل لممارسة المزيد من القتل والاستفزاز المؤجِّج للمشاعر الإسلامية والعربية فى الأراضى المحتلة.

هذا، وارتباطًا بالمحور الأخير المعنِي باستقصاء الدور المصرى فى الأحداث الجارية، والفرص والتحديات الماثلة أمامه، بما فى ذلك مسألة التهجير القسرى للشعب الفلسطينى، والدعم المصرى للقضية الفلسطينية، فقد أشاد المؤتمر بالموقف المصرى،

تجاه القضية الفلسطينية، والقائم على ثوابت لم ولن تتغير، وأن التزام مصر بمسئوليتها إزاء القضية الفلسطينية التزام أصيل، تبذل في سبيله كل غالٍ ونفيس، حتى ينال الشعب الفلسطيني الشقيق حقوقه المشروعة في إقامة دولته المستقلة. وفى هذا الصدد، ثمَّن المشاركون دور القاهرة المشهود له فى السعى لإيقاف الحرب الجارية، بما فى ذلك قمة القاهرة للسلام، والوساطة للوصول إلى الهدنة الإنسانية المؤقتة، بالتعاون مع دولة قطر ، حتى تم إدخال قدرٍ من المساعدات الإنسانية لسكان القطاع، وكذا إتمام صفقة تبادل الأسرى بين سلطة الاحتلال وحماس. هذا فضلاً عن استقبال العديد من الجرحى والمصابين لتلقى العلاج فى المستشفيات المصرية، والمساعدة فى عمليات إجلاء الرعايا الأجانب من القطاع المُحاصَر، مع التأكيد على أن الجانب المصرى من معبر رفح البرى لم يُغلَق يومًا منذ السابع من أكتوبر 2023.

فى سياقٍ متصل، شدَّد المؤتمر على ما أكَّده الرئيس عبد الفتاح السيسى خلال قمة القاهرة للسلام، من أن مصر "لن تقبل أبداً بدعاوى تصفية القضية الفلسطينية على حساب أى دولة بالمنطقة"، وأن "تصفية القضية الفلسطينية دون حل عادل لن يحدث، وفي كل الأحوال لن يحدث على حساب مصر أبدا"، وأن "مصر دفعت ثمنًا هائلًا من أجل السلام في هذه المنطقة، وبقيت شامخة تقودها نحو السلام"، وأنها "لن تتهاون للحظة فى الحفاظ علي سيادتها وأمنها القومى فى ظل ظروف وأوضاع متزايدة المخاطر والتهديدات"، بما يحمله ذلك من مخاطر امتداد رقعة الصراع الحالي إلى مناطق أخرى في الإقليم.

هذا، وإذ يأسف المؤتمر أن يتزامن إحياء اليوم العالمي للتضامن مع الشعب الفلسطيني هذا العام (والموافق للتاسع والعشرين من نوفمبر من كل عام)، مع واقع أليم ينطوي على عدوانٍ غاشم تشهده الأراضي الفلسطينية، فإنه يؤكد أن حرب الإبادة الجماعية التي تشنها إسرائيل على قطاع غزة، والتي أودت بحياة نحو أكثر من 16 ألفًا من المدنيين الأبرياء، أثبتت الضرورة الملحة للدفع قُدمًا نحو حل عاجل للقضية الفلسطينية، ووضع حد للاحتلال الإسرائيلي الذي استباح الدماء وانتهك كل القوانين والأعراف

الدولية، بـــما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة، وأحكام القانون الدولي الإنســـاني، وبصفة خاصة اتفاقية جنيف الرابعة.

فى الســـياق عاليه، ينبِّه المجلس مجددًا إلى ضرورة العمل على إيجاد حل عادل وشـــامل ودائم للقضية الفلسطينية على أساس حل الدولتين، بإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على كامل الأراضي التـــي احتلتها إسرائيل منذ 5 يونيـــو 1967، وعاصمتها القدس الشرقيـــة، مؤكدًا دعمه المطلق والكامل لقرارات الشرعية الدولية حول حق الشـــعب الفلســـطيني في تقرير مصيره، والانســـحاب الكامل لســـلطة الاحتلال من الأراضي المحتلة، وعودة اللاجئين الفلســـطينيين إلى أراضيهم المغتصبة، وتعويضهم وفقاً لقرار الجمعية العامة رقم 194 لســـنة 1949. وستظل قضية الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين جوهر الفوضى وانعدام الأمن في منطقة الشرق الأوسط.